د. خالد مصطفى

قضايا ودراسات
في علم اجتماع التنمية



تسويق ونشر

مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشروالإنتاج الثقافى

2007

الكتاب: قضايا ودراسات فى علم اجتماع التنمية

المؤلف: د. خالد مصطفى

الطبعة الأولى: القاهرة 2007

رقم الإيداع: 2006/18070

الترقيم الدولى: I.S.B.N. 977-6215-01-7

مصطفى، خالد
قضايا ودراسات فى علم اجتماع التنمية/ خالد مصطفى.
– ط١. – الجيزة: أجيال لخدمات التسويق والنشر، ٢٠٠٦
٢٥٦ ص؛ ٢٤ سم.
تدمك ٧-١-٠١-٦٢١٥-٩٧٧
١- التنمية الاجتماعية
٢- الاجتماع، علم ٣٠٩,٢١٢

قضايا ودراسات في علم
اجتماع التنمية

المدير العام خالد عبد الصمد خفاجي
الأشراف العام محمد محمود أبوزيد
مدير النشر عـــادل متـــولى

الجمع والصف الإلكترونى
القسم الفنى
إشراف وتنفيذ إيمان خفاجي
تصميم الغلاف: الفنان محمد فاروق
طباعة ستار برس



تسويق ونشر
مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشر والإنتاج الثقافى

الإدارة والمكتبة: ٤٤٩ ش السودان – المهندسين
الدور الأول- شقة ٤
أمام مجمع محاكم شمال الجيزة.
التسويق: ٠١٠٣٣٤٩٩٨٨-٠١٢٣٧٠٥٠٢٤-٠١٢٣٧٠٥٠٢٤
٠١٠١٨٨٩٣٦٣
Email: aagyal@yahoo.com
aagyal@hotmail.com

الإهداء

إلى الأستاذ الدكتور محمود عوده، فيلسوف علم الاجتماع المستنير،

على يديه تعلمنا احترام الأشخاص واحترام الحقائق

تقديم

هذه الدراسة التى قدمها الزميل الدكتور خالد مصطفى بعنوان "قضايا ودراسات فى علم اجتماع التنمية" تعبر عن وجهة نظر الكاتب فى مفاهيم التنمية، والتحديث، والتبعية، وسياسة الاعتماد على الذات حيث ناقش هذه القضايا بصراحة كاملة وانطلق فيها من وجهة نظر محددة مؤداها أن التنمية قبل أن تكون مجرد أنشطة اقتصادية هى فى الأساس فلسفة واعية وأيديولوجية محددة تجسد تصورات فكرية ووجهات نظر معينة.

إن المسئولية الاجتماعية للمفكر الاجتماعى كانت هى الباعث الأصيل الذى دفع الباحث لمناقشة هذه القضايا. وقد قارن بين الأسس التى تنهض عليها نظرية التحديث التى تتصور إمكانية البناء الرأسمالى فى البلدان النامية بالاستناد إلى القروض الخارجية والتكنولوجيا الغربية وتلك التي تستند عليها نظرية التبعية التى تهاجم الاعتماد على الغرب وتتهم النظام الرأسمالى بأنه السبب المباشر فى تحويل قطاعات كبيرة من السكان للأنشطة الهامشية حيث يعملون فى مجال الصناعات الصغيرة والقطاع "غير الرسمي" مما يعيق عملية التنمية التى تستند بدورها على المركز الرأسمالى مما يؤدى إلى تشويه الهوامش.

والباب الأول هو بعنوان قضايا فى علم اجتماع التنمية حيث استعرض الكاتب فى الفصل الأول التفرقة بين التنمية والنمو وقدم نقدًا لنظرية النمو كما عرض فى الفصل الثاني العلاقة بين الأيديولوجيا والتنمية.

وفى الفصل الثالث المرتبط بنظرية التحديث تطرق الكاتب للانتقادات التى تعرضت لها نظرية التحديث الغربية وأبرز مسلماتها.

أما الفصل الرابع فقد عرض فيه سيادته لإستراتيجيات التنمية المنطلقة من

زاوية نظرية التحديث وأوجه النقد الموجهة لها.

ثم أوضح الكاتب فى الفصل الخامس نموذج نظرية التبعية حيث ذكر أن نظرية التبعية تذهب إلى أن اللاتجانس واللاتماثل وتحويل قطاعات كبيرة من السكان للأنشطة الهامشية هى نواتج للتوسع الرأسمالى.

أما الفصل السادس فينهض على أن مفتاح تحقيق التنمية يبدأ بتحرير الفائض الاقتصادى الذى تهيمن عليه قوى التحالف (التى تتكون من رأس المال فى مجتمعات الأطراف ورأس المال فى بلدان المركز)، وإذ ذاك فإنه يناقش كسر التحالف لتحرير الفائض ومن الضرورى توظيفه للوفاء بالحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة.

وقد رفض الباحث التصور النظرى القائل بكسر التحالف لتحرير الفائض الاقتصادى وأوضح أن التصور النظرى البديل يتمثل فى تحرير الفائض الاقتصادى المتصل بتوسيع مجال الديمقراطية وتفعيل الاعتماد على الذات.

وقد عرض الكاتب فى الباب الثانى عدة دراسات ميدانية ففى الدراسة الأولى تركز الاهتمام على نقل التكنولوجيا والاتجاه نحو هذه الظاهرة من قبل بعض العاملين فى مصانع الجماهيرية الليبية وهو ما استحوذ على الفصل السابع من هذا الكتاب.

أما الفصل الثامن فهو عبارة عن بحثين تقدم بهما سيادته فى ندوة الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية.

وقد تميزت الدراسة الأولى بالتركيز على الاتجاهات النظرية فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة فى مصر، وتتضح قيمة هذه الدراسة فى محاولة تحليل مضمون بعض الدراسات لدراسة الأطر النظرية الكامنة خلفها أما الدراسة الثانية فقد انصبت على دراسة إشكالية الوعى التنموى لدى أصحاب المصانع الصغيرة. وفى الفصل التاسع والأخير تركز اهتمام الباحث على معوقات تنمية الورش الحرفية فى مدينة البيضاء بالجماهيرية الليبية.

والواقع أن وضع هذه الباقة من المحاورات النظرية والدراسات الحلقية فى هذا الكتاب المهم الصغير الحجم يعد إضافة مهمة فى مجال علم الاجتماع بصفة عامة وعلم اجتماع التنمية بصفة خاصة.

أتمنى للباحث الشاب الدكتور خالد مصطفى المزيد من التوفيق فى مناقشة القضايا النظرية وإجراء المزيد من الدراسات الحلقية.

والله ولى التوفيق،،

أ.د. ثروت اسحق

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب جامعة عين شمس

القاهرة – أغسطس ٢٠٠٦

مقدمة

تشكل الفكر التنموى فى البلدان النامية فى ظل بيئة دولية، تتميز بالتناقض والصراع بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى، أو ما يعرف بالثنائية القطبية ففى إطار هذه الثنائية طرح كل قطب صيغة فكرية تشكل نموذجًا جاهزًا للتشغيل الفورى، أخذت الصيغة الأولى التى طرحها المعسكر الرأسمالى بالتصور الخطى عن المجتمع.. اعنى أن المجتمع يمر بمراحل معينة تمثل المرحلة الأخيرة منه النموذج الرأسمالى. وطبقًا للتصور الخطى يظهر هذا النموذج بوصفه أخر مرحلة وصل إليها المجتمع الإنسانى وهى بالضرورة تمثل النموذج الأمثل والأبدى والحتمى ولابد للبلدان النامية أن تكون مشدودة إليه بحتمية التحديث. وقد تم التعبير عن هذا التصور فى أدبيات التنمية بمايعرف بمصطلح "النمو" الذى يتحقق تلقائيًا بشرط توافر السياق الإجتماعى الطبيعى الذى يؤكد الفوارق الطبقية كمدخل لتحقيق النمو.

أما الصيغة الثانية وهى تلك التى طرحها السوفييت،واتخذوا منها استراتيجية للتعامل مع البلدان النامية، وهى الصيغة القائلة بنظرية الطريق اللارأسمالى المؤدى إلى التطبيق الاشتراكى. ففي إطار هذه الصيغة طرح السوفييت أيضًا عن طريق "ستالين" تصور خطى عن المجتمع يقترب إلى حد كبير من نظرية التحديث، لكن الفارق أن المرحلة الأخيرة التى يصل إليها المجتمع هى المرحلة الاشتراكية على الطريقة السوفييتية وقد تم التعبير عن هذه الصيغة الفكرية بما اصطلح على تسمية " بالتنمية " حتى بات الاعتقاد بأن فكرة التنمية تكاد تترادف مع فكرة بناء الاشتراكية. لكن مع سقوط الأنظمة الاشتراكية وفى القلب منها الاتحاد السوفييتى وظهور ما اصطلح على تسمية

بالعولمة، بدأ التفكير التنموى كما لو كان يتجه لصالح النمو وليس التنمية.

على أية حال، فالمتغيرات الدولية التى ظهرت فى العقد الأخير، تفرض ضرورة القيام بالمراجعة الفكرية للكثير من القضايا التنموية.ولا أدعى أن هذا الكتاب يمثل محاولة للقيام بهذه المهمة، فهو كتاب منهجى بالدرجة الأولى موضوعًا لطلاب قسم علم الاجتماع. وقد راعينا عند تقسيم الكتاب إلي أبواب وفصول التركيز على إشكالية التنمية، وأهم قضاياها من الناحية الفكرية والايديولوجية، أى التركيز على الجانب الذى يتصل بالفكر التنموى لا الجانب الذى تتزايد فيه الاحصاءات والبيانات والأرقام والجداول التى تتصل بقياس متغيرات معينة. والآن نتكلم عن الكتاب من حيث محتوياته:

فقد انقسم إلى مدخل وبابين، في المدخل حاولنا أن نظهر فكرة أساسية مفادها أن العالم الثالث عندما تطلع إلى تحقيق التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، وفى ظل مناخ الثنائية القطبية، تصور أنه فى موقف الاختيار الأيديولوجى، ولم يدر أنه كان فى موقف الاجبار أو الاضطرار، وأن اشكالاً أكثر إحكامًا من التبعية تنتظره. أما الباب الأول فهو يمثل الجزء النظرى من الكتاب ويتكون من ستة فصول:

* الفصل الأول القائل "بالتفرقة بين التنمية والنمو" فقد حاول الباحث أن يوضح إلى أى مدى ترتبط التفرقة بين التنمية والنمو بالتفرقة بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى، وقد انتقدنا هذه النظرية.

* فى الفصل الثانى القائل "بالايديولوجية والتنمية"، فقد حاولنا أن نظهر البنية التحتية للتنمية من خلال التصور القائل بأن التنمية قبل أن تكون جهودًا اقتصادية، فهى فى الأساس اختيارًا أيديولوجيًا يعكس أفكارًا وتصورات ووجهات نظر معينة.

* فى الفصل الثالث والقائل "بنموذج نظرية التحديث"، فقد حاولنا أن نعرض بصورة مختصرة أهم الأفكار التى تتضمنها هذه النظرية، والانتقادات التى

تعرضت لها.

* أما فى الفصل الرابع والذى يتصل بعرض "استراتيجيات التنمية المنطلقة من نظرية التحديث"، والقصد هنا استراتيجيتى إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير وأسلوب تشغيلها، والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عنها، والانتقادات التى تعرضت لها. ويمثل هذا الفصل التطبيق العملى للصياغات الفكرية لنظرية التحديث.

* أما الفصل الخامس والقائل "بنموذج نظرية التبعية" فقد حاولنا فى هذا الفصل أن نظهر إلى أى مدى تمثل نظرية التبعية فى تصوراتها وافتراضاتها نقيض ما تذهب إليه نظرية التحديث، فإذا كانت الأخيرة (أى التحديث) تتصور إمكانية البناء الرأسمالى فى البلدان النامية بالاستناد إلى رؤس الأموال والتكنولوجيا الغربية، أى أنها تتصور إمكانية تجانس وتماثل البلد النامى مع البلد الصناعى المتقدم، فإن نظرية التبعية على النقيض تذهب إلى أن اللاتجانس واللاتماثل وتحويل قطاعات كبيرة من السكان إلى الأنشطة الهامشية والحرفية إلخ.. هى نواتج التوسع الرأسمالى.

* أما الفصل السادس وهو القائل بإستراتيجية الاعتماد على الذات وهى استراتيجية لم تطبق ولازالت موضع جدل ونقاش وهى تجيب على تساؤل مفاده، لكى تتحقق التنمية،ما الخطوط التى يجب أن يبدأ عندها المجتمع لكى ينتقل من حالة التخلف إلى التقدم؟ وقد عرض الباحث وجهة نظر سائدة بهذا الخصوص وهى وجهة النظر القائلة بأن مفتاح تحقيق التنمية يبدأ بتحرير الفائض الاقتصادى الذى تهيمن علية قوى التحالف التى تتكون من رأس المال فى بلدان الأطراف ورأس المال فى بلدان المراكز، والمطلوب هو كسر التحالف لتحرير الفائض ومن ثم توظيفه للوفاء بالحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة أو تحديدًا الفئات غير القادرة اقتصاديًا وإجتماعيا. وقد رفض الباحث التصور النظرى القائل بكسر التحالف لتحرير الفائض

الاقتصادى، ووجد أن التصور النظرى البديل يتمثل فى فكـرة مفادهـا أن تحرير الفائض الاقتصادى مشروط بتوسع الديمقراطية تلك التـى تصـنع تحالفات فى الداخل والخارج. ففى إطار هذه التحالفات الديمقراطية يتصور الباحث أنه يمكن إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية لكن ليس على النحو الذى يؤكد البناء الاشتراكى أو الرأسمالى، أو ما يقال الآن بـالطريق الثالث. لكن على النحو الذى يؤكد أن استراتيجية الاعتماد على الذات كمـا هو واضح من اسمها، لابد أن تعنى الانتقال إلى عصر جديد،عصر تصنع فيه الجماهير اختياراتها. لذلك لم نشأ فى هذا الفصـل أن نـتكلم بصـورة تفصيلية عن خصائص التنمية المعتمدة على الـذات وخصـائص النظـام الاقتصادى الاجتماعى الذى تتواجد هذه التنمية فى إطاره لأن الحديث هنا سوف يتخذ الطابع اليوتوبى.

* أما الباب الثانى فيتكون من ثلاثة فصول هى الفصل السابع والثامن والتاسع وهى عبارة عن دراسات ميدانية، أخذت الدراسة الأولى عنوان الاتجاه نحو نقل التكنولوجيا دراسـة اسـتطلاعية لـبعض العـاملين فـى المصـانع "بالجماهيرية العربية الليبية" وقد حاولنا فى هذه الدراسة أن نتعرف علـى المضمون الفكرى والقيمى الذى يتصل باتجاهات العاملين فى المصانع فى ضوء مقولات مدرستى التحديث والتبعية. أما الفصل الثامن فهو عبارة عن بحثين قد تقدمت بهما فى ندوة الأبعاد الاجتماعيـة للصـناعات الصـغيرة والحرفية تحت إشراف الاتحاد التعاونى الانتاجى ومؤسسة فريدريش إيبرت وذلك بالإسماعيلية فى ٢٧أكتوبر عام ١٩٨٩. فيما يختص بالبحـث الأول الذى اتخذ عنوان الاتجاهات النظرية فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة فى مصر، وقد حاولنا فى هذا البحث أن نتعرف على المحاور التنموية التى يمكن للصناعات الصغيرة أن تتحرك فى إطارها.

كما حاولنا من خلال تحليل مضمون بعض الدراسـات أن نتعـرف علـى الاطارات النظرية والمنهجية السوسيولوجية الكامنة خلف هذه الدراسات، وإن

كان معظمها قد إتخذ الطابع الاقتصادى الفنى.

* أما الدراسة الثانية فقد أخذت عنوان "ورش تصنيع الأحذية بقطاع التعاون الإنتاجى" حالة فى دراسة الوعى بإشكالية الورش، وقد تميزت هذه الدراسة بالطابع الامبريقى الذى يستهدف البحث إن جاز القول عن إشكالية الوعى التنموى لدى أصحاب الورش الصغيرة وتجدر الإشارة هنا أن الإطار النظرى الحاكم لتحليل إشكالية الوعى قد استند إلى حد كبير إلى مقولات مدرستى التحديث والتبعية.

* فيما يتعلق بالفصل التاسع،فقد اتخذ عنوان" معوقات تنمية الورش الحرفية"دراسة وصفية تحليلية لبعض ورش النجارة والميكانيكا فى مدينة البيضاء بالجماهيرية العربية الليبية، وقد قدم الباحث عرضًا للخصائص الاجتماعية لمدينة البيضاء ثم عرض الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للورش الحرفية داخل المدينة ثم أخيرًا عرض القضايا والمشكلات التى تمثل معوقات تنمية الورش الحرفية بمدينة البيضاء، وقد تمثلت هذه القضايا فى التعرف على دور الورش الحرفية فى التقليل من الاستيراد وقد حددت هذه القضية بصفة خاصة المدخل لعرض القضايا والمشكلات الأخرى لأن المفترض من الناحية النظرية أن الدور الأساسى للورش هو المساهمة فى الحد من الاستيراد، ومن ثم الاعتماد على الذات، فإذا كان هذا الأمر يمثل هدفًا تنمويًا، فما المعوقات التى تحول دون تحقيق هذا الهدف؟ الإجابة على هذا السؤال هى إظهار وعرض وتوضيح القضايا الأخرى التى عالجتها الدراسة التى تتصل بانخفاض المستوى التعليمى للعاملين بالورش وانخفاض المكانة الاجتماعية، للورشة وعدم توارث الأبناء لمهن الآباء ومشكلة نقص الخامات وارتفاع أسعارها، وعدم وجود مراكز للإرشاد الفنى والصناعى ومراكز لتسويق منتجات الورشة، هذا بالإضافة إلى القضايا التى تتصل باعتماد الورش على العمالة الوافدة لا العمالة المحلية ومشكلات توظيف الفائض الاقتصادى وأخيرًا القضية التى تتصل بشروط تطوير أو تنمية

الورش الحرفية من وجهة نظر أصحاب الورش.

ترجع فى تقديرنا أهمية هذه الدراسات ووضعها فى كتاب منهجى بعلم اجتماع التنمية إلى أن معظم الكتابات التنموية تخلو من فصول تتصل بدراسة ظاهرتى نقل التكنولوجيا والصناعات الصغيرة من منظور علم اجتماع التنمية.

أخيرًا وبعد هذه المقدمة أتوجه بكل الشكر والتقدير إلى الدكتور/ غنى القرشى الأستاذ بكلية الآداب والعلوم فى يفرن، جامعة السابع من أبريل، كما أتوجه بكل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ عباس الحديثى الأستاذ بكلية الآداب/ جامعة عمر المختار كما أتوجه بكل الشكر والتقدير للأستاذ/ نبيل كامل مرقص، فقد كانت لملاحظاتهم ومناقشاتهم الأثر الأكبر فى إظهار ذلك العمل على هذه الصورة.لكن النواقص وأوجه القصور التى قد تشوب العمل فهى تقع على عاتقى.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى طلابى بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم فى يفرن/ جامعة السابع من أبريل، فقد توليت تدريس مادة التنمية والتخطيط الاجتماعى لمدة خمس سنوات خلالها تبلورت بعض الأفكار المعروضة فى هذا الكتاب وكان لنقاش الطلاب وملاحظتهم أكبر الأثر فى إظهار العمل بهذه الصورة.

د/ خالد مصطفى

مدخل

يلحظ المتأمل فى أدبيات التنمية سواء أكانت اقتصـــادية أو اجتماعيـــة، أن إشكالية التنمية إذا صيغت بعبارة عامة مجردة لا تعنى أكثر من إنتقال المجتمع من الحالة الأسوأ إلى الحالة الأفضل.[١] إذا نظرنا إلى هذه الإشكالية، نلحظ أن الإهتمام بها قديم قدم الفكر الإنسانى، فأعلام هــذا الفكــر قــد حــاولوا نقــد مجتمعاتهم بحثًا عن شروط نقلها من الحالة الأسوأ إلى الحالة الأفضل. فالمدينة الفاضلة التى تخيلها الفارابى على سبيل المثال تعكس رغبته فى إيجاد مجتمع مثالى يخلو من المشاكل والشرور.[٢]

إلا أن الاهتمام الجاد بدراسة الإشكالية، بدأ مـــع التطــورات الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، التى نقلت المجتمع الأوروبى مـــن الحالـــة الإقطاعية[٣] التى تتميز بضعف كيان الدولة، وتملك الإقطـــاعيون والكنيســـة للأراضى الزراعية، وضعف المدن (أى ضعف النشاط التجارى والصناعى)[٤] إلى الحالة الصناعية الرأسمالية التى تبلورت فيها شروط الحضارة الحديثـــة، حيث تطور القوى التكنولوجية التى جعلت بالإمكان وبالفعل لحفنة قليلة مـــن الفلاحين أن تقوم بتغذية أغلبية السكان الذين يعيشون فى المدن وينخرطون فى أنشطة اقتصاديه أخرى (كالأنشطة الصناعية والتجارية).[٥]

معنى هذا إنتهاء عصر سيطرة الزراعة، لحلول عصر جديد هو الصـــناعة والتكنولوجيا التى تستند إلى العقلانية والمنهج العلمى كبديل فكرى للأيديولوجيا الميتافيزيقية التى تميز المرحلة الإقطاعية والعصور الســـابقة علـــى النظـــام الرأسمالى الحديث.[٦]

يمكن القول أن تبلور إشكالية التنمية على النحو الذى يخص مجموعة محددة من البلدان هى بلدان قارة إفريقيا وآسيا (بإستثناء الصين واليابان)، وأمريكا اللاتينية مر (أى تبلور الإشكالية) بمراحل، هى مراحل الإتصال، وتكثيف العلاقة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة فى العصر الحديث. إذ بدأ الإتصال عندما تطورت الرأسمالية وإضطرت بفعل دافع الربح أن تتجاوز حدودها القومية، بحثًا عن الأسواق والخامات فى البلدان النامية.(٧) الشأن الذى عمل على تشكيل علاقة من نوع خاص من خلالها تتخصص البلدان النامية فى إنتاج المواد الخام والبلدان الصناعية فى التصنيع.(٨) الأمر الذى ترتب عليه أن تكون البلدان الأولى أسواق لإنتاج البلدان الثانية. إلا إنه مع الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتصاعد حركة التحرير الوطنى المعادية للإستعمار وظهور بلدان المعسكر الإشتركى وفى القلب منها الإتحاد السوفيتى، تطلعت البلدان النامية إلى التنمية.(٩) التى كانت تعنى نظرًا لتراث الحركة الوطنية فى بلدان المستعمرات ليس فقط إخراج الإحتلال من البلاد، لكن القدرة على تحويل خاماتها إلى منتجات، ومن ثم القدرة على الإستقلال بسوقها الوطنى.(١٠) هذا بالإضافة إلى أن قادة الحركة الوطنية الذين أمسكوا بزمام الأمور بعد حصول بلدانهم على الإستقلال السياسى، أدركوا أن حل إشكالية التنمية يمثل محكًا يقيس مدى مصداقيتهم فى قيادة مجتمعاتهم. بمعنى أن شرعية وجود هؤلاء القادة يتمثل فى وضع حلول لمشكلات التخلف والتنمية.،(١١) وربما أدرك أيضًا القادة الدوليون فى ذلك الوقت أن قادة المعسكر الإشتراكى وفى القلب منه الإتحاد السوفيتى، وقادة المعسكر الرأسمالى وفى القلب منه الولايات المتحدة الأمريكية المأزق التنموى والسياسى الذى فيه قادة البلدان النامية بعد حصولهم على الإستقلال السياسى، فأخذ كل معسكر يبرهن على أن التنمية يمكن أن تتحقق فى ظل العلاقة معه.(١٢)

وقد بدا الأمر لقادة ومثقفى البلدان النامية كما لو كان هناك إختيارًا لتطبيق نموذج من النموذجين الإشتراكى والرأسمالى، خاصة وأن فكرة التطور والتقدم

وفى إطارها فكرة التنمية، تكاد تتجسد بالفعل فى البلاد التى تقع فى إطار كل من المعسكرين.

الأمر الذى يعنى أن هناك نماذج تنموية جاهزة أمام قادة ومثقفى العالم الثالث، وأن هذه النماذج تحتكم إلى صياغات فكرية ومنهجية لحل إشكاليات التنمية والتخلف، وهو الأمر الذى طرح تساؤلاً مفاده، أى الصياغات تحتكم إليها البلدان النامية لتشغيل نموذجها التنموى المرجو؟. وبالرغم من تواجد الإدراك بأن البلدان النامية ليس فى وضع يجعلها قادرة على التشغيل الفورى لأى صياغة، لأن وضعها الإقتصادى والإجتماعى والثقافى غير مهيأ للتطبيق الإشتراكى أو الرأسمالى على النحو السائد فى النماذج الجاهزة لإنتفاء الشروط الداخلية لأى تطبيق منهما، فهى تفتقد لوجود طبقات إجتماعية متبلورة إقتصاديًا وإجتماعيًا وسياسيًا. الشأن الذى يعنى إفتقادها للصراع الطبقى بمعناه السياسى والايديولوجى، فالطبقات فى حالة الوجود فى ذاته لا الوجود لذاته الذى يمثل مرحلة متطورة، لم تصل إليها البلدان النامية حتى البلدان التى أخذت بالمنهج الإشتراكي، فقد كشف سقوط التجارب الإشتراكية، أن الإشتراكية إلى حد كبيرفُرضتً على هذه البلدان بإجراءات من أعلى تحتكم إلى سلطة الدولة/ الحزب لا إجراءات من أسفل تحتكم إلى سلطة المجتمع المدنى.(١٣) هذا بالإضافة إلى وجود قاعدة إقتصادية يقف عليها المجتمع المدنى، الأمر الذى يعنى أن يصل المجتمع إلى الحالة الإشتراكية بصورة طبيعية تنتج عن الصراعات الايديولوجية والسياسية. ومن ثم يعكس المجتمع إختياراته والجزء الأعظم الذى ينتظم فى تحالفات سياسية.

أيضًا لم تتوافر الشروط اللازمة فى البلدان النامية لكى تقوم بتشغيل النموذج الرأسمالى المتطور، فأهم شرط من هذه الشروط،هو وجود طبقة رأسمالية تتميز بخصائص تجعلها قادرة على قيادة التطور الرأسمالى فى البلاد النامية بما يؤدى إلى صياغة القاعدة الصناعية فى البلاد. ومن ثم قدرة الرأسمالية على صنع تحالفات تخدم تطورها بما يجعل المجتمع فى حالة

تجانس وقدرة على إمتصاص التوتر والصراع بإتساع دائرة التحالفات.[١٤]

بالرغم من إنتفاءالشروط التى تضمن التشغيل الفورى لأى نموذج، إلا إنه قد تشكل وضع فكرى محلى ودولى لايرى أى غضاضة فى غياب هذه الشروط لأنها من الممكن أن تنخلق عن طريق تكثيف العلاقات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة الرأسمالية والإشتراكية. تتخلق هذه الشروط مسألة حتمية، فقد طرح كل نموذج نفسه بوصفه النموذج الأبدى والدولى، ولابد لجميع المجتمعات الإنسانية رغم تباينها الفكرى والثقافى والإقتصادى والتاريخى أن تصل حتمًا إلى هذا النموذج أو ذاك.[١٥] فكل منهما يمثل مستقبل حتمى لكل المجتمعات الإنسانية.

وقد إنعكست الصراعات الايديولوجية بين المعسكرين على قادة ومثقفى البلدان النامية، فظهر من يدعو بتكثيف العلاقات مع السوفيت، حتى بات الإعتقاد بأن مجموعة البلدان التى تتعاون مع النموذج السوفيتى، وتقوم بتكثيف علاقاتها معه، هى بلدان ذات توجه إشتراكى[١٦]، أو هى تمر بمرحلة إنتقالية تمهيدًا للتطبيق الإشتراكى الكامل. وقد طرح السوفيت نظرية تخص البلدان النامية وهى النظرية المعروفة بالطريق اللارأسمالى[١٧].

أيضًا تم النظر أو إعتبار "البلدان النامية" التى أخذت تدعم وتكثف علاقاتها الإقتصادية والثقافية مع البلدان الغربية وفى القلب منها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها ذات توجه رأسمالى، وإنها أيضًا فى الطريق إلى أن تصبح رأسمالية تمامًا على نسق النماذج الرأسمالية المتقدمة[١٨].

فى ضوء هذا التصور نلحظ أن النظرة إلى البلدان النامية تكاد تشبه النظرة إلى طفل صغير غير محدد الملامح والهوية والشخصية، والمطلوب لرعاية هذا الطفل أن تتبناه أحد الأسرتين، إما أسرة المعسكر الإشتراكى أو أسرة المعسكر الرأسمالى، فمن خلال الرعاية ينمو الطفل ويكتسب هويته وشخصيته من الأسرة التى قامت برعايته، فالمطلوب إذن وفق هذا التصور تكثيف

العلاقات وتنميتها سواء مع بلدان المعسكر الإشتراكى أو بلدان المعسكر الرأسمالى[١٩]. وقد سادت هذه النظرة لدرجة أن أصبح المؤشر الذى يظهر هوية "البلدان النامية" هو مدى تكثيف علاقاتها بأحد المعسكرين، فالبلد النامى يصبح بلدًا اشتراكيًا إذا كانت الدولة فيه طرفًا أساسيًا فى علاقات الإنتاج وإذا كانت ذات علاقات مكثفة مع البلدان الإشتراكية، وخاصة الإتحاد السوفيتى. فالبلد النامى هنا يتصف بأنه ذو توجه إشتراكى، أو هو فى الطريق إلى التطبيق الإشتراكى الكامل بصرف النظرعن المحتوى الإجتماعى الطبقى للدولة، فمثل هذا المحتوى غير واضح أو محدد المعالم لأن المجتمع لم تتشكل فيه طبقات متبلورة ومحددة[٢٠].

لذلك فالدولة بإعتبارها طرفًا يدخل فى علاقات مكثفة مع بلدان المعسكر الإشتراكى، فمعنى هذا أن الدولة تبلور محتوًا إجتماعيًا وطبقيًا فهى من ناحية تقطع الطريق على التطور الرأسمالى ومن ناحية أخرى تبلور المصالح الشعبية وتجعلها فى مرحلة مقبلة تكتسب الطابع الطبقى، بل أن الدولة تظهر نفسها كما لو كانت دولة التحالف الطبقى الواسع الذى يضم مصالح العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة التجارية والحرفية[٢١].

معنى هذا أن الدولة وفقًا لهذا التصور ليست ناتج إجتماعى، فهى التى تنشىء الطبقات وتنشىء التحالفات فيما بينها طالما كانت تستهدف قطع الطريق على التطور الرأسمالى تمهيدًا للبناء الإشتراكى، فالدولة هنا تسبق وجود المصالح وتبدو فى صورة محايدة فهى تنشأ وتتطور ليس بإعتبارها ناتج إجتماعى.

لذلك وكما أسلفنا القول بدا الأمر لقادة ومثقفى البلدان النامية " كما لو أن هناك إختيارًا إيديولوجيًا بين أن تأخذ الدولة بالطريق الإشتراكى أو الطريق الرأسمالى. من هنا فالدولة إذا كانت تأخذ بالطريق الأول فهى البديل عن وجود التحالف الطبقى أى تحالف العمال والفلاحين وإذا كانت تأخذ بالطريق

الثانى، فهى تقوم بدور الطبقة الرأسمالية أو تعمل على خلق هذه الطبقة بتهيئة الإطار الملائم لنشوئها ونموها.

فى ضوء هذا العرض السريع يتبين أن إشكالية التنمية فى البلدان النامية كانت تطرح فى إطار الصياغات الفكرية المطروحة فى النماذج الجاهزة. لذلك مثل سقوط الإتحاد السوفيتى وبعض التجارب الإشتراكية الأخرى طامة كبرى لهؤلاء الذين يعتمد تفكيرهم على القياس بالنموذج الجاهز، إذ بدا الأمر بالنسبة لهم أن التنمية قد إنتهت لصالح النمو طبقا للأسلوب الرأسمالى، بل أن الأمر ربما بدا اكثر خطورة من ذلك، فقد بدا المجتمع فى نظرهم، خاصة مع ضعف نتائج الممارسات التنموية خلال العقود الأربعة السابقة، ونجاح عمليات تكييف البنى الإقتصادية والإجتماعية لإستراتيجيات رأس المال فى بلدان المراكز.

نقول بدأ المجتمع كما لو كان فاقد الأركان والدعائم، فسقوط التجارب الإشتراكية، معناه سقوط الأمل فى تحرير الجزء الأخر من البشرية وحلمها فى تحقيق التنمية التى لاتعنى إلا العدل والمساواة وربما إزدادت إشكالية التنمية تعقيدًا مع ظهور مايعرف بالعولمة التى تطرح تصورات مختلفه تمامًا عن تلك التصورات السابقة والتى كانت تشكل الوعى عبر الصرعات الايديولوجية والفكرية بين الرأسمالية والإشتراكية[٢٢]. إذ تعلن العولمة صراحة إنتهاء الإشتراكية تمامًا، لأنها خرجت عن الناموس الطبيعى، وأرادت التدخل بحذف القوانين الطبيعية للمجتمع وتطوره. فالإشتراكية لم تفهم أن التنمية مسألة طبيعية محكومة بعلاقات السوق، فالسوق ليس مجرد تبادل السلع والمنتجات، لكنه آلة لتنظيم المجتمع ككل. فعن طريق السوق تتسع علاقات التخصص وتقسيم العمل، وتتشكل القاعدة الصناعية والتكنولوجية ويعيد المجتمع بناء ذاته[٢٣].

والحالة الطبيعية المثالية أن يتحقق التوازن بين العرض والطلب، فالمطلوب فقط أن يكون التدخل لتحقيق التوازن،[٢٤] إذا ما أعترضته العقبات والصعاب،

أى التدخل لإطلاق وتحرير العلاقات الموضوعية، والعمليات الطبيعية التـي تفرضها علاقات السوق. وربما أخطر ماتنطوى عليه العولمـة لـيس علـى المستوى الأيديولوجى لكن على مستوى الممارسات هو إضعاف دور الدولـة نظرًا لأن الإقتصاد فى الطريق إلى أن يفقد طابعه القـومى، فحركـة رءوس الأموال وتقنيات الإنتاج والسلع والأفكار والمعلومات بين بلدان العالم يـؤدى إلى إنتاج تشكيلة من السلع تخلو من البعد القومى(٢٥).

الأمر الذى يعنى من وجهة نظر "بول كيندى"(٢٦) تشكيل وضع تجـد فيـه الدولة نفسها غير ذات وجود أو لاتستطيع أن تلعب دور الفاعل كما كان الشأن فى الماضى، فالإقتصاد يكتسب يومًا بعد يوم الطابع المعولم الذى يحل محـل الطابع القومى وطبيعى أن تنعكس هذه الأوضاع على البلـدان الناميـة بـأن تفرض إختيارًا تنمويًا مفاده أن تكتسب من الخصائص والقـدرات مايجعلهـا تتأهل لكى تكون طرفًا فى علاقات السوق عن طريق تجميع مواردها وتعبئتها لإنشاء قطاع إقتصادى يتخصص فى التصدير(٢٧).

وهكذا فالعولمة تحاول أن تسيد الإعتقاد بـأن الصـراع الايـديولوجى بـين الإشتراكية والرأسمالية قد حسم لصالح الأخيرة. ومن ثم فالفكر التنموى لابد وأن يتخلص من التأثيرات الأيديولوجية المستمدة من الإشتراكية، فالتنمية مفهوم محايد لا يعنى إلا النمو، أى الزيادة فى تـراكم رأس المـال، دخـل الفـرد، تكثيـف التكنولوجيا إلى غير ذلك من المؤشرات الإقتصادية، ولتحقيق النمو لا مفر مـن تكثيف العلاقات مع البلدان الصناعية المتقدمة.

الهوامش

١- خالد مصطفى، مذكرة التنمية والتخطيط الإجتماعى، مقررة على طلاب كلية التربية، يفرن، جامعة الجيل الغربى ١٩٩٧ ص ١.

٢- نفس المرجع، ص ٧.

٣- محمود عوده، علم الإجتماع بين الرومانسية والراديكالية، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٦.

٤- سمير أمين، بعض قضايا للمستقبل، تأملات حول تحديات العالم المعاصر، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطربعة الأولى، ١٩٩١، ص ١٢١.

٥- سمير أمين، نفس المرجع، ص ١٤٠.

٦- سمير أمين، نفس المرجع، ص ١٤٠.

٧- السيد الحسينى، التنمية والتخلف، دراسة بنائية تاريخية، سلسلة علم الإجتماع المعاصر، الكتاب الثامن والثلاثون، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص١٥٣.

٨- السيد الحسينى، نفس المرجع، ص١٥٥.

٩- إسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص٩٣.

١٠- جلال أمين، محنة الإقتصاد والثقافة فى مصر، المركز العربى للبحث والنشر القاهرة، ١٩٨٢، ص٥٤.

١١- خالد مصطفى، التنمية والتخطيط، مرجع سابق. ص ١٥.

١٢- أندرويستر، مدخل إلى علم إجتماعى التنمية، ترجمة وتعليق دكتور عبدالهادى محمد والى، دكتور السيد عبدالحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية. ص ٤٣.

١٣- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يناير ١٩٨٨.

١٤- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مرجع سابق.

١٥- محمود عوده، الفلاحون والدولة، دراسة فى أساليب الإنتاج والتكوين الإجتماعى للقرية المصرية، دار الثقافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩.

١٦- خالد مصطفى التحولات الإجتماعية والسياسية الناجمة عن نقل التكنولوجيا فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٠، رسالة غير منشورة، كلية الأداب جامعة عين شمس، ١٩٨٨.

١٧- محمود عوده، الفلاحون والدولة، مرجع سابق.

١٨- محمود عوده، الفلاحون والدولة، مرجع سابق.

١٩- خالد مصطفى التحولات الإجتماعية والسياسية الناجمة عن نقل التكنولوجيا، مرجع سابق.

٢٠- خالد مصطفى، نفس المرجع السابق.

٢١- محمود عوده، الفلاحون والدولة، مرجع سابق.

٢٢- محمد عابد الجابرى، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات،العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولى، الطبعة الأولى، يونيو، ١٩٩٨.

٢٣- منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

٢٤- منير الحمش، نفس المرجع.

٢٥- بول كيندى، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، مقريب د. نظير جاهل، الجزء الأول، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٩٩٥.

٢٦- بول كيندى، نفس المرجع.

٢٧- منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، مرجع سابق.

* فى كتابه "الفلاحون والدولة، دراسة فى أساليب الإنتاج والتكوين الإجتماعى للقريه المصرية" يشير محمود عوده إلى أن النظريات اللارأسمالية أو نظريات الطريق الثالث للنمو تلك التى صاغها السوفيت وتحديدًا "ستالين" كانت لها وظيفة إيديولوجية تمثلت فى الربط بين النظرية التطورية الخطية العالمية بفكرة الإشتراكية فى بلد واحد وبالتيار الذى يؤكد (عالمية) النموذج الإجنماعى السوفيتى- كما يشير "عودة " إلى أن النظريات اللارأسمالية أو نظريات (الطريق الثالث) للنمو والتى وضعت على أساسها الإستراتجية السوفيتية للسياسة الخارجة فى العالم الثالث أو أخر الخمسينات والستينات. " ص ٢٣

الباب الأول

قضايا فى علم اجتماع التنمية

الفصل الأول

التفرقة بين التنمية والنمو

قد يبدو من السهل إقامة التفرقة بين التنمية والنمو، فالأدبيات تزخر بعناصر كثيرة من التفرقة أهمها أن" النمو" يشير إلى التطور الذاتى الطبيعى أو التلقائى، كما لو أن هناك عمليات موضوعية تتحرك من تلقاء نفسها. إلا أن هذه العمليات قد تعترضها صعوبات،عندئذ، يتدخل المرء لإزالة هذه العقبات حتى يستعيد "النمو" سياقه الطبيعى(١).

معنى هذا طبقًا لمفهوم "النمو" أن هناك وضع قائم، معطى، السياق الطبيعى لهذا الوضع أن يتحرك أو ينمو بصورة طبيعية، تدريجية.

أما التنمية كمفهوم، فهى لا تسلم بذلك الوضع القائم أو المعطى، فهى تستهدف تغييره فى الأساس أى تغيير علاقاته البنيوية، نظرا لأن هذا الوضع القائم نفسه لا ينتج إلا تخلفًا.

فى ضوء هذا الفارق الأساسى بين مفهوم "النمو" و"التنمية" تتضح الفوارق الأخرى التى تتصل بالطابع الكمى للنمو فى مقابل الطابع الكيفى للتنمية. النمو يرتبط بالحفاظ على الأوضاع الاجتماعية السائدة، أنه يستهدف إحداث تغييرات كمية بشأنها. ربما أتخذ مفهوم "النمو" أبعادًا جديدة مع العولمة.. أعنى أن السياق الطبيعى للنمو أصبح يتطلب إزالة عقبات من نوع جديد لم تكن قائمة فى السابق، فالنمو كما تطرحه العولمة لا يجرى فى إطار الاقتصاد القومى بل على النقيض تمثل القومية عقبة فى طريق النمو وتحديدًا الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فالمطلوب إزالة الكثير من هذه الوظائف هذا بالإضافة إلى ضرورة التخلى عن الثقافة والهوية القومية تحت دعوى أن العالم قد أصبح وحدة واحدة أو هو فى الطريق إلى أن يشكل هذه الوحدة بواسطة قوى العولمة

التى تستهدف تعميق الاندماج والترابط والاتصال ومن ثم التماثل وهى أمور حتمية مفروضة من قبل علاقات السوق التى هى فى الطريق إلى تجاوز الإطارات القومية التى تتواجد بها الكيانات الاقتصادية(٢).

ما يهمنا من عرض هذه النقطة أن مفهوم "النمو" بالمعنى الذى تطرحه قوى العولمة يتطلب قدر هائل من التدخل إذا كان الأمر يتصل بالتنمية بالمعنى المتعارف عليه سابقًا أى إحداث تغييرات جوهرية فى قوى وعلاقات الإنتاج تتصل بإحلال طبقة محل طبقة أخرى لمنع الإستغلال الداخلى والخارجى للنهوض بالاقتصاد القومى.

لكن مع العولمة بدا الأمر مختلفًا، إذ تطرح قوى العولمة وضعًا من خلاله يفقد الإطار القومى كيانه الخاص ليصبح جزءًا من كل أكبر وطبيعى أن يتمثل الجزء خصائص الكل اقتصادًا وسياسة وثقافة.

إذا كان الأمر كذلك، فالسؤال المطروح الآن: ما المعنى الذى تنطوى عليه التنمية فى ظل أوضاع العولمة؟ فى تصور الباحث تقتضى التنمية فى ظل العولمة تحالف ديمقراطى واسع من مختلف الطبقات الاجتماعية لمواجهة خطر مشترك يتمثل فى قوى العولمة التى تهدد بإبتلاع الكيان القومى الخاص. إلا أن هذا لا يعنى أن التحالف يستهدف الحفاظ على الهوية على نحو يؤدى إلى العزلة والإنغلاق، لكن على نحو يتعامل مع قوى العولمة بندية وتكافؤ. الأمر الذى يعنى تشكيل بنية من خلال التحالف الديمقراطى الواسع يمكنها إمتصاص الميزات والفرص التى تنطوى عليها العولمة.

نستكمل الآن العرض الخاص بإشكالية التفرقة بين التنمية والنمو فالمفهومات السابقة عن التنمية لازالت تحتفظ بشيء من الأصالة طالما تؤكد أن إشكالية التنمية تتمثل فى إرساء القاعدة المادية التكنيكية، والإستقلال بالسوق الداخلية وإتساع نطاق التحالفات السياسية بين مختلف الطبقات.

أما العناصر غير الأصيلة فى تحديد مفهوم التنمية هى الإعتقاد بأن التنمية

فى حالة البلدان النامية تترادف مع فكرة بناء الإشتراكية والإعتقاد أن الأخيرة تتحقق بمجرد الملكية العامة لوسائل الإنتاج. فى كتابه "العالم الثالث ونمو التخلف "يفرق" محمود عبدالمولى"(٣) بين مفهومى "التنمية" و"النمو" بقوله: "أن المساواة فى فرص الحياة وتوسيع هذه الفرص يشكلان المضمون المحدد لمفهوم التنمية وهو ما ينطوى عليه مفهوم التحرر الإنسانى. من هنا فالتنمية والتحرر مصطلحان أو مفهومان لنفس المضمون وكلاهما يعنى الأخر ويشير وينطوى على إزاحة الإستغلال بكل صوره وكل مستوياته وكلاهما أيضًا يشترط وينطوى على تفجير كل الإمكانيات البشرية الكامنة للإنتاج والخلق والإشباع".

بهذا المعنى يختلف مفهوم "التنمية" عن "النمو"، فهذا المفهوم الذى يمكن أن يكون فقط كميًا وتراكميًا ولايشترط المساواة بل أنه يمكن أن ينطوى على الإستغلال، كما يمكن للنمو بهذا المعنى أن يكون غير متوازن ". من هنا نلاحظ أن التنمية بمعناها التحررى تنطوى على التوازن والشمول والمساواة".

قد يبدو من التفرقة بين "التنمية" و"النمو" أن المفهوم الأول يراعى مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. الأمر الذى يعنى أن التنمية بالضرورة مفهوم مركب يحتوى بداخله على صنع مشروع إجتماعى تحررى من خلاله يمكن للمجتمع أن يهيمن على مصيره، بينما مفهوم "النمو" مفهوم إقتصادى/ تكنولوجى يختزل العملية التنموية فى هذه الأبعاد المحدودة والضيقة، إلا أن الحقيقة غير ذلك، فالأبعاد الغير إقتصادية كامنة وإن لم تظهر فى بنية التحليل الإقتصادى. فطبقًا لمفهوم "النمو" "يمكن تصفية التخلف وتحقيق التنمية أو كما يقال اللحاق بالدول المتقدمة فى أمد زمنى معقول" برفع معدلات الإستثمار لترتفع معدلات التنمية والمصدر الأول للإستثمار هو الإدخار المحلى(٤).

لذلك فالدعوة دائمًا من أصحاب مفهوم "النمو" هى التأكيد على الفوارق بين الطبقات لأن أصحاب الدخول العليا هم وحدهم القادرون على الإدخار ولهم حظ من التعليم والتقدم يؤهلهم لأن يصبحوا منظمين قادرين على الإستثمار"(٥).

في كتابه "مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر" يكشف "فؤاد مرسى"[٦] التفرقة بين "النمو" والتنمية "من خلال تحليل تناول فيه التجربة الغربية التى شهدت إنتقالاً من الإقطاع إلى الرأسمالية، ما يهمنا فى تحليله أنه نظر إلى عملية الإنتقال بوصفها ناتج عمليات نمو طبيعى نشأت فى أحشاء مجتمعات ماقبل الرأسمالية فدفعت بها إلى النمو الطبيعى، وهى عمليات أربع:

العملية الأولى: تزايد التقسيم الإجتماعى للعمل والقصد هنا الإنتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية ومن الأخير إلى الصناعة الآلية الكبيرة.

العملية الثانية: عملية تراكم قدر أولى من رأس المال وهذا التراكم يتخذ مسارات معينة أهمها أن يبدأ بما يسمى التراكم البدائى أى عمليات نهب وسلب تفضى لتراكم رأسمالى بدائى ثم يتحول رأس المال من التجارة إلى الصناعة.

العملية الثالثة: هى عملية سيادة الإنتاج السلعى أى أن يقوم المجتمع على إنتاج له طبيعة سلعية ونقدية، والإنتاج السلعى هو عبارة عن إنتاج منتجات معدة للتسوق، معدة للتبادل فى السوق وليست معدة للإستهلاك المباشر بواسطة منتجيها وعندها تسود هذه الظاهرة، ظاهرة الإنتاج للغير، فلا تستهلك مباشرة إنما تباع للغير.

العملية الرابعة: تكوين السوق الداخلية.

يتساءل "فؤاد مرسى" هل جرت هذه العمليات فى البلدان النامية؟ يرى "مرسى" إنه قبل أن تكتمل فى هذه البلدان عملية نموها من خلال العمليات الأربع تم إدماجها داخل إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى "بفرض نمط معين من تقسيم العمل الدولى" الشأن الذى جعل هذه البلدان تعانى من النمو المشوه الذى يعنى "إستمرار علاقات الإندماج فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى" ويرى "مرسى" أن النمو سواء فى البلدان الرأسمالية المتقدمة أو فى البلدان النامية "يتم تلقائيًا وعلى العكس لاتوجد تنمية تتم تلقائيًا بل لابد من التدخل الواعى

لإحداثها، ويتمثل جوهر عملية التنمية فى رأى "مرسى" فى "تغيير نمط التقسيم الإجتماعى للعمل، أى إنها عملية التصنيع الثقيل، التصنيع الآلى الكبير، هـــى عملية العلاقة المتوازنة بين الزراعة والصناعة، هى عملية الإنتاج الســلعى، هى عملية المساعدة على تكوين السوق الداخلية فى كل بلد متخلــف. عندئــذ يصبح بالإمكان إبتداء من تغيير نمط تقسيم العمل الاجتماعى فى الداخل تغيير نمط تقسيم العمل الدولى".

يمكننا القول بأن الفكرة الأساسية التى يطرحها "مرسى" بشأن التفرقة بـــين "النمو" و"التنمية" أن الأول يحدث بصورة تلقائية ناتج عمليات موضوعية. أما التنمية فهى تعنى التدخل الواعى المقصود لإزالة العقبـــات والصـــعاب التـــى تعترض طريق النمو أو تجعله نموًا مشوهًا.

فى ضوء هذا العرض الموجز يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:-

١- أن كل من مفهوم "النمو" و"التنمية" ينطوى على جهــود اقتصـــادية فـــى الأساس، لكن الاختلاف يظهر بين المفهومين إذا وضـــعنا هـــذه الجهـــود الاقتصادية فى إطارها الاجتماعى، فمفهوم "النمو" إذا كان ينطـــوى علـــى معانى كمية تتصل بإحداث الزيادة الكمية، فى الإنتـــاج، رءوس الأمـــوال، الدخل القومى والفردى... إلخ، فإن هذا المفهوم ينطـــوى فـــى الممارســـة العملية على إدماج البلد النامى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وإتخاذ هذا الوضع معطى مسلم به أيضًا.

من هنا فمفهوم "النمو" يشير إلى أنه فى الوسع أن تصبح الرأسمالية فى البلد النامى متماثلة للرأسمالية فى البلدان الصناعية المتقدمة.

أما مفهوم التنمية فهو ينطلق من فرضية أخرى مؤداهـــا أن طريـــق نمـــو الرأسمالية المحلية فى البلدان النامية مسدود، ليس هذا فحســـب، فالرأســـمالية المحلية المندمجة فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى تمثل فى ذاتها عقبـــة تمنـــع إنطلاق العمليات الموضوعية لإحداث النمو الطبيعى، إلا أن النمو هنا مشروط

بتمهيد الطريق لقوى إجتماعية جديدة تتمثل فى الفئات والطبقات غير القـادرة إقتصاديًا وإجتماعيًا.

٢- إذا نظرنا إلى التفرقة بين مفهومى "النمو" و"التنمية" المطروحة فى أدبيات التنمية نلحظ أنها تحتوى على مضمون يتصل بالصراع الايديولوجى بـين أن يكون المجتمع رأسماليًا أو إشتراكيًا.

الواقع أن هذا الفهم المطروح فى أدبيات التنمية ظل سـائدًا أو كتـب لـه الذيوع والإنتشار طوال العقود الأربع السابقة حتى تتدعم الإعتقاد بأن التنميـة تعنى قطع الطريق على النمو الرأسمالى. وبما أن القوى الإجتماعية لم تتبلور إيديولوجيًا وسياسيًا حتى يظهر الصراع واضـحًا بـين القـيم والإتجاهـات الرأسمالية وبين القيم والإتجاهات الإشتراكية، فإن الدولة وحضورها الطـاغى كانت بمثابة البديل الإجتماعى والطبقى الذى قام بقطع الطريق علـى النمـو الرأسمالى.

٣- الحقيقة أن المفهومين معًا (النمو والتنمية) بالمعنى الوارد فـى العـرض السابق يعكسان نوعًا من المثالية أو الطوبوية، فالمفهوم الأول (أى النمـو) يعكس بوضوح نفى التجربة الغربية التى نجحت فى صياغة مجتمع جديـد وحضارة وثقافة جديدة بمقتضاها انتقل المجتمـع مـن الحالـة الزراعيـة الإقطاعية إلى الحالة الصناعية الرأسمالية، ففى الحالة الثانية أمكن لحفنـة قليلة من الفلاحين بالإستناد إلى التطور التكنولوجى أن تطعم أكثريـة مـن السكان تنخرط فى الأعمال الصناعية والتجارية فى المدينة وفق عمليـات واسعة من التخصص وتقسيم العمل. والثابت أن التجربة التنموية الغربيـة كانت نتاجًا لصراعات إيديولوجية وسياسية بين قوى الإقطاع والكنيسة وبين قوى الرأسمالية الناشئة، ففى هذا الصراع نجحت القوى الثانية بالتحالف مع الملوك أن تقود المجتمع نحو التحولات الرأسمالية التى تبلـورت بصـورة واضحة فى الثورة الصناعية... أعنى بدايات تبلور برجوازى أمكن معـه

كما يرى "سمير أمين"(*) تشكيل تحالفات مع طبقات أخرى تتكون من صغار الملاك العقارين والبرجوازية التجارية والصناعية لمواجهة خطر البروليتاريا الناشئة فى ذلك الوقت. وفى مرحلة أخرى لازالت البرجوازية تعيش فيها أمكن توسيع التحالف بحيث إنها أصبحت تشتمل على البروليتاريا بعد أن تخلت عن هدفها الأصلى وهو إقامة مجتمع لاطبقى.

من هنا مفهوم النمو بالمعنى المطروح يتناول التجربة الغربية من نهاياتها لا من بداياتها وصراعاتها الايديولوجية والسياسية مؤكدًا الإعتقاد بأن التنمية فى الأساس مفهوم إقتصادى يعنى قدرة المجتمع على الإنتاج وصياغة القاعدة المادية التكنيكية متجاهلاً سر هذه القدرة التى تتمثل فى الأساس فى تلك الظروف المادية والفكرية التى من خلالها تخلقت البرجوازية من أحشاء المجتمع القديم.

أما مفهوم التنمية "المستلهم من واقع البلدان الإشتراكية. فقد كشف سقوط النظم الإشتراكية أن الممارسات بها لم تكن تنمية بل كانت تفتح طريق النمو الإقتصادى فى إطار إنجاز المهام الرأسمالية، هذا بالإضافة إلى أن فهم "التنمية" بوصفها مرادفة للإشتراكية أمر لا يتناسب وظروف البلدان النامية. لذلك نميل إلى فهم التنمية بوصفها لا تستهدف إحداث تغيير فى الموازين الطبقية إعتقادًا منا أن إشكالية التنمية بالدرجة الأولى تتمثل فى توافر الشروط اللازمة لبناء القاعدة المادية التكنيكية، وهى شروط إجتماعية سياسية ثقافية فى الأساس تمثل المتغير المستقل لفاعلية الشروط الإقتصادية والتكنولوجية التى تبدو هنا كمتغيرات تابعة، وتتمثل جوهر الشروط التى تلعب دور المتغيرات المستقلة فى تشكيل تحالف واسع يتكون من مختلف الطبقات الإجتماعية التى تستهدف فى آن واحد كسر التبعية نحو الخارج وإرساء بناء القاعدة المادية الصناعية.

من هنا فظروف البلدان النامية تنطلق من خصوصية تحكم تحركها نحو التنمية تتمثل (أى الخصوصية) فى إنه إذا كان السياسيى والثقافى هما ناتج

للإقتصادى فى التحليل النهائى إلا أنها فى ظروف البلدان النامية يلعبان دور الفاعل فى إحداث التنمية، فعن طريقه يمكن تحويل البرجوازية المحلية من الطابع الكومبرا دورى الذى يخدم أهداف رأس المال الدولى إلى الطابع الوطنى الذى يخدم أهداف التنمية فى الداخل فعملية التحويل هنا تقتضى توافر الشروط الثقافية والسياسية التى تتمثل فى إتساع نطاق المشاركة السياسية. ومن ثم إمكانية تشكيل تحالفات واسعة وهو الشأن الذى يجعل فى الإمكان مواجهة قوى العولمة من موقف الند والقدرة على الفعل.

الهوامش

١- فؤاد مرسى، مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر، كتب المالية والإقتصاد النامية ومنشأة المعارف بالإسكندرية، جلال فخرى وشركاه، ١٩٨٠، ص ٧٣ – ٧٥.

٢- السيد يس، فى مفهوم العولمة، بحث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية تحرير أسامة أمين الخولى، الطبعة الأولى / يونيو ١٩٩٨، ص ٢٧.

٣- محمود عبدالمولى، العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٠، ص ٨٥ – ٨٧.

٤- إسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الإقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص ٦.

٥- إسماعيل صبرى عبدالله، نفس المرجع، ص ٦.

٦- فؤاد موسى، مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر، كتب المالية والإقتصاد، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية، جلال فخرى وشركاه ١٩٨٠، ص ٧٣ – ٧٥.

*- فى كتابه "التنمية العصية من التبعية إلى الإعتماد على النفس فى الوطن العربى "يشير" يوسف صايغ" إلى أن " النمو" مفهوم كمى قابل للقياس يتصل بالتغيرات عبر الوقت فى الحجم الناتج القومى أو الدخل القومى فى شكله الإجمالى أو الفردى ومع أن هناك عوامل إقتصادية وغير إقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات إلا أنها فى ذاتها تظل مفهومًا ذا طبيعة إقتصادية وغير إقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات إلا أنها فى ذاتها تظل مفهومًا ذا طبيعة إقتصادية صافية، فالنمو الفعلى يمكن تحقيقة بدون تحولات أساسية فى هيكلته وموقع القوى الإجتماعية والسياسية أو فى القيم والتوجيهات والتنظيم والثقافة باختصار دون تبدل جذرى فى القوى غير الإقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الإقتصادى. " ص ٣٥

الفصل الثاني

الأيديولوجيا والتنمية

يشير المعنى الإشتقاقى لكلمة الايديولوجيا إلى "علم الأفكار" بمعنـــى الدراســة العلمية للأفكار فى مجالين: مجال الــذهن الفــردى، أى دراســة الإحساســات والإدراكات والمعانى، ومن ثم قوانين التفكير والمنطق. أما المجال الآخر وهــو مجال المجتمع تشير كلمة الايديولوجيا إلى دراسة القواعــد والقــوانين العقلانيــة للتربية والأخلاق والسياسة والظواهر الإجتماعية الأخرى لإقامة مجتمع علمى(١).

تعرض هذا المعنى الأصيل لكلمة "اللأيديولوجيا" لتشوبه من قبل "نــابليون بونابرت"، حينما وجد أن الفوضى والإرهاب قبل إعدام "روبسبير" كانت نتيجة التنظير المجرد والفكر المجرد غير المدعم بــالخبرة " الواقعيــة (أى نتيجــة للأيديولوجيا). كان "نابليون" يكرر أن الأيديولوجيا هى عمل المثقفــين الــذين يحاولون أن يفرضوا على السياسة أفكارًا نظرية مأخوذة من الكتب والمطلوب أن تعتمد السياسة على الخبرة العملية وليست على أيديولوجية الكتب.

معنى هذا أن كلمة الأيديولوجيا أتخذت منذ عهد نــابليون معنًــا مشــوهًا معكوسًا هو معنى الفكر السياسيى المقطوع عن الواقع وعن التجربة(٢).

كلمة الأيديولوجيا عند ماركس تعنى التهويم الفكرى اللاشعورى والــلاإرادى الذى يرجع إلى مايعتبره "ماركس" تصورات طبقية لاشعورية. مــن هنــا وجــد ماركس "أن الأشكال الايديولوجيه القانونية والسياسية والدينية والجمالية والفلسفية إلخ أشكالاً من التبرير أو الخداع الفكرى الذى يصطنعه المفكر شعوريًا ويتــوهم أنه يعبر عن الحق والعقل والمنطق رغم أنه يرجع فــى الحقيقــة إلــى أســباب إقتصادية وطبقية لاشعورية ولا إرادية.

على أية حال يمكننا أن نختزل مفهوم الأيديولوجيا فــى وجهتــى نظــر:

الأولى[٣] بدأت مع فلسفة التنوير فى أوربا وأستمرت حتى القرن التاسع عشر إذ تتضمن وجهة النظر هذه معنى للأيديولوجيا مفاده نسق من المفاهيم يميــز فردًا أو جماعة، مصدر هذا النسق هو عقل هذه الجماعة التى تحاول الوصول إلى السلطة وتتخذ من النسق الفكرى إطــارًا نظريًــا وتبريريًــا لممارســاتها السلطوية. فمن الضرورى لإستمرار السلطة أن يتواجد الإجماع العام على هذا النسق الفكرى أو الأيديولوجى وهو الأمر الذى يجعل الأيــديولوجيا تتصــف بالطابع العام أو تصبح كلية للمجتمع بأسره. لكن لا يعنى هذا أن أفراد المجتمع جميعًا على مستوى واحد فى فهم مكونات النسق الأيديولوجى، فهناك مجموعة تتخصص فى صياغة الأفكار والتصورات وتقديمها للجماهير.

لا زال هذا الفهم سارى المفعول حتى الآن. إلا أن الماركسية وتراثها لهــا ملاحظات على هذا الفهم. وهنا نبدأ فــى عــرض وجهــة النظــر الثانيــة، فالماركسية لا تنكر أن الايديولوجيا نسق، لكنها ترى أن مصدر هذا النسق هو الواقع الإجتماعى الذى يتميز بوجود المتناقضات. ومن هنا فالأيديولوجيا لابد أن تتضمن التناقضات المطروحة فى الواقــع. إلا أن الايــديولوجيا فــى ذات الوقت تبدو أو تظهر كمنظومة فكرية متسقة تخلو من التناقض. لكن الأخيــر يظهر حينما نرد الأيديولوجيا إلى الواقع. ففى هذا الإسناد تظهر التناقضــات بين المعانى والمدلولات ومن الجدير بالذكر أن هذا التناقض لا يظهر بسهولة أمام المرء العادى لأن المعانى أو الأيديولوجية يتم غرسها طوال سنى حيــاة الإنسان عبر المؤسسات الإجتماعية وأجهزة الدولة الأيديولوجية، فهذه المعانى هى الحاكمة للخبرات التى يمر بها الإنسان. بمعنى أن الإنسان يفهم خبراته من خلال الأيديولوجيا. لذلك فالخروج من أسر الأيديولوجيا على مستوى الــوعى يقتضى كما يقول " لينين" قراءة ماوراء السطور وعلى الجماهير أن تتعلم هذا النوع من القراءة.

أيضًا وفى إطار فهم الأيديولوجيا ترى الماركسية ضرورة النظر إلى الأيديولوجيا بوصفها مستوى من مستويات التكوين الإجتماعى، فالطبقة الإجتماعية كما يرى "جرامشى" لايكتمل نموها بإدراك مصالحها الإقتصادية والسياسية فحسب فلابد أن يكون لها نسق فكرى مهيمن لايعبر فقط عن مصالحها، إنما لابد وأن يشتمل فى إطاره ثقافة المجتمع بأسره بحيث تشعر الطبقات والفئات الأخرى إنها ممثلة وهو الأمر الذى يبرر خضوعها. أهمية كلام "جرامشى" هنا أنه يلقى ضوءًا على مفهوم الهوية، فهو مفهوم نسبى يتوقف على طبيعة الطبقة السائدة وتوظيفاتها الأيديولوجية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إذا لم تنجح الطبقة السائدة فى التعبير أيديولوجيا عن هوية المجتمع، فمعنى هذا أن هذه الطبقة تعانى من أزمة أيديولوجية أو عدم المصداقية الفكرية والأيديولوجية. معنى هذا بعبارة أخرى أن التناقض بين المعانى والمدلولات أصبح واضحًا. الشأن الذى يضطر السلطة إلى إستخدام القمع والقهر المادى والجسدى لقبول التناقضات.

فى ضوء هذا الفهم للأيديولوجيا يميل الباحث إلى وجهة النظر الثانية. لكن من المفيد أن نتوقف قليلاً عند العبارة القائلة بأن "الأيديولوجيا مستوى من مستويات التكوين الاجتماعى": إذ تعنى هذه العبارة أن أحد تجليات الواقع الاجتماعى إنه يظهر فى صورة أيديولوجية. معنى العبارة الأخيرة إنه ما من شيء مادى أو فكرى إلا وله مضمون أيديولوجيى، فالخروج من أسر الأيديولوجيا كما يرى "التوسير" شيئًا أشبه بالمستحيل. لذلك فعملية التغيير الإجتماعى بمعناها الشامل هى إنتقال من أيديولوجية إلى أخرى وعملية الإنتقال تعنى كما يرى "جرامشى" إنه قد حدث تفكيك للأيديولوجيا السائدة لصالح تركيب أيديولوجيى جديد ومن وجهة نظره أن تفكيك القديم وتركيب الجديد هو من صميم عمل ما أسماه بالمثقف العضوى.

ما العلاقة بين الأيديولوجيا والتنمية؟ كما أسلفنا القول فى موضع سابق أن التنمية فى الأساس جهود إقتصادية تستهدف إرساء القاعدة المادية التكنيكيـــة وليس هناك من يختلف على هذا المفهوم الإقتصادى الضيق. لكن الإختلافات والتناقضات تتكشف وتتضح عندما ينتقل هذا المفهوم الإقتصادى إلى المجـــال الإجتماعى والأيديولوجى. فطبقًا لمفهوم النمو الذى يتخذ من الأوضاع السائدة معطى مسلمًا به (أى أسلوب توزيع الدخل السائد الذى ينحـــاز إلـــى الفئـــات والطبقات القادرة إقتصاديًا وإجتماعيًا، فمعنى هذا أن النمو المطلوب يتحقـــق بإشباع نمط إستهلاك هذه الفئات والطبقات وبالتالى يتم توظيف موارد وثروات المجتمع لخدمة هذه الأنماط الإستهلاكية.

والثابت أن البلدان النامية لا تمتلك القاعدة التكنولوجية لإشباع إحتياجات هذا النمط الذى يغلب عليه الطابع الترفى والكمالى، الشأن الذى يعنى التناقض بـــين طرفين: الأول عجز المجتمع وتحديدًا هذه الطبقة عن إنتاج مـــا تتطلـــع إلـــى إستهلاكه فى الداخل. ولحل التناقض إما أن تلجأ مباشرة إلى إســـتيراد الســـلع الإستهلاكية الترفية مقابل تصدير الخامات الزراعية والمعدنية كما كان الشـــأن فى السابق أى فترات الإستعمار المباشر أو تلجأ إلى سياسة أخرى وهى السياسة المعروفة بالإحلال محل الواردات أى إنتاج ماكان يستورد من الخـــارج. لكـــن على مراحل تبدأ بالصناعات الإستهلاكية ومع تزايد الطلب وضـــغوط الســـوق تتخلق تدريجيًا مكونات البناء الصناعى المعتمد على ذاته أى إســـتكمال البنيـــة الصناعية بإنتاج السلع الوسيطة والإستثمارية وعلى الطبقـــات غيـــر القـــادرة إقتصاديًا وإجتماعيًا أن تنتظر نصيبها من ثمار التنمية بعد إستكمال مراحل بناء القاعدة الصناعية، هذا الأسلوب من التنمية يبدأ بحاجـــات الفئـــات والطبقـــات الميسورة إقتصاديا. أما إذا بدأ الأسلوب بحاجات الفئات والطبقات غير القـــادرة إقتصاديًا وإجتماعيًا والتى تتمثل فى الحاجـــات الأساســـية: الغـــذاء، الملـــبس، المسكن، التعليم والصحة والثقافة.. إلخ، فالتنمية هنا تتحقق بالضرورة بالإستناد إلى أوسع مشاركة ممكنه من قبل أصحاب المصلحة الذين تعـــود إلـــيهم ثمـــار

التنمية، كما إنه يمكن فى هذا الإطار أو وفق هذا الأسلوب التنموى أن يتحقق التشغيل الكامل وتحويل كل الأفراد إلى قوى منتجة. من هنا يتبين أن التنمية فى الأساس اختيار أيديولوجى. بمعنى أن الأسلوب المتبع فى التنمية يجيب على تساؤلات تتعلق بصميم الوجود الإنسانى، من هذه التساؤلات: أى القيم يعيش من أجلها الإنسان؟ أى القيم يتحقق من خلالها وجوده؟ أى القيم يجب أن تحكم العلاقات الإنسانية؟ هل هى قيم التعاون المنتج؟ أم القيم التى ترتبط بالصراع وحرب الكل ضد الكل؟.. بإختصار شديد الأيديولوجية هى نسق المعانى الذى يضفيه المرء على الأشياء والعلاقات، وأسلوب التنمية المتبع هو الذى يكشف إلى أى مدى تتسق أو تتعارض المعانى المطروحة فى إطار الايديولوجية مع الواقع المعاش أى المدلولات.

فى ضوء هذا العرض يمكن أن نصل إلى النتيجة التالية:

لا يكفى القول بأن التنمية هى مجرد مجموعة من الجهود أو الممارسات الاقتصادية التى تتصل بالإنتاج والاستهلاك، فلابد من تحديد القوى الاجتماعية التى تقوم بهذه الجهود، إذ تضفى هذه القوى على العملية التنموية أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية. الأمر الذى يعنى أن التنمية قبل أن تكون جهودًا اقتصادية فهى أفكار وتصورات ترتبط بمصالح معينة. وفى إطار التفرقة بين مصطلحى التنمية والنمو، فالمفترض أن تعكس التنمية إلى أى مدى أصبح فى الوسع التحكم فى حركة المجتمع بما يعنى تزايد القدرة، أى قدرة المجتمع على تحديد مصيره، أى إتساع نطاق سيطرة الإنسان على الظواهر الطبيعية والاجتماعية.

الهوامش

١- على مختار، إشكالية العلاقة بين العلوم الاجتماعية والأيديولوجيا، المركز القومى للبحوث الأجتماعية والجنائية ١٩٨٣، ص ١٠٨ - ١١٠.

٢- على مختار، مرجع سابق، ص١١٢.

٣- أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، الرؤية السوسيولوجية، دار الثقافة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٥ص١٧٣.

٤- خالد مصطفى، محددات الوعى الاجتماعى فى قطاع الصناعات الصغيرة، دراسة ميدانية لبعض الصناعات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم علم الإجتماع ١٩٩٤، ص١١٠.

٥- أوليدف، الوعى الإجتماعى، ترجمة ميشيل كيلد، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، ص١١٥.

الفصل الثالث

نموذج نظرية التحديث

يمكن القول أن بداية التفكير التنموى المنظم والجاد إرتبط بظهور الرأسمالية وتطورها فى بلدان غرب أوروبا. فالرأسمالية ليست مجرد تطور اقتصادى تمثل فى تزايد المشروعات الصناعية وإتساع نطاق العلاقات التجارية لكنها بالإضافة إلى ذلك أسلوب حضارى وثقافى جديد، يتميز بالتطور وسرعة الحركة والتغير بالقياس إلى الأنماط الحضارية السابقة عليها التى تتميز بالبطء والجمود.

لذلك فالسؤال الذى يطرح نفسه دائمًا منذ نشأة الرأسمالية فى مراحلها الأولى: ما الأسباب التى أدت إلى نشأة الرأسمالية؟ ما الظروف التى أدت إلى الإنتقال من نمط حضارى راكد إلى نمط حضارى متطور؟ الإجابة على هذا السؤال تدخل فى نطاق التفكير التنموى، بل إننا لا نبالغ القول أن تعدد الإجابات على هذا التساؤل هو فى ذات الوقت تعدد للإتجاهات الفكرية التنموية. وقد يبدو من الغريب أن يكون التفكير فى أوضاع البلدان النامية منطلقًا من التفكير فى أوضاع تكوينات أخرى أى أن فهم الذات يمر عبر مدخل ضرورى وهام هو فهم الآخر. لكن ربما تزول هذه الغرابة إذا ما عرفنا أن النمط الحضارى الرأسمالى يتميز بطبيعة من نوع خاص تؤدى إلى سرعة الحركة والتغير أى تعميق علاقات التبادل والإتصال بما يقتضى توسيع الدائرة بإستمرار، فكما هو ثابت فى الأدبيات منذ أن خرج هذا النمط من أحشاء المجتمع الإقطاعى عمل على تحطيم أركان المجتمع القديم التى تتميز بالطابع المغلق والإنعزالى ليس هذا فحسب بل أنه عمل على تعميق الإتصال وتكثيف العلاقات عبر حدوده القومية من خلال السوق التجارية.

والآن وفى ظل العولمة التى تعلن أدبياتها صراحة... أعنى الأدبيات

الغربية أن المطلوب هو تعميق علاقات التبادل من خلال نقل رءوس الأموال والسلع والتقنيات والأفكار والأشخاص والمعلومات بما يؤدى إلى خلق حالة من الإعتماد المتبادل بين بلدان العالم. الشأن الذى يؤدى إلى زيادة التماثل والتجانس فيما بينهما. معنى هذا أن ظهور الرأسمالية وتطورها كنمط حضارى متطور فرض أساليب معينة من التفكير بصفة عامة والتفكير التنموى على وجه الخصوص... أعنى أن التفكير فى أى قضية ولاسيما قضايا التنمية والتخلف لا يمكن أن يكون فى الإطار المحلى المحدود، فلابد من مراعاة الرأسمالية كنظام عالمى.

من هنا ليس من المستغرب أن يكون التفكير التنموى منطلقًا من الأخر، فهذا الإنطلاق يعكس إلى أى مدى تتشابك العلاقات والصلات. لذلك يثور الآن تساؤل من منطلق تنموى مفاده: هل تؤدى هذه العلاقات إلى تنمية البلدان المختلفة؟ أم على النقيض تؤدى إلى تكريس التخلف؟ للإجابة على هذا التساؤل أمكن إختزال الفكر التنموى فى نظريتين أحداهما هى نظرية التحديث والأخرى هى نظرية التبعية. وفى هذا الفصل نقوم بعرض أهم المكونات الفكرية التى تنطوى عليها نظرية التحديث.

يرى "عبدالوهاب المسيرى"[1] أن كلمة "حديث" عادة ما توضع فى مقابل "تقليدى" رغم إنها من المفترض أنها محايدة. لكنها أى الكلمة طبقًا لنظرية التحديث تصبح كلمة معيارية تعنى أن الحديث دائمًا أحسن من القديم ففى عبارة "العلم الحديث" بل وفى "العالم الحديث" ثمة إيحاء بأنه علم أحسن وعالم أفضل وهذا كله لإرتباط الرؤية التحديثية بفكرة التقدم.

نشأت نظرية التحديث بعد الحرب العالمية الثانية فى ظروف تتصل بتصاعد الحركة الوطنية فى بلدان العالم الثالث، وإنحسار الإستعمار التقليدى، وتطلع البلدان النامية إلى التنمية، وظهور المعسكر الإشتراكى وفى القلب منه الإتحاد السوفيتى الذى بدا كقطب دولى فى مقابل الولايات المتحدة كقطب

آخر.[٢] الشأن الذى يعنى أن الثنائية القطبية أى تركز مصادر القوة والنفوذ فى أيدى قوتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى،[٣] قد شـكلت ظرفًا إرتبط بنشأة نظرية التحديث، ففى ظل هذه الثنائية حاول كل قطـب أن يحدث تفوقًا على الآخر من خلال تطوير نظامه التعليمى الذى يرتبط بتكـوين علماء ومهندسين وفنيين، فظهرت بعض المفاهيم فى الغرب كمفهوم "المجتمع التكنولوجى" و"تعليم مجتمع الخبراء" و"الإستثمار البشرى" و"تكـافؤ الفـرص" و"الربط بين التعليم والإقتصاد"[٤]. أيضًا إرتبطت نشأة نظرية التحديث بمحاولة البرهنة من قبل السياسيين فى الغرب على أن البلاد المتجهة نحو الإسـتقلال يمكن أن تحقق التنمية فى ظل العلاقة مع الغرب بدلاً من تحقيقها فـى ظـل العلاقة مع الإتحاد السوفيتى.

ومما هو جدير بالذكر أن علماء الإجتماع الذين أنطلقوا من نظرية التحديث، قـد أختاروا العمل المشترك مع هيئات التنمية خاصة فى الأمـم المتحـدة والولايـات المتحدة الأمريكية.[٥]

تنهض نظرية التحديث على مجموعة من التصورات التى تخص فـى آن واحد الأنا والآخر وطبيعة العلاقة بينهما.. أعنى البلدان الصـناعية المتقدمـة والبلدان النامية.

تقرر نظرية التحديث أن التنمية بمعناها السليم تتجسد فى خصائص النموذج الغربى التى تتمثل فى: الأخذ بمبدأ السوق والربحية – إتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل وإرتباط ذلك بتأهيل الأفراد وإكتسابهم المهارات اللازمة للقيـام بأدوارهم – سهولة تنقل الأشخاص والمعلومات فى المجتمع الواحد أى سهولة التنقل مع السرعة فى التغير دون حواجز تذكر – حرية التفكير – سهولة تقبل الأفكار الجديدة والقيام بتطبيقها – العقلانية أى التطبيق الأمثل للمعرفة العلمية والإبتعاد عن الأوهام والخرافات ومن ثم التفكير والسلوك الواعى المتفق مـع أحكام المنطق والمعرفة العلمية النظرية والتطبيقية– الديمقراطية وإتساع نطاق

المشاركة السياسية.[٦]

فى ضوء هذه الخصائص التى يتميز بها النموذج الغربى لنا أن نتوقع أن نقيض هذه الخصائص تميز البلدان النامية، ففى كتابة "التنمية العصية من التبعية إلى الإعتماد على النفس فى الوطن العربى" يظهر "يوسف صايغ"[٧] خصائص البلدان النامية كما طرحها مفكرى نظرية التحديث وهى خصائص من وجهة نظرهم معوقه للتنمية مثل "الأمية - ضعف الحافز الإقتصادى - تماسك أفراد العائلة الممتدة كقيمة مسيطرة على حساب إعتبارات الكفاءة والمعايير الإقتصادية المحض - المكانة الموروثة والتميز الطائفى بدلاً من الإنجاز الشخصى - قصور التكوين الرأسمالى - إنخفاض مستوى المهارات التقنية القائمة.

السؤال الذى يثور الآن: كيف تشكلت الخصائص التى يجسدها النموذج الغربى؟ أو بعبارة أخرى كيف نشأت الرأسمالية الحديثة؟ تعتمد نظرية التحديث إجابة "فيبر" على هذا التساؤل تلك الإجابة القائلة بأن تغيير القيم والإتجاهات يمثل شرطًا أساسيًا من شروط خلق المجتمع الحديث،[٨] والقصد هنا كما أوضح "فيبر" أن المجتمع الأوربى تعرض لعملية فكرية عقلانية عملت على تغيير قيمه وإتجاهاته. الأمر الذى أنتج الرأسمالية الحديثة.[٩] وقد أوضح "فيبر" هذه العملية الفكرية من خلال دراسته "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، إلا أن هذا لايعنى أن "فيبر" يعتقد أن الأفكار تحكم العالم.[١٠] ففى كتابه "الإتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية يظهر "كمال التابعى"[١١] بعض النصوص التى قالها "فيبر" بهذا الخصوص: إذ يقول "فيبر": "لم يكن هدفى بالطبع أن أستبدل التفسير المادى المتحيز بتفسير روحانى متحيز فكلاهما يؤثران بنفس الدرجة فى الحقيقة التاريخية" ويقول أيضًا: "نريد فقط أن نتأكد مما إذا كانت القوى الدينية قد لعبت دورًا فى التشكيل الكيفى والكمى لروح الرأسمالية وإلى أى مدى لعبت هذا الدور وأكثر من هذا نريد أن نحدد الملامح البارزة فى ثقافتنا الرأسمالية التى يمكن أن تكون قد تأثرت بهذه

الأفكار". تعنى هذه النصوص أن الرأسمالية الحديثة إذا كانت ناتج الأخلاق والعقيدة البروتستانتية، فالأخيرة هى ناتج تطورات مادية وإجتماعية كشف عنها ماركس.

على أية حال ما يهمنا فى دراسة "فيبر" هو إظهار دور الفكر أو إلى أى مدى شكل التغير فى القيم والإتجاهات شرطًا من شروط خلق المجتمع الحديث الذى تجسد فى الرأسمالية الغربية؟ لمعالجة هذه الإشكالية قام "فيبر" بتحديد خصائص النموذج المثالى للرأسمالية، تلك التى تمثلت فى إستناد المشروعات الإقتصادية على التنظيم الرشيد الذى تتم إدارته وفقًا للمبادىء العلمية - الإنتاج من أجل السوق والإنتاج من أجل المال، الحماس المتزايد والروح المعنوية العالية والكفاءة فى العمل، تلك التى تتطلب تفرغًا كاملاً لفرد يزاول مهنته أو عمله وهذا التفرغ يجعل من العمل المهنى هدفًا ومطلبًا رئيسيًا فى حياة الفرد. هذا بالإضافة إلى خصائص أخرى تتصل بالجانب السيكولوجى، فالتنظيم الرأسمالى كما يقول "فيبر" لايتحقق فى مجتمع يتسم أفراده بالكسل ويتمسكون بمعتقدات خرافية ويتميزون بعدم الكفاءة.(١٢)

وجد "فيبر" أن هذه الخصائص تنفرد بها الرأسمالية الغربية بمعنى أنها لم توجد فى أى مجتمع آخر إلا المجتمعات الغربية، هذا بالرغم من تواجد الإقتصاد الرأسمالى والعمليات الرأسمالية فى مجتمعات غير غربية فى مصر والصين والهند وبابل فى العصور القديمة والوسطى، إلا أن هذه العمليات كانت ذات طبيعة غير رشيدة أستندت إلى التخمين المحض والمغامرة والكسب بالقوة والإستغلال الشره، وهذا أمر يتنافى وخصائص الرأسمالية الغربية الحديثة. وجد "فيبر" أن الخصائص التى تنفرد بها الرأسمالية الحديثة وجدت قبل أن توجد الرأسمالية، وجدت فى الاخلاقيات الإقتصادية للعقيدة البرتستانتية، فعندما حلل "فيبر" هذه العقيدة وجد أنها تحض على قيم وفضائل هى ذاتها مايميز السلوك الرأسمالى الحديث، فقد أمنت البروتستانتية بضرورة العمل المستمر وعدم التفريط فى الوقت والنظر إلى العمل الجاد فى الحياة على

إنه السبيل إلى كسب رضاء الله ذلك العمل الذى ساعد البيورتانى على تراكم رؤوس الأموال وإقامة المشروعات الضخمة وتوسيع نطاق الإنتاج، كذلك نادت البروتستانتية بالحرية والتحرر الدينى وتحرير الإنسان وهذا مانجده واضحًا أيضًا فى النظام الرأسمالى الذى يستند إلى المبدأ القائل "دعه يعمل دعه يمر" ذلك المبدأ الذى يعكس الإيمان الفردى الذى دعا إليه المذهب البروتستانتى... الخ. أما الكاثوليكية فهى تدعو إلى الفهم الحرفى للانجيل وعدم الإهتمام بالماديات والإعتكاف والبعد عن الإهتمامات الدنيوية ونعم الحياة.

وقد لاحظ "فيبر" أن الدول التى كانت رائدة إقتصاديًا هى تلك التى تسودها العقيدة البروتستانتية مثل هولندا وإنجلترا وأمريكا بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البورتستانتية متخلفه نسبيًا وأن حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية إنتشرت بشكل ملحوظ فى المناطق الشمالية من ألمانيا وفرنسا وإنجلترا ومنها فى المناطق الجنوبية بسبب زيادة نسبة البروتستانت فى الشمال، كما وجد أن أغلب رجال الأعمال وأصحاب رءوس الأموال وأصحاب المهن والشركات الفنية والتجارية التى تتطلب مهارة فنية وتجارية عالية فى أوروبا هم من البروتستانت، كما أن البروتستانت قد أبدوا ميلاً خاصًا لتنمية إقتصادية رشيدة، وهذا ما لا نجده عند الكاثوليك الذين لا يشاركون فى التجارة أو فى إقامة مشروعات إقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن نسبة ذهاب البروتستانت إلى المدارس والمعاهد الصناعية والفنية والتجارية ترتفع عن نسبة الكاثوليك الذين ترتفع نسبتهم فى المدارس والمعاهد لدراسة العلوم الإنسانية.(١٣)

وتكشف إجابة "فيبر" من وجهة نظر مدرسة التحديث إلى أى مدى يمثل التغير فى القيم والإتجاهات شرطًا من شروط تخليق المجتمع الحديث، فقد عملت الكنيسة الغربية فى العصور الوسطى ومن خلال المذهب الكاثوليكى على تجميد المجتمع الأوربى، إلا أن المذهب البروتستانتى نجح من خلال صيغته الفكرية والدينية فى تفكيك سيطرة الصيغة الكاثوليكية ومن ثم تحرير قوى الإنتاج وإنطلاقها نحو التطوير ومن ثم تشكيل نموذج الحداثة الغربية.(١٤)

ومن هنا يقرر أنصار نظرية التحديث أن البلدان النامية يغلب على بنائها الثقافى الطابع التقليدى أى إنها لم تنجز بعد ذلك التغير فى قيمها وإتجاهاتها على النحو الذى يرتبط بصياغة خصائص النموذج التحديثى. ففى كتابه "الدولة فى العالم الثالث الرؤية السوسيولوجية" يرى "أحمد زايد"[١٥] أن أسباب تخلف البلدان النامية فى رؤية نظرية التحديث تتمثل فى عوامل داخلية تكمن فى البناء الإجتماعى والثقافى، فالبناء الإجتماعى يتميز بعدم التباين بمعنى أن التدرج الإجتماعى لا يقوم على أساس المكانة والطبقة الإجتماعية لكن على أساس العرق والسلالة، هذا بالإضافة إلى أن الجماهير متشابهة فى خصائصها الإجتماعية والثقافية ولم يخرج من بينها طبقة وسطى مثلما حدث فى التجربة الغربية. لذلك نلحظ أن الصفوات الحاكمة إما أن تكون عسكرية أو بيروقراطية، أيضًا يتميز البناء الإجتماعى بعدم التجانس أى إنه يجمع بين عناصر تقليدية وأخرى حديثة.

أما عن البناء الثقافى فهو يتميز بعناصر ثقافية تتميز بالجمود والطابع القدرى إلخ، وعناصر من التيارات الثقافية الحديثة الوافدة من الخارج. وفى تصور نظرية التحديث أن الثقافة التقليدية تقف عقبة أمام التطور الإجتماعى الذى يعنى هنا إحلال الثقافة الحديثة.[١٦].

وتعتقد نظرية التحديث فى إمكانية نقل عناصر أو خصائص النموذج الغربى إلى بلدان العالم الثالث أى نقل العناصر المادية والفكرية[١٧] ويعكس هذا الإعتماد فكرة مفادها أن هذه البلدان تمر بمرحلة من التطور الإقتصادى والإجتماعى تشبة تلك المرحلة التى مرت بها المجتمعات المتقدمة فى القرن الماضى وإذا ماتغيرت هذه المجتمعات فإنها يجب أن تسير فى نفس خط التطور الذى سارت فيه المجتمعات الغربية المتقدمة، بل أن مجتمعات العالم الثالث يجب أن تتخذ من هذه المجتمعات الغربية نموذجًا مثاليًا بحيث توجه سياساتها نحو الإقتراب بالمجتمع من نموذج المجتمع الغربى.[١٨]

وفى كتابه "التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية" يوضح "السيد الحسينى"[١٩] "أن الإتجاه الإنتشارى وهو أحد إتجاهات نظرية التحديث يوصى (أى أنصار هذا الإتجاه) بقيم يجب نقلها هى الأخذ بالحرية الإقتصادية ومقتضيات العرض والطلب، الأمر الذى يتطلب تشجيع المنظمين والتجار، والأخذ بالنظام السياسى الديمقراطى القائم على التعددية الحزبية. وفى هذا الإطار يجب أن تتسع قاعدة الطبقة الوسطى أى تزايد وتوسع فرص الحراك الإجتماعى، هذا بالإضافة إلى نقل رءوس الأموال والتكنولوجيا إلى البلدان النامية فكل هذه القيم إذا ما أنتقلت إلى البلدان النامية تؤدى إلى تطوير القطاع الحديث الموروث من الإستعمار فهو بمثابة البذرة التى تتطلب الرعاية والنمو، ولايكفى أن يتحقق هذا فى ظل قطاع تقليدى موروث من عهود التخلف والإنحطاط التى تسبق الثورة الصناعية، فالمطلوب أن ينمو القطاع الحديث ويتسع بواسطة العقلانية الإقتصادية والتكنولوجية وما يرتبط بها من قيم وثقافة حديثة ليحل محل القطاع التقليدى الذى يتميز بعقلانية هى بطبيعتها مخالفة ومعوقة لنمو العلاقات الرأسمالية المتقدمة التى تستند إلى الملكية الخاصة وعلاقات رأسمال والعمل المأجور والقدرة على الإستثمار وروح المبادرة وإتخاذ قرارات الإنتاج والأخذ بمقتضيات العرض والطلب.. إلخ.

من هنا يمكن أن نخرج بفكرتين تميزان الإتجاه الإنتشارى، الفكرة الأول[٢٠] هى إتخاذ موقف الدفاع عن الاستعمار، فالاستعمار فى نظر هذا الإتجاه قد أحدث تطورات إيجابية فى الدول المختلفة ذلك لأن الحكم الغربى قد أهتم بإقامة الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وبناء المرافق المختلفة إلخ. أما الفكرة الثانية[٢١] فهى النظر إلى البنية الإقتصادية والإجتماعية للبلدان المختلفة بوصفها تتكون من قطاعين مختلفين تمامًا وليست بينهما أى علاقات هما القطاع الحديث الذى يتصف بتركيز رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة وإرتفاع معدل الإنتاجية. بينما يتصف القطاع الثانى بغلبة الطابع التقليدى لأنه يقوم أساسًا على النشاط الزراعى والصناعات الصغيرة والحرفية.

إذا توقفنا عند الفكرة القائلة بتشجيع المنظمين فى البلدان النامية نجد أن هذه الفكرة ذات أهمية من نوع خاص لأن المنظم يلعب الدور الأساسى فى عملية التنمية، فهو الدعامة التى يستند إليها البناء الإجتماعى سواء من ناحية الإنتاج أو من ناحية التوزيع، فهو الذى يبحث عن المدخر ليستفيد من رأس ماله والعالم ليستفيد من علمه والعامل ليستفيد من عمله والطبيعة ليستفيد من قواها، فيجمع بذلك عناصر الإنتاج لقاء أثمانها ويتوصل نتيجة لذلك إلى إنتاج السلع التى يرى أن المستهلكين بحاجة إليها وهكذا يؤمن المنظم الصلة بين عناصر الإنتاج وبين المستهلكين. ويشرح "جان باتسيت ساى"(٢٢) التفرقة بين المنظم والرأسمالى وهى تفرقة بين الربح والفائدة فالربح حصة المنظم من الإنتاج وهو ما يكسبه من مشروعه، أما الفائدة فهى نصيب صاحب رأس المال يأخذه لقاء تقديمه رأس المال إلى المنظم سواء خسر مشروعه أم كسب.

يقدم "شومبيتر"(٢٣) وصفا سيكولوجيا لشخصية المنظم، فما يدفع المنظم إلى التجديد والإبتكار ليس مجرد الحصول على الأرباح بل دوافع سيكولوجية كامنة فى شخصيته تمارس قهرا عليه بإستمرار إلى العمل والجد والتجديد وفى ذلك يقول شومبيتر: يعيش المنظم تحت وطأة حلم يلح عليه ويدفعه إلى تكوين مملكته الخاصة أن لديه الرغبة الكامنة فى الإنتصار على منافسيه ليثبت أنه أجدرهم جميعا وإنه لا يكافح فقط من أجل إقتطاف ثمار النجاح بل يكا فح من أجل النجاح فى ذاته، وبإختصار فإن "شوميتر" قد أعتقد أن القوه الدافعة للتنمية الإقتصادية تكمن فى العمل الخلاق الذى يقوم به المنظم.

إذا نظرنا إلى القيم التى يوصى الإتجاه الإنتشارى بضرورة أخذها وأهمها الحرية الإقتصادية والآخذ بمقتضيات العرض والطلب، نلحظ أن هذه القيم تنطلق من التسليم بمعطى مفاده ضرورة الحفاظ على الفوارق الطبقية، فهذه الفوارق تكاد تمثل المدخل لتحقيق التنمية لآن أصحاب الدخول العالية هم وحدهم القادرون على الإدخار ولهم حظ من التعليم يؤهلهم لآن يصبحوا منظمين وبالتالى يكون أى تقليل للفوارق بين الطبقات معرقلا للتنمية لآن

الزيادة فى دخل الطبقات الفقيرة تذ هب فورا للإستهلاك وتقلل الإدخار وبمـــا أن الإدخار المحلى لا يكفى بحال لتحقيق معدل الإستثمار المطلوب فلا بد من فتح الآبواب على مصراعيها لرؤس الأموال فضلا عن الحصول على قدر من المعونات من الدول المتقدمة.(٢٤)

واضح هنا أن نظرية التحديث تنطوى على نصيحة صريحة وواضحة هى أن البلدان النامية إذا ما أرادت أن تحدث تنمية ما عليها إلا أن تقتدى بالنموذج الغربى وتتوحد بخصائصه لفاعلية هذا النموذج وقدرته على توظيف الفـــائض الاقتصادى على النحو الآمثل الذى يحقق القيمة الزائدة، وأدواته فى ذلك هـــى العلم والتكنولوجيا والصناعة والديمقراطية وقدرات المنظمـــين علـــى إتخـــاذ قرارات الاستثمار. وبما أن العالم الثالث يفتقد إلى كل هذه الشروط بالإضـــافة إلى ندرة رؤس أمواله "فالمطلوب أن ينقل هذه الشـــروط الماديـــة والفكريـــة وبالتدريج سوف ينتقل إلى الحداثة ويتخلص من عناصره التقليدية التى تتبدى فى طرق الإنتاج والتفكير والسلوك والثقافة. الأمر الذى يعنى أن يصل العالم الثالث إلى حاله من التماثل والتجانس مع البلدان الصناعية الرأسمالية. معنـــى هذا التصور أن البلد النامى يعجز بمفرده عن إحداث التنمية بذاته، فلابـــد أن يدخل فى علاقة مع البلدان الصناعية المتقدمة من خلالها تنتقل عناصر الثقافه المادية والفكرية الحديثة.

فى كتابه "العالم الثالث ونمو التخلف " يرى محمد عبد المولى"(٢٥) أن نظرية التحديث تنطلق من فروض تحتيه يمكن إجمالها فى فرضيتين هما:

الفرضية الأولى: التنمية تعنى مزيد من فرص الحصول على السلع التى يـــتم التمتع بها فى الغرب.

أما الفرضية الثانية: يمكن للدول المتخلفة أن تحقق التنميـــة إذا مـــا أزاحـــت المعوقات الحضارية والإجتماعية والإقتصادية والتنمية الموروثـــة مـــن "أبنية المجتمع التقليدى" ليحل محلهـــا خصـــائص نفســـية وحضـــارية

وإقتصادية مماثلة لما هو سائد فى الغرب.

يرى "عبد المولى" أنه يؤخذ على هذه الفروض التحتيه أن مفهوم التقدم أو النمو الذى تستخدمه هو مفهوم لا تاريخى يتصور إمكانية تكرار النموذج الغربى، كما يؤخذ عليها نظرتها إلى المجتمعات المتخلفة كأنظمة مغلقة والمناسبة الوحيدة لفتحها هى إستقبال المساعدات الإقتصادية والفنية والحضارية من الدول المتقدمة لكى يتحقق لها النمو، أيضا يؤخذ على هذه الفروض نظرتها إلى التخلف بوصفه حالة أصيلة أو مرحلة، كما أن هذه الفروض تضع كل البلاد المتخلفة فى سلة واحدة بلا تمييز، كما تضع كل البلاد المتقدمة فى سلة أخرى بلا تمييز.

فى كتابه "مدخل إلى علم إجتماع التنمية" يرى "أندروبستر"[٢٦] بالرغم من ضعف نظرية التحديث فإن لدى أنصارها الحق فى التركيز على دور القيم والإتجاهات فى التأثير على سلوك الناس ومن ثم إستجابتهم للتغير الإجتماعى وصياغة مساراته. يوضح "فرانك"[٢٧] كيف أن معيار العزو أو النسب بمعنى الحكم على الآفراد فى ضوء إنتماءاهم الأسرة والعرقية والعمرية يلعب دورا هاما فى تحديد مقدار الثواب أو العقاب فى الصناعة اليابانية التى تمثل التحديث فى أوضح صوره، ويؤكد "فرانك" على إنه بالرغم من أن العمل فى الشركات اليابانية يقوم على معايير الإنجاز، المهارات والمؤهلات عند المتقدمين للعمل، فهم عندما يعملون تعتمد قيمة أجورهم وتوقعات ترقيتهم كثيرا على العمر والخلفية الآسرية وحجم الإعالة وهى إعتبارات تنتمى إلى العزو أو النسب بدرجة كبيرة.

يشير "أندروبستر"[٢٨] إلى أن العديد من الدراسات إنتهت إلـــى أن أنماطـــا معينة من الأسرة الممتدة لا تعيش فقط فى مجال إقتصادى حديث ولكنها أيضا تعمل بإيجابية لتمكين الأفراد من تحريــك رأس المـــال والمـــوارد الأخـــرى الضرورية للمشروعات الرأسمالية الحديثة.

فى كتابه "نحو نظام إقتصادى عالمى جديد" دراسة فـــى قضـــايا التنميـــة والتحرر الإقتصادى والعلاقات الدولية "يرصد إســـماعيل صـــبرى عبـــدالله، الظروف التى أدت إلى صياغة النموذج الغربى فى التنمية، فأوضح أن الثورة الصناعية التى ترتب عليها مخترعات أدت إلى تخفيض تكلفة الإنتاج تخفيضا جذريا هى ناتج إجتماعى تمثل فى ظهور طبقة تمكنـــت مـــن تـــراكم رؤس الأموال إبتداء من المشرق العربى إبان الحروب الصليبية إلى نهـــب ثـــروات الآمريكتين، وقد وجدت هذه الطبقة الفرصة للإنطلاق بفضل سيطرتها علـــى الأسواق ومصادر المواد الأولية والطاقة فى مختلف قارات العالم ونتيجة لهذه السيطره أهملت بريطانيا الزراعة ووجهت معظم إستثماراتها إلـــى الصـــناعة والنقل معتمدة على ما تمده بها المستعمرات من مواد غذائيـــة. أيضًـــا مـــن الظروف التى يرصدها "عبدالله" القوة المسلحة التى بيد الغرب، فعن طريقها تم فتح الآسواق الخارجية "فأى أرض لم يرتفع عليها علم أوربى فهى بذلك فـــى نظر الأوروبيين ليست ملكا لأحد" هذا بالإضافه إلى أن اسلوب التنمية الـــذى اعتمد عليه الغرب تأسس على عمليات إستغلال لم يسبق لها مثيل فقـــد بـــدأ التصنيع بإستغلال الطبقة العاملة وأنتشر أسلوب تشغيل النساء والأطفال بأجور أدنى من أجور الرجال وكان العمل مجرد من حق التنظيم النقابى والسياسى ثم كان على شعوب المستعمرات أن تتحمل العبء الأكبر من الإســـتغلال حيـــث فرض المستعمر عليها العمل فى ظروف تشبه السخرة وبأجور لا تقـــيم الأود فى مزارع المستوطنين الأجانب أو الإقطاعيين أو مناجم الشركات الغربيـــة. وأخيرا لا يمكن فصل التنميه فى الغرب عن ظاهرة الإستعمار الإســـتيطانى. واضح هنا إلى أى مدى لا تضع نظرية التحديث فى إعتبارها الظروف التـــى

عملت على تكوين النموذج الغربى فى التنمية، إذ تحـاول هـذه النظريـة أن تظهر أن التنمية تكاد تكون ظاهرة غربية خالصة ورأسمالية خالصة إذ يزعم "والت روستو" أن النمو ظهر فى أوربا الغربية وحدها ولا يظهر لدى غيرهـا إلا كنتيجة للغزو الأوربى وأن خير النتائج تحققت فى تلك الأمم التى ولـدت حره مثل الولايات المتحده ونيوزيلندا وكندا فهى أمم نشأت أساسا من أصـل بريطانى وتكونت من عناصر متمردة على بقايا المجتمع التقليدى فى أوربـا. إذا نظرنا إلى الإنتقادات الموجهه إلى نظرية التحديث، نلحظ أن النظريه فعلا لم تكشف بالوضوح الكافى عن الظروف التى عملت على تكـوين النمـوذج الغربى فى التنمية وهى ظروف تبين إلى أى مدى أعتمد هذا النمـوذج فـى صياغته على العنف الصريح والمباشر بإستخدام قوة الجيوش، هذا بالإضـافة إلى أن مقولة السوق التى يعتمدها هذا النموذج كأسلوب فى حركته هى قنـاع لتبرير الإستغلال والإستقطاب الطبقى فى الداخل والدولى فى الخارج وهـى أمور أوضحها "إسماعيل صبرى عبدالله". إلا أننا نتفـق مـع وجهـه نظـر "أندروبستر" فى أن أنصار التحديث لديهم الحق فى التأكيد علـى دور القـيم والإتجاهات بإعتبارها مؤشرات فاصلة بين ما هو تقليدى وحـديث، وأيضًـا لديهم الحق فى التأكيد على النقطة التى تتصل بالديمقراطية وهى شأن لا يمكن أن ينفصل عن الثقافه العقلانية فكلاهما يقتضى الأخر لكن الإشكالية هنا هـى أن نظرية التحديث تؤكد أن نقل العناصر الماديه والفكرية إلى البلدان الناميـة كفيل بأن ينقلها من الحالة التقليدية إلى حالة الحداثه وكأن هذه العناصر التـى تنتقل تستجيب مباشرة لمشكلات البلدان النامية، المفترض من الناحية النظرية أن الوعى بالمشكلات هو الذى يحدد الأساليب الإنتاجية والتكنولوجية وأشكال التنظيم الملائمة، والوعى هنا مسألة داخلية أى أن الأوضاع فى الداخل هـى التى تحدد أسلوب التعامل مع الخارج. من هنا يمكن القول أن نظرية التحديث تستجيب لطموحات الطبقات المسيطرة اقتصاديا وسياسيا فى الداخل إعتقـادا منها أنه فى الوسع إعادة ترتيب أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية على النحو

الذى يجعلها تتماهى مع خصائص النموذج الغربى بعد إعادة تكيفــه وتعديلــه وغالبا ما تكون الصيغة الفكرية المطروحة من قبل الدولة فى البلدان الناميــة أنه يجب الأخذ بالمنجزات الغربية وتحديدا المنجزات الصناعية والتكنولوجيــة بشرط الحفاظ على الثقافة والموروث الحضارى.

واضح أن هذه الصيغة تتعامل مع نصف ما تدعو إليه نظرية التحديث وهو الشق المادى متجاهلة بذلك الشق الأخر الذى يتصل بــالتمرد علــى الثقافــة التقليدية.

الهوامش

١- عبد الوهاب المسيرى، التحديث والحداثة، ندوة الحداثة وما بعد الحداثة، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٨، ص ٦٠ -٦١.

٢- أندروبستر، مدخل إلى علم إجتماع التنمية، ترجمة وتعليق دكتور عبد الهـادى محمد والى، دكتور عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، ص ١١٢.

٣- محمد عبد الشفيع، علاقة الإستقطاب الدولى بتطوير التكنولوجيا الصناعية فـى العالم الثالث، رسالة دكتوراة، كلية الإقتصاد جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ٧.

٤- حمدى على أحمد، مقدمة فى علم إجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ١٣٥.

٥- أندروبستر، مدخل إلى علم إجتماع التنمية، مرجع سابق، ص ١١٢.

٦- محمد الدقسى، التغير الإجتماعى بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوى للنشـر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، ص ١٨٦-١٩٠.

٧- يوسف صايغ، التنمية العصيبة من التبعية إلى الإعتماد على النفس فى الوطن، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبقه الأولى، يونيو، ١٩٩٢، ص ٣٢-٣٣.

٨- كمال التابعى، الإتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنميـة، دار المعـارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

٩- كمال التابعى، نفس المرجع.

١٠- كمال التابعى، نفس المرجع.

١١- كمال التابعى، نفس المرجع.

١٢- السيد الحسينى، التنمية والتخلف، دراسة بنائية تاريخية، سلسلة علم الإجتماع المعاصر.

١٣- كمال التابعى، الإتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية، مرجع سابق، ص.

١٤- كمال التابعى، نفس المرجع.

١٥- أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، الرؤية السوسولوجية، دار الثقافة للنشـــر والتوزيع الطبقة الأولى ١٩٨٥.

١٦- أحمد زايد، نفس المرجع.

١٧- السيد الحسينى، التنمية والتخلف، مرجع سابق.

١٨- أحمد زايد، مرجع سابق.

١٩- السيد الحسينى، التنمية والتخلف، مرجع سابق.

٢٠- السيد الحسينى، نفس المرجع.

٢١- السيد الحسينى، نفس المرجع.

٢٢- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادى، دراسة، إنتقائية، إنتقاديـــة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

٢٣- السيد الحسينى، التنمية والتخلف، مرجع سابق.

٢٤- إسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامـــة للكتـــاب، ١٩٧٦، فى كتابه "مدخل إلى علم إجتماع التنمية، يشـــير" أندروبســـتر إلـــى أن السؤال الأساسى لنظرية التحديث: هل هناك منظمين يستطيعون إستثمار فـــائض

رأس المال؟ فى حين أن السؤال الأساسى عند ماركس من ذا الذى ينـــتج هـــذا الفائض أولاً؟، ص ١٣٤.

٢٥- محمد عبد المولى، العالم الثالث ونحو التخلف، ص ٨١-٨٨.

٢٦- أندروبستر، مدخل إلى علم إجتماع التنمية، مرجع سابق.

٢٧- أندروبستر، مدخل إلى علم إجتاع التنمية، مرجع سابق.

٢٨- أندروبستر، نفس المرجع.

٢٩- إسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد، مرجع سابق.

الفصل الرابع

إستراتجيات التنمية المنطلقة من نظرية التحديث

يمثل هذا الفصل إستكمالا، للفصل السابق الذى حاولنا فيه أن نعرض بصورة مختصرة أهم ما تركز عليه نظرية التحديث، وأهم الإنتقادات التى تعرضت لها هذه النظرية وخرجنا بنتيجة أساسية هى أن البلدان النامية تعاملت مع نصف نظرية، التحديث النصف الذى يتصل بالجانب المادى والتكنولوجى، أى رءوس الأموال والتكنولوجيا. لكن الجانب الأخر الذى يتصل بالأخذ بمقتضيات العقلانية والديمقراطية فقد ظل مستبعدا ومؤجل لحين إستكمال النصف الأول أو ربما كانت الضرورة تقتضى الحفاظ على الثقافة والموروث الحضارى بدلا من إجراء النقاش والجدال معهما. الفكرة هنا التى يحاول الباحث تأكيدها إنه بالرغم من العيوب الكثيرة التى تعانى منها نظرية التحديث إلا إنها لا تخلو من جوانب إيجابية كثيرة، فالتأكيد على تغير القيم والإتجاهات التقليدية والقصد هنا المعوقات التى تحول دون تحقيق التنمية مسألة إيجابية تتصل بضرورة الأخذ بالعقلانية والديمقراطية تلك التى تأكدت من خلال إيديولوجية التنوير التى إستكملت ما بدأه "لوثر" فى العقيدة البروتستانتية والتى نجحت (أى إيديولوجية التنوير) فى توجيه ضربات للإيديولوجية اللاهوتية التى إرتبطت بالإقطاع والكنيسة.

وكما أسلفنا القول وهذا من عيوب نظرية التحديث إنها تتعامل مع المجتمع من موقف مثالى لا يتصل بالصراع الإجتماعى بين فئات وشرائح وطبقات إجتماعية كما إنها تخفى الجانب الذى يتصل بالعنف الإستعمارى والعلاقات التجارية غير المتكافئة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ودورهما فى تحقيق التراكم الرأسمالى.

نحاول في هذا الفصل أن نتعرض للصيغ التطبيقية لنظرية التحديث أى صيغ التنمية التى تحققت بالإسترشاد بنظرية التحديث فكما أسلفنا فى الفصل السابق تتمثل صيغة التنمية طبقا لنظرية التحديث فى فكرة أساسية مؤداها أن التنمية تتحقق من خلال الإندماج فى النظام الرأسمالى العالمى، فمن خلال هذا الإندماج تتدفق رءوس الأموال والتكنولوجيا إلى البلدان النامية وبالتدريج ينتقل المجتمع إلى الديمقراطية بوصفها ناتج تبلور الطبقات بعد أن إستكملت مكونات العملية الإنتاجية من خلال التعاون مع النظام الرأسمالى العالمى. والأن نعرض لإستراتجيات التنمية المنطلقة من نظرية التحديث.

أولا: استراتيجية إحلال الواردات:

مصطلح الإستراتجية فى الأساس هو مصطلح عسكرى يعنى فى لغة العسكريين تحديد خطوط التحرك الجوهرية التى يمكن بمقتضاها تحقيق الهجوم الناجح على العدو ودحره وكسب المعركة. إستراتجية التنمية هى تحديد خطوط التحرك الجوهرية التى تكفل نقل المجتمع من عملية التخلف إلى عملية التقدم وفى هذا الخصوص يمكن تشبيه عملية الإنتقال هذه بأنها معركة يخوضها الإقتصاد القومى ضد قوى التخلف والركود التى تمسك بخناقة وتحول دون نموه وتحركه نحو أوضاع أرقى وأفضل ولهذا فهو يحتاج إلى إستراتجية ملائمة لتحقيق هذا الهدف.(١)

فى ضوء هذا التحديد لمصطلح الإستراتجية فإن إستراتجية إحلال الواردات تقوم على تركيز جهود التصنيع فى إنتاج السلع الإستهلاكية التى يعتمد الإقتصاد المتخلف على إستيرادها من الخارج.(٢) هذه الإستراتجية التى إتبعتها معظم البلدان النامية كأسلوب فى التنمية لها جذور فى تاريخ البلد النامى.

ففى كتابة "الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير" يشير "دويدار"(٣) أن إستراتجية إحلال الواردات التى إتبعتها معظم الإقتصاديات العربية والإقتصاديات المتخلفة، ترتبط تاريخيا بتوافر عدد من الشروط الدولية

والمحلية هيأت المناخ اللازم لإتباعها، وقد توافرت هذه الشـروط بالنسـبة، للبعض كالإقتصاد المصرى فى فترتى الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير حيث أدت الحرب إلى تراخى قبضة الدول المتحاربة فى الإقتصاديات المتخلفة بصورة نسبية أمكن معها، خاصة فى ظل صعوبات التجارة الدولية وقتئذ قيام بعض الصناعات التى تنتج السلع الإستهلاكية التى كان يتم إسـتيرادها أثنـاء الحرب وقد أدى الكساد إلى نتيجة مماثلة حيث عانت الإقتصاديات المتخلفة من إنخفاض حجم وقيمة صادراتها من المواد الأولية وبالتالى إنخفـاض قـدرتها على الإستيراد فكان أن نشأت صناعات لتزويد السـوق المحليـة بالمنتجـات اللازمة التى تعذر إستيرادها وفى كلتا الحـالتين نشـأت هـذه الصـناعات الإستهلاكية ومستفيدة من توافر القوة العاملة المحلية الرخيصة والمواد الأولية وخاصة الزراعية منها.

وكان طبيعيا مع هذه الظروف أن تعتمد تلك الصناعات على التكنولوجيـا البسيطة وعلى فنون الإنتاج الكثيفة الإستخدام للعمل وهو ما أدى إلى أن تكون إحتياجاتها من السلع الإنتاجية المستوردة محددة نسبيا "ويرى دويدار" إنه كان من الطبيعى أن تتركز معظم هذه الصناعات فى المدن حيـث يتـوافر الحـد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة للإنتاج الصناعى ليظـل الوضـع فـى الريف دون تغيير جوهرى".

ونظرا لإستخدام المواد الأولية المحلية ونقـص المسـتورد مـن السـلع الإستهلاكية التى أصبحت تصنع محليا ، خف العبء على ميزان المدفوعات".

إذا نظرنا إلى هذه الخلفية التاريخية لإستراتيجية إحلال الواردات نلحـظ أن نجاح هذه الإستراتيجية إرتبط بعناصر إقتصادية محلية (خامـات. مهـارات. تكنولوجيا) إلا أن هذا النجاح للإستراتيجية فى هذه الظروف التاريخية لا يفهم إلا بوصفه ناتج تصاعد الحركة الوطنية والديمقراطية المعادية للإسـتعمار أى أن نجاح هذه الإستراتيجية ناتج إرادة التنمية التى تخلقت فى ذلك الوقت.

الآن نبدأ فى عرض مكونات إستراتجية إحـلال الـواردات إذ تقـوم هـذه الإستراتجية كما هو واضح من أسمها على تحديد خطوط للتحرك من خلالهـا تنتقل البلدان النامية من حالة التخلف إلى التنمية وتتمثل هذه الخطوط فى إنتـاج الواردات فى الداخل أى إنتاج ما كان يستورد من الخارج، فـإذا تمكـن البلـد النامى من هذا الإنتاج أمكنه أن ينتقل من حالة التخلف إلى حالة التنمية لأنه عن طريق هذا الإنتاج ستتوافر العملات الأجنبية التى كانت تستنزف عبر عمليـات الإستيراد من الخارج وهو الأمر الذى يحدث التوازن فى ميزان المدفوعات.

لذلك وفى ضوء هذه الإستراتجية لا بد وأن ترتكز جهود التصـنيع علـى الصناعات التى تقوم بإنتاج السلع الإستهلاكية المستوردة. وتجدر الإشـارة[٤] هنا إلى ضرورة توفير الحماية الجمركية لمنتجات هذه الصـناعات بفـرض الرسوم الجمركية على الواردات المماثلة أو حظر إستيرادها أصـلاً. وعـن طبيعة البناء الصناعى لهذه الإستراتجية يرى "دويدار" أن هذه الإستراتجية تبدأ التصنيع من نهاياته أى من الصناعات الإستهلاكية إذ يخلق وجودها ضـغوطا (أى طلبا أو سوقا) يؤدى إلى بناء الصناعات الوسيطة، الأمـر التـى تخلـق بدورها ضغوطاً بدورها تؤدى الى بناء الصناعات الأساسـية وهكـذا حتـى تتشكل القاعدة المادية القادرة على العطاء والإستمرار بالإعتماد على ذاتهـا. والسؤال الذى يثور الأن.

ما الأثار التى أحدثتها هذه الإستراتجية على البنيـة الإقتصـادية والإجتماعيـة للبلدان النامية؟

كما أسلفنا القول أن المطلوب لإحداث التنمية فى ضوء نظرية التحديث هو تطوير القطاع الحديث الموروث من التوسع الرأسمالى الغربى والوسيلة هـى إنتاج ماكان يستورد من الخارج ، وقد أوضحت الممارسة فى البلدان الناميـة التى أخذت بتطبيق هذه الإستراتجية أن مـوارد المجتمـع وإسـتثمارها فـى الصناعات الإستهلاكية التى ترتبط بإشباع نمط إستهلاك القلة القادرة إقتصاديا

وإجتماعيا والتى تقيم فى المدن وهو نمط لا يمكن أن يتسع لكل فئات وطبقات المجتمع فى إستهلاكه لعدم توافر الموارد اللازمة، الشأن الـذى عمـق مـن الفوارق الطبقية من ناحية وإتساع نمط الإستهلاك الترفى والكمالى من ناحيـة أخرى. كما أوضحت الممارسة أن البدء بالصناعات الإستهلاكية لم يخلق طلبا واسعا يؤدى بدوره إلى خلق الصناعات الوسـيطة والصـناعات الأساسـية، فالسوق محدودة تتكون من الأقلية القادرة إقتصاديا وإجتماعيا. لذلك لم تترابط مكونات البنية الصناعية الحديثة داخل بنية الإقتصاد القومى الذى يغلب عليـه الطابع التقليدى.[٦] هذا بالاضافة الى ان تشغيل الصناعات الإستهلاكية بالداخل ارتبط بتدفق الواردات من السلع الوسيطة اللازمة لهذه الصناعات (مثل المواد الخام وقطع الغيار وإستخدام الخبرات الأجنبية، فضلاً عن[٧] أن هذا النوع من الصناعات يحتاج إلى معدات باهظة التكاليف تستوعب إستثمارات ضخمة، كما أنه وثيق الصلة بالتطور التكنولوجى السريع، وبما أن البلدان الناميـة تتميـز بندرة رءوس الأموال، فإنها اضطرت إلى عقد الكثير من القروض الخارجية لتدبير تمويل الإستثمارات الضخمة فى هذا الصناعات.

فى كتابة "مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر" يرى "فـؤاد مرسـى"[٨] أن إستراتيجية إحلال الواردات إنطلقت من فرضية خاطئة فى الأساس، فإشكالية التنمية تتمثل فى الإجابة على تساؤل مفاده "هل قضية التنمية هى قضية تغيير نمط تقسيم العمل الدولى؟ أم تغيير التقسيم الإجتماعى للعمل؟ صحيح إننا نبـدأ بقطع علاقات التبادل غير المتكافىء لكن العملية الجوهرية تتم فى أحشاء كل مجتمع، أن العملية الجوهرية هى عملية تغيير نمط التقسيم الإجتماعى للعمـل أى إنها عملية التصنيع الثقيل والخفيف التصنيع الآلى الكبير هى عملية العلاقة المتوازنة بين الزراعة والصناعة هى عملية سيادة الإنتاج السلعى، هى عملية المساعدة على تكوين السوق الداخلية فى كل بلـد متخلـف. عندئـذ يصـبح بالإمكان إبتداء من تغيير نمط تقسيم العمل الدولى فى الخارج. أما إتخاذ قرار من أعلى بتغيير نمط تقسيم العمل الدولى دون تغييـر الهياكـل الإقتصـادية

والإجتماعية فمعناه إستمرار نمط تقسيم العمل الدولى كما هـو. وأمـا البـدء بتغيير نمط التقسيم الإجتماعى للعمل فمعناه تغيير نمط تقسيم العمـل الـدولى بالضرورة أو على الأقل بالتبعية، وللأسف فلقد أتخذت البلدان المتخلفـة فـى أغلب الأحيان طريق التركيز على تغيير نمط تقسيم العمل الـدولى وإتبعـت ماسمى بإستراتجية إحلال الواردات فلمـا فشـلت راحـت تتبـع مايسـمى بإستراتيجية التصنيع للتصدير وفى كلتا الحالتين كان التركيز واضـحًا علـى البدء بتغيير نمط تقسيم العمل الدولى".

إستراتجية التصنيع للتصدير:

تلافيًا لكل الإنتقادات والعيوب التى تميزت بها إستراتجية إحلال الـواردات التى تم إختزالها فى إنتقاد واحد من قبل مؤيدى هذه الإستراتجية وهو ضـيق السوق المحلية، فإليه ترجع كل العيـوب والإنتقـادات التـى وجهـت إلـى الإستراتيجية، فعدم ترابط مكونات البناء الصناعى(أى الفروع الثلاثة المكونة له: فرع الصناعات الإستهلاكية وفرع الصناعات الوسيطة وفرع الصـناعات الأساسية) يرجع بالدرجة الأولى إلى ضيق السـوق وبالتـالى كـل العيـوب والإنتقادات الأخرى من التبعية المالية والإقتصادية والتكنولوجية الخ. تلافيًـا لكل هذه العيوب والإنتقادات لابد أن ترتكز[٩] جهود التصنيع على إختيار عدد معين من الصناعات الإستهلاكية التى تستهدف فى الأساس السوق الخارجيـة وليس السوق الداخلية.

من هنا[١٠] فإن العنصر الحاكم فى نجاحها هو توافر الطلب الخارجى، ذلك أن تحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدلات نموه كلها أمـور تتوقـف أولاً وأخيرًا على إتجاهات الطلب الخارجى.

يشير "دويدار"[١١] إلى أن رأس المال المحلى سواء كـان (عـام أو خـاص) لايستطيع بمفرده أن يتبع إستراتيجية إقامة الصناعات بهدف التصدير، ذلـك لأن رأس المال المحلى إذا استطاع أن يحل مشكلة التمويل لايستطيع أن يحل مشـكلة

إقامة (أى بناء) الوحدة الإنتاجية نفسها وإن إستطاع حل هذه المشكلة لا يستطيع حل مشكلة التسويق، هذا بالإضافة إلى الصعوبات فى الحصول على بعض المدخلات الأساسية التى لا تنتج محليًا.

من هنا كان لابد للشركات متعددة الجنسية أن تدخل كطرف لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وبالفعل فإن عددًا من البلاد النامية يتبنى الآن ما يسمى بإستراتجية التصنيع من أجل التصدير كبلدان شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة.

والجديد بالذكر أن هذا النمط التصنيعى يروج له من قبل عدد كبير من الإقتصاديين فى المنظمات الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) على أساس أنه النمط الذى يتسنى للبلاد المتخلفة من خلاله التغلب على مشاكل العجز فى موازين المدفوعات ودعم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية والحصول على التكنولوجيا الحديثة إلخ. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدول الرأسمالية الصناعية لاتمانع فى الوقت الحاضر فى المشاركة فى دعم هذا النوع من التصنيع بل إنها تبدى إستعدادها لكى تتخلى عن بعض الصناعات التحويلية لكى تتخصص فيها البلاد النامية. وهذه الصناعات تتميز بإحتياجاتها إلى عمالة كثيفه، ملوثة للبيئة، تستهلك قدرًا كبيرًا من الطاقة.

فى ضوء هذا العرض الموجز لإستراتجيتى إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير نثير التساؤل التالى:

هل نجحت الإستراتجيتين فى تحقيق حالة من التماثل بين البلد النامى والبلد الصناعى المتقدم؟ هل نجحت فى تحقيق حالة من التماثل داخل البلد النامى؟ أعنى توحد المجتمع داخل كيان إقتصادى إجتماعى كلى متجانس من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على نحو يتماثل مع تلك الكيانات المطروحة فى النموذج الغربى؟ قبل الإجابة على هذه التساؤلات نناقش فى البدء بعض الأفكار المغلوطة التى إرتبطت بإستراتيجية إحلال الواردات، فقد أستند

تطبيق[١٢] هذه الاستراتيجية فى البلدان النامية ومنها البلدان العربية إلى تدخل الدول فى النشاط الإقتصادى فى إطار ما أصطلح على تسميته بالقطاع العـــام وأخذت الدولة تقوم بمجموعة من الإجراءات والسياســـات للتعجيــل بجهــود التطور الإقتصادى للمجتمع سواء كان ذلــك بإنشـــاء مؤسســـات إقتصـــادية ومشروعات إنتاجية تابعة للدولة أو بتنظيم نشاط الرأسمالية الوطنية والأجنبية أو تمويل المشروعات الرئيسية الكبرى التى تهم الإقتصاد الوطنى.

إرتبط بتدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى نظرتان: النظرة الأولى مفادهـــا أن المجتمع فى الطريق إلى التطبيق الإشـــتراكى وهكـــذا تشـــكلت النظريـــة السوفيتية بهذا الخصوص أى النظرية القائلة بالطريق اللارأسمالى المؤدى إلى التطبيق الإشتراكى، ولفهم هذه النظرة بشكل أكثر تفصيلاً نقتبس النص التالى من دراسة "سمير أمـــين"[١٣] ثلاثـــون عامًـــا مـــن نقـــد النظـــام الســـوفيتى ١٩٦٠/١٩٩٠ " إذ يقول: "أن السوفيت أدركوا بعد وفاة ستالين وإنعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ أن حركة التحرر الوطنى فى آســـيا وإفريقيـــا وأمريكـــا اللاتينية هى القوة الرئيسية التى تقوم عائقًا فى سبيل هيمنة الولايات المتحـــدة الأمريكية على النظام الرأسمالى العالمى وبالتالى أيضًا أنها القوة الرئيسية فى إخراج الإتحاد السوفيتى من الأنعزال الذى حاول الإستعمار أن يحبسه فيـــه، فأخذ السوفيتى يتقاربون من الدول الأسيوية والأفريقية التى استعادت إستقلالها حديثًا وبدأت فى مشروع تنمية مستقل ولو أن هذه المحاولة تمت على أيـــدى حكومات بورجوازية وطنية لكان هذا خير ولاضرر فيه ولكن بـــالعكس يبـــدأ الضرر عندما رأى الحكم السوفيتى فائدة فى تبرير هذه السياسة السلمية فـــى ذاتها بنظرية إنتهازية تقول أن هذه المحاولات البورجوازية فى العالم الثالـــث هى مرحلة فى البناء الإشتراكى فكانت نظرية "الطريق اللارأســـمالى" التـــى أضافت المزيد من الإبهام والبلبلة وفى نهاية الأمر لعبـــت دورًا هـــدامًا، ثـــم إنفجرت فى منتصف هذه الفترة النزاع السوفيتى الصـــينى، فكـــان الطـــرف الصينى يرفض نظرية الطريق غير الرأسمالى ويبنى رؤيته على فرضـــية أن

حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث لا تستطيع التوقف عند إنجاز هدفها الأول أى إعادة الإستقلال السياسى بقيادة بورجوازية وطنية، كانت النظرية الصينية تقول أن البورجوازية الوطنية لن تستطيع أن تقيم إقتصادًا وطنيًا مستقلاً حقيقيًا وبالتالى فلابد من كشفها حتى تنضج القوى الشعبية إلى المستوى الذى يسمح لها بقيادة ثورة وطنية ديمقراطية صحيحة يضاف إلى ذلك أن الطرف الصينى كان متفائلاً للغاية فينتظر من الثورة الشعبية المقبلة أن يتحول العالم الثالث إلى منطقة العواصف على هذا الأساس اعتبر الطرف الصينى نظرية الطريق غير الرأسمالى وسيلة تضليل فأتهم إنتهاج الإتحاد السوفيتى لهذه النظرية بأنها دليل على الإنحراف عن مبادىء الإشتراكية ".

أما النظرة الثانية، تتمثل فى تصور مؤداه[١٤] أن تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى يشير إلى ضعف تكوين الرأسمالية المحلية فى البلدان النامية، وهذه النظرة منطلقة أساسًا من الباحثين الماركسيين الذين وجدوا فى البناءات السياسية حديثة النشأة فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط – لاتعدو أن تكون رأسمالية دولة، الشأن الذى يعنى أن الدولة هى الفاعل الرئيسى للتنمية يقوم بتوفير رأس المال من خلال القروض الأجنبية والضرائب المحلية وتوجه علمية التخطيط الإقتصادى. ومن ثم يصبح فى وسع أولئك الذين يشغلون مواقع القوة البيروقراطية والسياسية ويديرون جهاز الدولة أن يجمعوا الثروة من خلال سيطرتهم على أو إقترابهم من مصادر رأس المال المتاح للتنمية. هذا وتعتبر رأسمالية الدولة فيما يرى بعض الماركسيين مثل (مافجى) هى الوسيلة الأساسية التى يمكن لمجتمعات العالم الثالث أن تعول عليها للتخلص مما تعانية من تخلف، وتلك وجهة نظر تعتمد إلى حد ما على أفكار (وارن) حول إمكانات التطور الرأسمالى فى العالم الثالث.

واضح هنا أن إستراتيجية إحلال الواردات تلك التى أعتمدت على الدولة وتدخلها فى النشاط الإقتصادى إرتبطت بتحديد الطابع الإجتماعى للنظام الإقتصادى السياسيى، فإذا كان تمويل هذه الإستراتجية من ناحية تدفقات

رءوس الأموال والتكنولوجيا من الإتحاد السوفيتى كان ذلك معناه أن النظام يتخذ الطابع الإشتراكى أو هو فى الطريق إلى إتخاذ هذا الطابع، والجدير بالذكر أن الكثير من الماركسيين إعتقدوا فى هذا التصور وأخذوا يرتبطون بالنظام بوصفه يمهد الطريق للبناء الإشتراكى. وإذا كان تمويل الإستراتيجية من الدول الغربية وفى القلب منها الولايات المتحدة الأمريكية كان معنى ذلك أن النظام يتخذ الطابع الرأسمالى وفى رأى طرف من الباحثين الماركسيين كما أسلفنا القول أن الطابع الإقتصادى الإجتماعى للنظام هو رأسمالية الدولة والملاحظ أن الطابع السياسى للنظام فى معظم البلدان النامية هو النظام الشمولى أو التسلطى والغير ديمقراطى.

وعند هذه النقطة من المفيد أن نتوقف قليلاً عند الطابع الغير ديمقراطى الذى تميزت به البلدان النامية عند تطبيقها لإستراتيجية إحلال الواردات، فطبقاً لنظرية التحديث، المفترض أن تتحقق الديمقراطية كناتج تبلور العملية الإنتاجية والطبقات الإجتماعية لكن كما يرى "سمير أمين"[١٥] إنه قد "ساد هذا التفاؤل فى عقدى الخمسينات والستينات فى أمريكا اللاتينية، أى الإعتقاد بأن التصنيع فى إطار رأسمالى مندمج فى النظام العالمى من شأنه أن يؤدى إلى دمقرطة المجتمع أى بعبارة أخرى إن النظم الديكتاتورية لم تعد أن تكون بقايا للماضى السابق على الرأسمالية كما كان يقال لكن التطورات أثبتت عدم صحة هذه الأطروحة، فالتصنيع والتحديث اللذان نموا فى هذا الإطار للمشروع البرجوازى لم يؤديا إلى دمقرطة النظم بل إلى تحديث الديكتاتورية فيها فحلت نظم ديكتاتورية شبه فاشستيه ذات فعالية خطيرة محل النظم الأبوية القديمة، هذا أمر طبيعى لأن التنمية الرأسمالية فى المحيط لابد أن تزيد من التفاوت الإجتماعى فلا تخفف من حدته". ويجوز نفس القول على النظم التى إرتبطت بالسوفييت... أعنى بالتحديد إتخاذ الشمولية السياسية كإطار تعمل من خلاله إستراتيجية إحلال الواردات، إلا أن سمير أمين يرى فى النظم التى إرتبطت بالسوفييت أن قادتها أمنوا "بإمكان طريق ثالث للتنمية لا هو رأسمالى ولا هو

إشتراكى على نمط الإتحاد السوفييتى والصين فكان رفضهم للماركسية نابعًا من تأملات مختلفة فكان بعضهم يرى فى الماركسية ناتج الثقافة الأوربية التى اعتبروها لاتتلائم مع الخصوصية الحضارية الناتجة عن الدين الإسلامى أو الهندوكى أو خصوصيات الحضارة الزنجية، هذا بالإضافة إلى الخوف من هيمنة الإتحاد السوفيتى، كما يرجع رفض الماركسية من قبل هؤلاء الزعماء إلى جاذبية النمط الغربى للإنتاج والإستهلاك إذ لايزال هذا النمط يجذب الكثير بالقياس إلى الأنماط السوفيتية والصينية ".

فى ضوء هذا العرض يتبين إلى أى مدى أرتبطت إستراتيجية إحلال الواردات بإشكالية تحديد الطابع الإجتماعى للنظام الإقتصادى والسياسى الذى أنبثق عنها، فكما أسلفنا القول هناك نظرتان لمعالجة هذه الإشكالية الأولى نظرية الطريق اللارأسمالى التى روج لها السوفيت، والثانية مقولة رأسمالية الدولة التى روج لها بعض الماركسيين. وفى تقدير الباحث[١٦] ليست كل نظرة منهما سليمه، فالخطأ الأساسى لنظرية الطريق اللارأسمالى هو الإعتقاد بأن الرأسمالية تبنى أو تقوم بتشييد الاشتراكية أما النظرة الثانية وهى القائلة بمقولة رأسمالية الدولة، فالخطأ الأساسى فى هذه النظرية يتمثل فى الخلط بين الطبقة والمجلس التنفيذى لإدارة مصالح الطبقة فمايسمى برأسمالية الدولة هى مجموعة من العناصر التى تشكل فى ذاتها مجلس إدارة الطبقة المتملكة لوسائل الإنتاج ولا يمكن بالتالى أن نطلق صفة الطبقة على هذه العناصر، هذا بالإضافة إلى أنهم غير مالكين لوسائل الإنتاج وإن كان لهم حق الإشراف والإدارة والتخطيط. وفى تقدير الباحث تتمثل الطبيعة الإجتماعية والسياسية للنظام الذى أرتبط بتدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى فى الإرتباط العضوى بين مصالح الرأسمالية التجارية والشمولية السياسية وقد أسس الباحث هذا التصور من خلال دراسته للتجربة المصرية فى الفترة الناصرية، إذ إنطلقت هذه التجربة من إستراتيجية إحلال الواردات وقد وجد الباحث أن مجمل الممارسات الإقتصادية والسياسية كانت تمثل مصالح الجزء التجارى من

الطبقة الرأسمالية، فإذا نظرنا إلى البنية الصناعية والمتمثلة بشكل أساسى فى القطاع العام، نلحظ غلبة الطابع الاستهلاكى الذى يعكس بدوره سيطرة النزعه التجارية التى تستهدف الحصول على هامش ربح مقتسم بين القوى المحلية والقوى الدولية التى تقوم بإنتاج المراحل الأولى للسلعة من الخارج ثم القيام بتجميعها فى الداخل، معنى هذا عدم القدرة على السيطرة على العملية الإنتاجية بالداخل أى توفير مجمل المكونات التى تلزم عملية إنتاج السلعة وفى ظل هذا الإطار الإنتاجى نشأت جماعات إستطاعت أن تستأثر بنصيب من الفائض عبر الوسائل غير المشروعة من خلال صفقات شراء العناصر التكنولوجية ومن خلال إقتطاع هوامش الأرباح وإحتسابها ضمن تكاليف الإنتاج، ومن خلال تحميل القطاع العام ما يفوق طاقته على التشغيل (أى تشغيل العمالة) ومن خلال العلاقات المشبوهة بالقطاع الخاص إلى غير ذلك من جوانب الإنحراف التى تمت فى ظل إطار من الشمولية السياسية.

الهوامش

١- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتيجية التنمية فى البلـــدان المتخلفـــة، فكـــر للدراسات والأبحاث، العدد ١٠، ١٩٨٦.

٢- محمد دويدار، الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، الناشر دار الجامعات المصرية.

٣- محمد دويدار، نفس المرجع.

٤- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتيجية التنمية، مرجع سابق.

٥- محمد دويدار، الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطور، مرجع سابق.

٦- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتجية التنمية، مرجع سابق.

٧- أسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد، مرجع سابق.

٨- فؤاد مرسى، مشكلات الإقتصاد الدولى المعاصر، كتب المالية والإقتصاد.

٩- رمزى زكى، ملاحظات حول إستراتجية التنمية، مرجع سابق.

١٠- رمزى زكى، نفس المرجع السابق.

(*) وجد "سامرز " أن نقل الصناعات الملوثه إلى العالم الثالث: الـــزرنيخ – الزنـــك المكرر– صهر المعادن والفولاذ والأدوية الزراعية المقاومة للطفيليات. وجد (أى سامرز) أن هناك فائدة إقتصادية من نقل هذه الصناعات فإذا كانت البلدان الناميـــة تدفع أجورًا زهيدة لموظفيها وعمالها فإن تكاليف حماية البيئة والمحيط تصبح أيضًا متدنية " من كتاب توماس كوثرور، ميشال هوسون، على أبواب القـــرن الواحـــد والعشرين، أين أصبح العالم الثالث، تعريب نخلة قريط الدار الجماهيريـــة للنشـــر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ٥٠.

١١- محمد دويدار، مرجع سابق.

١٢- اندرويستر مدخل إلى علم إجتماع التنمية، مرج سابق.

١٣- سمير أمين، ثلاثون عامًا من نقد النظام السوفيتى ١٩٦٠-١٩٩٠، قضايا فكرية، سبعون عامًا على الحركة الشيوعية المصرية، رؤية تحليلية نقدية، الكتاب الحادى والثانى عشر، يوليه ١٩٩٢.

١٤- اندروستر، مدخل إلى علم إجتماع التنمية، مرجع سابق.

١٥- سمير أمين، بعض قضايا للمستقبل، تأملات حول تحويل العالم المعاصر، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٤٨.

١٦- خالد مصطفى محمد، محددات الوعى الإجتماعى فى قطاع الصناعات الصغيرة، دراسة لبعض الصناعات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم علم الإجتماع، جامعة عين شمس، الفصل الخاص بعرض التجربة الناصرية.

الفصل الخامس

نموذج نظرية التبعية

ناقشنا فى الفصل الثالث أهم الأفكار التى تنهض عليها نظرية التحديث، وفى الفصل الرابع تناولنا الاستراتجيات. التنموية التى تنطلق من أفكار نظرية التحديث... أعنى إستراتجية إحلال الواردات والتصنيع للتصدير، كما عرضنا لأهم الإنتقادات التى تعرضت لها هذه الإستراتجيات، وقد تبين أن نظرية التحديث تنهض فى الفكر والممارسة على تصور مفاده أن هناك إمكانية لكى تتبلور البرجوازية فى العالم الثالث على النحو الذى يجعلها تتماثل مع البرجوازية فى البلدان الصناعية الغربية وبالإستناد إلى المساعدات المالية والتكنولوجية للبرجوازية الأخيرة.

والواقع أن الفكرة الأساسية التى تنهض عليها نظرية التحديث هى نفس الفكرة التى تنهض عليها بعض التأويلات الماركسية أى الإعتقاد بأنه ينتج عن التوسع الرأسمالى فى البلدان النامية تنمية للقوى الإنتاجية على النحو الذى يبلور الوجود الطبقى وإنتقاله من الوجود فى ذاته إلى الوجود لذاته. الأمر الذى يحقق شروط بناء الإشتراكية.

نحاول فى هذا الفصل أن نعرض لأهم الأفكار التى تتضمنها نظرية التبعية تلك التى تتصل بجانب الفكر التنموى فى الأساس.

وفى البداية نشير إلى أن نظرية التبعية مشتقة من الماركسية، إلا أنها فى نفس الوقت هى ناتج الحوار مع ماركس من ناحية والحوار مع نظرية التحديث من ناحية أخرى، فقد التقى ماركس ونظرية التحديث رغم إختلاف منطلقاتهما الفكرية حول الإعتقاد بفكرة تماثل البلدان النامية الناتج عن التوسع الرأسمالى.

فى كتابه "التنمية والتخلف دراسة بنائية" يشير "السيد الحسينى"(١) إلـى أن مفهوم التنمية عند ماركس يعنى ماتحقق من مشروعات صـناعية وتجاريـة قامت بها البرجوازية بعدما تخلصت من أركان المجتمع القديم (أى المجتمـع الإقطاعى) تلك التى كانت تقوم على القنانة والطوائف المهنية الأمـر الـذى أرتبط بإنفصال المنتج عن شروط إنتاجه. إذ تحقق هذا الإنفصال تمامًا بالثورة الصناعية والأخذ بالإنتاج الآلى وزيادة الطابع الإجتماعى للعمل، كما يشير أن ماركس عندما درس الهند وجد أن بريطانيا قد حققت لهذا البلد وحدة سياسـية وإدارية مستندة إلى أساليب إتصال حديثة وتنظيم جيش وطنى طبقًـا للأسـس الحديثة، هذا بالإضافة إلى إدخال الصحافة الحرة وتدريب الطبقة الحاكمة تدريبًا مستندًا إلى العلم الأوربى. كذلك أنشأت بريطانيا السكك الحديديـة ومتطلبـات التصنيع الأخرى، أيضًا عملت بريطانيا على تقويض دعائم الصناعة الوطنيـة وإضعاف مجتمع القرية بوصفه الوحدة الأساسية للحياة الهندية. بإختصار كانت لبريطانيا مهمة مزدوجة فى الهند تتمثل فى تحطيمها أركان المجتمع الأسـيوى القديم من ناحية وإنها قد وضعت بعد ذلك الأسس المادية للمجتمع الغربى فـى آسيا من ناحية أخرى.

معنى ذلك أن ماركس يرى أن التوسع الرأسمالى مؤديًا إلـى التجـانس أو التماثل بين البلد النامى والبلد الصناعى المتقدم. الأمر الذى يعنى أنه امتـدح هذا التوسع. هكذا تشكل تأويل للماركسية ينظر إلى "نمط الإنتاج الرأسـمالى وقواه الإقتصادية الغالبة على إنها تؤدى إلى تجانس العالم على أساس تنميـة قوى الإنتاج فى إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية، فمثل هـذه التنميـة تمهـد الطريق للإشتراكية بجمعها الشروط الموضوعية اللازمة لها".(٢) وفـى رأى "سمير أمين" هذا هو مضمون التأويل الإقتصادى للماركسية، فهو تأويل يمتدح الطابع العالمى للتوسع الرأسمالى".(٣) فى كتابه "الدولة فى العالم الثالث الرؤية السوسيولوجية" يقول "أحمد زايد"(٤): "لعل الفكرة الأساسية التى نهضت عليهـا نظرية التبعية ترتبط بتعريفها للرأسمالية على نحو يختلـف عـن التعريـف

المألوف فى النظرية الماركسية التقليدية، فالرأسمالية ليست نموًا فى أساليب الإنتاج يؤدى إلى أن تتحول قطاعات عريضة إلى بروليتاريا الرأسمالية تعرف على العكس من ذلك على أنها علاقات التبادل التى تؤدى إلى أن يتحول فائض القيمة من مكان لآخر أى ينتج فى مكان ويستهلك فى مكان آخر من خلال علاقات تقسيم عمل غير متكافئة بين الدول" ويزيد "أحمد زايد" هذه النقطة إيضاحًا بقوله: "لقد تأسست نظرية التبعية على هذا الفهم للرأسمالية والذى يختلف بلاشك عن التعريف الماركسى للرأسمالية بإنها تحويل لقوة العمل إلى بروليتاريا لا تمتلك سوى فائض عملها وفصل هذه القوة عن أدوات العمل التى تستخدمها الرأسمالية فى هذا التعريف الماركسى تنمو نموًا داخليًا من خلال التناقضات بين رأس المال والعمل. أما فى تعريف نظرية التبعية للرأسمالية فإن هناك تفاعلاً بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية فى نموها". واضح هنا أن جوهر نظرية التبعية يتمثل فى إنفرادها بتعريف معين للرأسمالية ينطوى على فكرة عن التوسع الرأسمالى تمثل نقيض مايذهب إليه ماركس من أن التوسع يؤدى إلى التجانس، فالتوسع الرأسمالى طبقًا لنظرية التبعية يؤدى إلى تشكيل علاقة من خلالها ينتقل الفائض الإقتصادى من البلد النامى إلى البلد المتقدم، وطبقًا لهذه العلاقة فالرأسمالية نظامًا دوليًا يتجاوز الحدود القومية.

عند هذه النقطة ننتقل إلى الشق الآخر من الحوار.. أعنى حوار نظرية التبعية مع نظرية التحديث، ففى البداية ترى نظرية التبعية أن التفكير فى التنمية بعد الحرب العالمية الثانية أرتبط بالتناقض بين التطلعات والضغوط الإستهلاكية وبين نقص المتاح من القدرات الإنتاجية والموارد. الأمر الذى أرتبط بحدوث المشكلات والتوترات كالإستدانة من الخارج والتوتر الإجتماعى والسياسى المقلق. كانت الصيغ الفكرية المطروحة فى ذلك الوقت تنطلق من منطق التحليل الماركسى الذى كان يتوقع أن تحقق البلدان النامية تنمية رأسمالية وأن تتعاون البروليتاريا لبعض الوقت مع البرجوازية لحين موعد قيام ثورة تقودها البروليتاريا لإزاحة البرجوازية والرأسمالية عن مسرح السلطة.[٥]

أيضًا وكما أسلفنا القول فى موضع سابق طرحت صيغة نظرية التحـديث إمكانية تكرار النموذج الغربى فى التنمية.

من هنا أتفقت الصيغتان الفكريتان على أن منطق التنمية لابـد أن يكـون منطقًا رأسماليًا يستند إلى التعاون مع الغرب، كما أسلفنا القول ظهرت نظرية التبعية فى إطار هذه البنية الفكرية التنموية.

فى كتابه "التنمية العصية من التبعية إلى الإعتماد على النفس فى الـوطن العربى" يوضح "يوسف صايغ"[٦] أن أفكار نظرية التبعية ظهرت من خلال نقد إقتصاديى أمريكا اللاتينية للتحليل الذى تطرحة النظرية التقليدية بشأن التجارة الخارجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة. إذ تـرى النظريـة التقليدية أن "تقسيم العمل الدولى الذى يجرى التبادل التجارى فى إطاره هـو النمط الأمثل والعقلانى وأن قوى العرض والطلب كفيلة بالحفاظ علـى نمـط التبادل الذى يكفل التوزيع الأمثل لخير فريقى التجارة الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية محركة للنمو". أيضا وفى إطـار تحليـل النظريـة التقليدية فشروط التبادل تتغير بالضرورة لكن فى صالح البلـدان الناميـة لأن تكلفة إنتاج السلع المصنعة تنخفض تدريجيًا بمعدل أسرع من إنخفاض تكلفـة إنتاج المواد الأولية والخامات. من هنا يمكن للبلد النامى أن يوفر مزيدًا مـن الموارد المالية تتيح الإستثمار المحلى (الوطنى) فى البنية التحتيـة، التعلـيم، الإسكان أو إستيراد مزيد من السلع لقاء الكمية نفسها من المصدرات ".

معنى هذا أن تحليل النظرية الإقتصادية التقليديـة ينطلـق مـن الإعتقـاد بالتجانس بين البلد النامى والبلد الصناعى المتقدم. رفض إقتصـادي أمريكـا اللاتينية التحليل الذى تطرحه النظرية التقليدية المؤسس على فكرة السوق تلك التى تحقق التوازن وصالح الطرفين، فتحليل النظرية التقليديـة يفتـرض أن علاقة التبادل التى من خلالها تنتج البلدان النامية الخامات والبلدان المتقدمـة السلع الصناعية، تفترض أنها علاقة ثابتة طبيعية مفروضة بفعل قوانين السوق

وليست مفروضة بفعل السياق غير المتكافىء إقتصاديًا وسياسيًا وتكنولوجيًا بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة.

ففى ظل هذا السياق تنشأ علاقات الخضوع والسيطرة، الخضوع من جانب البلدان النامية والسيطرة من جانب البلدان الصناعية، والأساس الموضوعى لعلاقة الخضوع والسيطرة هو أن تتخصص البلدان النامية فى إنتاج الخامات والبلدان الصناعية فى إنتاج السلع. ويرى "برييتش"(٧) وهو من إقتصاديى أمريكا اللاتينية أن علاقة السيطرة والخضوع بين البلدان النامية والبلدان الصناعية تعكس أن الإقتصاد الدولى يشكل بنية تتكون من نوعين من العناصر، الأولى تتكون من أقلية من البلدان الصناعية المتقدمة التى تشكل مركز الإقتصاد الدولى بينما الثانية وهى البلدان النامية التى تشكل الأكثرية وهى تتواجد فى أطراف النظام وقد نشأت هذه البنية من خلال النمو الرأسمالى وتطورت بفعل التغلغل الرأسمالى الغربى فى الأقتصادات المتخلفة، الذى أصطنع مجموعة من الإجراءات التى من شاءنها إعادة ترتيب البنية الاقتصاديات والإجتماعية لهذه الإقتصادات على نحو يجعلها تستجيب لإحتياجات بلدان المراكز، ويرصد "إيف لاكوست"(٨) هذه الإجراءات على النحو التالى:-

١- غرس العلاقات النقدية فى بلدان المستعمرات والعمل على نقل إقتصادها بالتدريج من إقتصاد قائم على الإستهلاك والإكتفاء إلى إقتصاد قائم على التصور الزراعى.

٢- نزع حيازة الفلاحين فى هذه المستعمرات وتحويل أراضيهم التى كانوا يزرعونها من أجل الإستهلاك المحلى إلى مزارع تزرع الحاصلات المخصصة للتصدير لحساب الشركات الأجنبية، ولقد تمت هذه العملية إما بواسطة العنف وإما بواسطة الشراء الإجبارى وإما بواسطة الحصول عليها بأسعار رمزية من خلال الحكام والأمراء وذوى النفوذ.

٣- تخريب الصناعات التقليدية والورش الحرفية التى كانت تنتج الكثير من السلع الصناعية التى تلبى مطالب السكان المحليين، ولقد تم هذا التخريب من خلال إغراق القوى الإستعمارية لأسواق هذه المستعمرات بمختلف منتجاتها الصناعية.

يرى "لاكوست"[٩] أن ناتج هذه الإجراءات خلق طبقة محلية تتكون من كبار ملاك الأرض الزراعية (الغائبين) وكبار الملاك العقاريين وكبار التجار وأصحاب التوكيلات التجارية للشركات الأجنبية والمرابين والسماسرة وكبار الموظفين الحكوميين.

من هنا فعلاقة التبعية أعمق من أن تكون مجرد علاقة تبادل تجارى، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية، وحصول عدد كبير من بلدان العالم الثالث على الإستقلال السياسى أصبح من الصعوبة أن تفرض بلدان المركز التبعية بشكل مكشوف وفاضح على بلدان الأطراف. لذلك لجأت حكومات بلدان المركز إلى آليتين تمكنت بفضليهما من الحفاظ على سيطرتها الإقتصادية. كانت الأولى تحويل قسم كبير من قوتها إلى شركاتها العملاقة المتعدية الجنسية، والثانية "تغليف" قوتها ونفوذها للتعمية بكثير من المهارة وأتخذ التغليف عدة أشكال منها "المساعدات الخارجية" التى كانت ترافقها شروط متعددة الأطراف كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والتحويلات الثقافية والمالية بشروط مجحفة جدًا بمصالح البلدان المتخلفة.[١٠]

فى ضوء هذا العرض الموجز لأهم أفكار نظرية التبعية ننتقل إلى مناقشة بعض القضايا التنموية التى تتصل مباشرة بنظرية التبعية، وفى البداية نوضح أنه إذا كان أسلوب التنمية المتبع فى المجتمعات الغربية قد أفرز كما ترى نظرية التبعية نسقًا عالميًا رأسماليًا من خلاله إنقسم العالم إلى مراكز وأطراف، فالسؤال هنا: هل أنتقلت الرأسمالية إلى بلدان الأطراف بالمعنى الذى يجعل نمط الإنتاج الرأسمالى هو النمط الغالب الذى يتجانس المجتمع

ويتماثل على أساسه؟ أو بعبارة أخرى هل يمكن فهم التركيبة الطبقية للمجتمع التابع فى ضوء مقولات ماركس عن الإستقطاب الطبقى وإنقسام المجتمع إلى طبقتين إحداهما هى البرجوازية والأخرى هى البروليتاريا؟ أو بعبارة ثانيـــة: هل نجحت إستراتجيتى إحلال الواردات والتصنيع للتصدير فـــى إشـــاعة أو إنتشار نمط الإنتاج الرأسمالى ومن ثم تصفية الأنماط السابقة عليه؟ أو بعبارة ثالثة وأخيره هل نتج عن التوسع الرأسمالى فى البلدان النامية أن أصبح فـــى الوسع لحفنة قليلة من الفلاحين أن تطعم أكثرية السكان الذين يعملون بالأنشطة الصناعية والتجارية فى المدن؟.

فى كتابه "الدولة فى العالم الثالث، الرؤية السوســيولوجية" يقــول "أحمــد زايد".(١١) "يؤكد كثير من الباحثين فى هذا الصـــدد علـــى فكـــرة أن التوســـع الرأسمالى الغربى عبر المحيطات النامية لايؤدى إلى ظهور الرأسمالية بقـــدر مايؤدى إلى إتساع الأنشطة الهامشية، فأنشطة مثل الحرف والخدمات اليدويـــة والتجارة الصغيرة فى السلع والخدمات والأنشطة المتصلة بالزراعة وتربيـــة الحيوانات عند المستوى المعيشى، كل هذه الأنشطة لاتختفـــى مـــع التوســـع الرأسمالى بل إنها تمتد وتتوسع مكونة قطاعًا من الإقتصاد يمكـــن أن يطلـــق عليه القطاع الهامشى أو القطاع غير الرسمى".

فى دراسته "التضخم الحضرى فى البلاد النامية كشف "محمـــود جـــاد"(١٢) بوضوح عن إرتباط التضخم الحضرى بأسلوب التنميـــة الـــذى يســـتند إلـــى إستراتيجية إحلال الواردات". يوضح الباحث فـــى البدايـــة مفهـــوم التضـــخم الحضرى بوصفه يدل على عدم التوازن بين تفوق نسبة سكان الحضر وبـــين ضآلة فرص العمالة المطروحة فى المجتمع الحضرى بسبب ضعف القطـــاع الصناعى وعدم قدرته على إستيعاب العمالة، الشأن الذى يؤدى بالضرورة إلى حدوث مشكلات البطالة، كذلك يعبر التضخم الحضرى عن غيـــاب الأســـاس الإقتصادى الذى يضمن مستوى معيشة للبلد النامى مماثل لما هو ســـائد فـــى البلدان الصناعية المتقدمة، أيضًا يمثل التضخم الحضرى ناتج تدفق الهجرات

الريفية إلى المدينة بغرض الحصول على العمل، إلا أنها لاتجده لندرة فـرص العمل الحضرية. ثم ينتقل الباحث إلى عرض مظاهر التضخم الحضرى التى تتمثل فى تواجد الأحياء المتخلفة وأحياء واضعى اليد التى تتميز بأن المقيمين بها من أصول إجتماعية ريفية وهم يعيشون أوضـــاع إقتصـــادية متـــدهورة وتتفشى الرزيلة والجريمة وسوء الخلق وإضطراب الحياة الأسرية والمهنيـــة. هذا بالإضافة إلى إنهم يعيشون فى بيئة طبيعية تتميز بوجود الشوارع الضيقة غير المخططة وغير الممهدة والمنازل القديمة أو الأيلة للسقوط والتى تكـــتظ بعدد فوق طاقتها من السكان، أيضًا من مظاهر التضـــخم الحضـــرى تفشـــى العمالة المتدنية أو الهامشية، فهى تتألف من أربع فئات: الفئة الأولى: تشـــمل الحرفيون والمطرزين بالزخارف وصناع السلال والحصير. الفئة الثانية: تجار الشوارع والعاملين بالخدمات كالباعة المتجولين وماسحى الأحذيـــة ومنـــادين السيارات والعتالين والسعاة ومطربى الشوارع وعمـــال الصـــيانة والحـــراس وبائعى الطعام وكتبة الخطابات العامة. الفئة الثالثة: عمال البنـــاء الموســـمين كالنجارين والبنائين بالأجر والسمكرية وعمال الكهرباء. الفئة الرابعة: العاملين بالمهن الدنيا والبغايا والشحازين والمنحـــرفين وجواســـيس البـــوليس وبـــائعى المخدرات. يرى الباحث أن ظاهرة التضخم الحضرى هى ناتج أسلوب التنميـــة الذى أعتمد على نقل التكنولوجيا الغربية التى تتميز بكثافة رأس المـــال وقلـــة التشغيل إذ نتج عنها تهميش القوى العاملة فى المناطق الحضرية.

واضح هنا إلى أى مدى تكشف هذه الإستشهادات أنه لم ينجم عن التوســـع الرأسمالى فى إطار استراتيجى احلال الواردات والتصنيع للتصـــدير انتشـــار نمط الإنتاج الرأسمالى بل اتساع الأنشطة الهامشـــية وتوســـع للقطـــاع غيـــر الرسمى أو غير المنظم. الأمر الذى يعنى كما ترى نظرية التبعية أنه يصعب فهم البناء الطبقى فى ضوء مقولات ماركس عن نمط الإنتاج الرأسمالى الذى عمل على محو الأنماط الإنتاجية السابقة عليه واستقطاب المجتمع فى طبقتين هما: البرجوازية والبروليتاريا، فمثل هذا الفهم يميز بلدان المراكـــز لا بلـــدان

الأطراف، الشأن الذى يصيغ بوضوح إشكالية التنمية فى بلدان العالم الثالث، فما هى أبعاد هذه الإشكالية؟ وكيف يمكن الخروج منها؟

فى كتابه "مدخل إلى علم إجتماع التنمية" يرى "أندروبسز"[١٣] أن فرانك وجد أنه خلال الفترة الإستعمارية فرض التخصص وتقسيم العمل الدولى الذى بمقتضاه تنتج بلدان العالم الثالث المواد الخام لإشباع إحتياجات القوى الإمبريالية، وقد كانت الصفوة فى العالم الثالث تلعب دور الوسيط بين المشترين الأغنياء والبائعين الفقراء (الفلاحين)، ويطلق عليهم "فرانك" أسم الصفوة الكومبرادورية، ويرى "فرانك" أن هناك سلسة من التبعية تتجه من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة فى العالم أو هو تسلسل يتجه من خلاله الفائض الاقتصادى حتى يصل الى المركز مرورًا بمن يخضعون لهذا المركز، يرى "فرانك" أن المطلوب أن تقطع الطبقة العاملة شبكة التبعية عن طريق الثورة الاشتراكية التى تزيح صفوة الكومبرادور فهم يمثلون الحلقة الضيقة فى السلسلة.

وعن استراتيجيتى إحلال الواردات والتصنيع للتصدير يقول فرانك: "إنها لم تؤد إلى توسع السوق الداخلية وزيادة الدخل القومى لكن بدلاً من ذلك تؤدى إلى كبح الأجور لتحقيق ربح من خلال الإنتاج وإحتمالات المنافسة على التصدير. فى كتابه "ما بعد الرأسمالية بلور" سمير أمين[١٤] مفهومى المركز والأطراف، فالمركز هو الذى يتحكم فى عملية التراكم الرأسمالى التى تعنى السيطرة على خمس شروط هى:-

١- وجود قطاع منتج للمواد الغذائية يحقق من جهة ربحية ويكون قادر على إنتاج السلع الإستهلاكية ليواجه الزيادة فى مجموع الأجور من جهة أخرى.

٢- السيطرة على رءوس الأموال واستقلالها النسبى إزاء المال المتعدى الجنسية وتوظيفها لدفع تنمية قوى الإنتاج.

٣- الهيمنة على السوق المحلية (التى تخصص للإنتاج الوطنى حتى لو لم

توجد قوانين للحماية الجمركية والقدرة على الدخول فى المنافسة الدولية حتى لو فى قطاعات محدودة).

٤- الهيمنة على الموارد ويتطلب ذلك ليس فقط الملكية بل القدرة على إستغلالها.

٥- الهيمنة على التكنولوجيا: قدرة القوى المحلية على إعادة تكوينها دون استيراد جميع عواملها (من الآلآت والمعرفة الفنية... إلخ).

أما الأطراف فهى لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم فهى تلك المناطق التى تتحكم القوى الخارجية فى تحديد مدى التراكم المحلى فيها. بتطبيق هذا التصور وجد " سمير أمين " أن تجارب التنمية التى تحققت فى العالم الثالث وخاصة البلدان التى حاولت تحقيق الشروط الخمس التى تميز بلدان المراكز (مصر الناصرية، الجزائر، تانزانيا، الهند، البرازيل، كوريا الجنوبية...إلخ) تميزت بالنواقص التالية: أزمة زراعية وغذائية – الدين الخارجى – التبعية التكنولوجية المتزايدة – الضعف أمام الإعتداءات العسكرية – تغلغل أنماط الإستهلاك الرأسمالية المؤدية إلى التبذير على نطاق واسع. يؤكد "سمير أمين" فى كتابه أن الفروق بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية من شأنها أن تجعل العلاقة بينهما علاقة استقطاب لا علاقة تؤدى على المدى القريب أو البعيد إلى التماثل أو التشابه بينهما. لذلك ناقش بشكل تفصيلى طبيعة الفروق من خلال مصطلحى "المراكز" و"الأطراف" فالأولى كما أسلفنا القول هى التى تسيطر على الشروط الخمس، ولهذه السيطرة معنيان:

المعنى الأول: أن البرجوازية التى تسيطر على هذه الشروط هى برجوازية فى حالة تبلور نجحت فى إقامة مشروعها الوطنى.

المعنى الثانى: إنه فى إطار الصراع الطبقى يمكن للبرجوازية أن تضع معالجات لهذا الصراع عن طريق إقامة تحالفات مع الطبقات الأخرى، ففى المراحل الأولى من التبلور البرجوازى أمكن للبرجوازية أن تقيم تحالفات مع طبقات يمكن أن تسميها بالطبقات الوسطى: صغار الفلاحين

وملاك الأراضى – البرجوازية الصغيرة فى قطاع التجارة والحرف. هذه التحالفات لازمة لمواجهة الخطر الذى مثلته البروليتاريا، تعنى هذه التحالفات أن مصالح هذه الطبقات واحدة، فمن خلال هذه التحالفات فرضت سياسات معينة لضمان دخول الريفيين والطبقات الحضرية والوسطى. فى مرحلة أخرى لازالت البرجوازية تعيش فيها أمكن توسع هذه التحالفات بإدخال الطبقة العاملة، الأمر الذى جعل المجتمع فى حالة تجانس وإجماع على الرأى وهو شرط إستمرار الديمقراطية الإنتخابية، ويرى " أمين " أن اشتمال التحالف على الطبقة العاملة كان ناتج اتساع نطاق الانتاج من جهة والسياسة الاشتراكية الديمقراطية أو الكنيزية فى ميدان الأجور والتضامن الاجتماعى من جهة أخرى. أما بلدان الأطراف فالتحالف كان بين رأس المال فى بلدان المراكز وبين الإقطاعيون وكبار الملاك فى الأطراف، وقد انعكس هذا التحالف فى انعدام الديمقراطية والتقسيم الدولى للعمل. هذا فى مرحلة أولى.. أما فى مرحلة أخرى وتحديدًا عندما تكونت الدول الحديثة الناتجة عن حركة التحرير وبالتالى إلغاء النظم القائمة على الإقطاع وكبار الملاك نشأ التصنيع فى ظروف نظام عالمى غير موافق لتوسيع القاعدة الاجتماعية المحلية أى ضيق السوق، إذ ارتبط الإنتاج الصناعى بطلب الطبقات الوسطى أكثر منه بطلب الطبقات العاملة، فقد تطلب التصنيع التزايد فى استمرار استيراد الآلآت والمعرفة الفنية ورءوس الأموال، فلابد من دفع كل ذلك بفرض أجور منخفضة من أجل التصدير. لذلك كانت الطبقة العاملة مستبعدة من دائرة السوق، ويرى "أمين" أن استبعاد الطبقة العاملة يكشف بوضوح عن التبادل اللامتكافىء، إذ ينشأ هذا التبادل نتيجة لتفاوت الأجور وهو تفاوت يعكس العلاقات الطبقية المذكورة، وقد تتفاقم الظروف نتيجة الأزمة الزراعية الموروثة من المرحلة السابقة.

أيضاحًا لفكرة "أمين" عن تفاوت الأجور: إرتفاع الأجور فى بلدان المراكز هو ناتج التحالفات الداخلية وانخفاض الأجور فى بلدان الأطراف هــو نــاتج التحالف الخارجى بين البرجوازية فى المراكز والبرجوازية فى الأطراف، هذه التحالفات كما يقول "أمين": تفرض أن يكون هناك تــوازن ديــناميكى بــين العرض والطلب الكليين بمعنى أنه خلال فترة زمنية معينــة مقــدار الســلع الانتاجية المتاحة يستخدم من أجل انتاج سلع استهلاكية تجد منافذ لها خلال مدة الدورة. شكل توزيع الأجور يستخدم لتغطية إحتياجات الاستهلاك بينما الأرباح تخصص للتراكم.

فى ضوء هذا التحليل يصل "أمين" إلى نتيجة مفادها أن مصــدر التبــادل اللامتكافىء يتمثل فى ظروف الانتاج وليس فى ظروف التبادل، إذ يبــدو أن العلاقات التى تنشأ بين المراكز والأطراف هى علاقات تبادل فى اطار السوق ترتبط بتحقيق مصالح متبادلة بين أطراف التبادل، لكن "سمير أمين" يرى أنه نظرًا لإقامة التحالفات فى المراكز بين مختلف الطبقات فالأجور ترتفع بينمــا تنخفض فى الأطراف نظرًا لغياب التحالفات الداخلية. لذلك يقول "أمــين": أن فشل البرجوازيات فى الأطراف ناتج عن عدم قدرتها على صــنع تحالفــات داخلية واسعة (مع جماهير الريف والطبقة العاملة) تلك التحالفات التى أدت فى المراكزإلى نشر نتائج التنمية فى المجتمع كله ومن وراء ذلــك تقويتــه إزاء الخارج. يرى "أمين" أن حل إشكالية التنمية فى الأطراف يتطلب اصــلاحات اجتماعية واقتصادية تهيىء لإقامة ممارسة ديمقراطية حقيقية لا الديمقراطيــة الغربية الشكلية وأسلوب تنموى يخرج عن إطار النظام الرأسمالى. معنى هذا كسر التبعية التى لا تعنى هنا إلا إقامة الإشتراكية.

الإنتقادات التى وجهت إلى نظرية التبعية:

يتبين من العرض السابق أن الفكرة الأساسية التى تنهض عليهــا نظريــة التبعية تتمثل فى أن نمو الرأسمالية وتطورها واختراقها للبنيــة الاقتصــادية

والاجتماعية للبلدان النامية قد عمل على تحويل الهيكل الاقتصادى لهذه البنية من هيكل يستجيب للإحتياجات الداخلية فى إطار نمط من العلاقات سابق على نمط الإنتاج الرأسمالى إلى هيكل يستجيب للإحتياجات الخارجية لبلدان المراكز تلك التى تتمثل فى انتاج الخامات الزراعية والمعدنية وذلك فى إطار نمط من العلاقات الرأسمالية الدولية تحكمه علاقات السوق. وكما أسلفنا القول فى موضع سابق أن "بريتيش" ينظر الى العلاقات الرأسمالية الدولية أى العلاقات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة بوصفها بنية تتكون من نوعين من العناصر أحدهما هى المراكز وتتمثل فى أقلية من البلدان الصناعية والأخرى هى الأطراف وتتمثل فى أكثرية من البلدان النامية، ونمط العلاقات الذى يجرى بين المراكز والأطراف هو ما يشكل البنية (أى بنية النسق الرأسمالى العالمى) وكما يذهب كتاب نظرية التبعية تتميز هذه البنية بأن تحالف رأس المال فى بلدان الأطراف ليس فى داخل هذه البلدان لكنه مع رأس المال فى بلدان المراكز الشأن الذى يفسر انتزاع الفائض الاقتصادى من بلدان الأطراف، ويفسر ضعف نمط الإنتاج الرأسمالى فى البلدان الأخيرة.. أعنى بعبارات أخرى أن انتزاع الفائض الاقتصادى هو الفكرة الأساسية التى بمقتضاها يتشكل اللاتجانس على المستوى الداخلى والمستوى الخارجى، فعلى المستوى الأول: يمثل اللاتجانس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ناتج التوسع الرأسمالى من ناحية ويعيد انتاج هذا التوسع من ناحية أخرى، فكما يذهب كتاب نظرية التبعية وتحديدًا "سمير أمين"[١٥] يمثل اللاتجانس داخل بنية مجتمعات الأطراف شرطًا لخدمة حاجات بلدان المراكز لأنه يرتبط بتقديم العمل الرخيص فى قطاع التصدير.

الآن نتساءل ما الإنتقادات التى وجهت إلى نظرية التبعية؟ تعرضت نظرية التبعية إلى انتقادات من جبهتين: الأولى من بعض الماركسيين الذين يعتقدون بفكرة التجانس الناتج عن التوسع الرأسمالى فـ "بل وارن" وهو مفكر ماركسى يرى أن الاستعمار كان عامل دفع وتشجيع لحدوث تغير اجتماعى فى البلدان

المتخلفة وشكل أداة فى إزالة أنظمة اجتماعية قديمة واحلال الرأسمالية مكانها وأن هذا الأمر أحدث تحسناً فى مجال التنمية الرأسمالية فى عدد من بلدان العالم الثالث بل أنه أدى إلى تنمية حقيقية ملموسة يمكن مشاهدتها فى بلدان النمور الأربعة الصغيرة ووجد "وارن" أنه من المتوقع رؤية انتشار هذه العملية كذلك فى بلدان متخلفة أخرى (١٦).

أما الانتقادات الأخرى التى وجهت من أنصار نظرية التحديث، تتمثل فيما يذهب اليه "بيتر باور" أن بلدان النمور الأربعة حققت تنمية فى مجالات التصنيع والإصلاح الزراعى والتقدم التكنولوجى وحققت إرتفاع ملموس فى الدخل القومى والفردى وذلك بالإستناد إلى الأسلوب الرأسمالى فى التنمية الذى يعتمد علىالتعاون أو التبعية للغرب وأن نجاح هذه البلدان معناه أن بلدان أخرى تستطيع أن تحقق التنمية(١٧). أيضًا يرى "سنجايا لال" أن الصفات التى تحدد التبعية يمكن العثور عليها فى بلدان متقدمة ولا تعتبر تابعة كالتغلغل المالى واستيراد التقانة وما إليها – هذا بالإضافة إلى أن التبعية التى عليها أميريكا اللاتينية لا تشير لأى علاقة سببية بالتخلف، أيضًا يشير "لال" إلى أنه ليس هناك تبعية لبلدان الأطراف للمراكز لأن بلدان الأطراف مستقلة سياسيًا، هذا بالإضافة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الأطراف والمراكز (أو الشركات المتعدية الجنسية) هى علاقة منافسة فى عرض السلع والخدمات عبر التجارة الخارجية وفى التحويلات المالية وفى تدفق رأس المال وفى حركة التقانة من المراكز إلى الأطراف.(١٨)

الرد على هذه الإنتقادات:

تكشف النظرة السريعة للإنتقادات الموجهة إلى نظرية التبعية عن فكرة أساسية مؤداها أنه قد ينجم عن التوسع الرأسمالى فى الأطراف الميل إلى التجانس والتماثل بين هذه البلدان وبين بلدان المراكز، ويرد "سمير أمين"(١٩) على هذا التصور قائلاً: "يجب الإعتراف بأن مستويات الإستهلاك الغربية لا يمكن تعميمها على جميع الشعوب بسبب عدم توافر الموارد الطبيعية، فالقول

بأن الميل إلى التجانس هو إنعكاس للقوى الرئيسية بينما عدم التجانس هو أمر انتقالى فقط، إن هذا القول فارغ من أى مضمون إذ أن الصفة الانتقالية هنـا ظهرت بظهور الرأسمالية واستمرت قائمة إلى الآن ".

فيما يختص برؤية "سنجايا لال" يرى "يوسف صايغ"(٢٠) أن موقف التبعيـة أوصفاتها تظهر بوضوح فى الحالات التى تتبدى فيها قسم كبيـر جـدًا مـن اقتصاد البلد. أما " لال" فهو يرى التبعية فى وجود جيوب تابعة قليلة الشـأن داخل الاقتصاد كما هو الحال فى كندا أو بلجيكا مثلاً، فحالة التبعيـة ليسـت مسيطرة فى القسم الأكبر من الاقتصاد.

بشأن هذه النقطة يقول "سمير أمين"(٢١): "إذا كانت كنـدا تابعـة للولايـات المتحدة وهذا الأمر فى ذاته واضح كالشمس فى وضح النهار إلا أنهـا غيـر طرفية الطابع ذلك لأن الأجور فى كندا أرتفعت مع الانتاجية كما عليه الحـال فى الولايات المتحدة كذلك الاستثمارات الامريكية فى أوروبا غير اسـتعمارية الطابع لكن فى جواتيمالا استعمارية الطابع لان ديناميكية الأجـور وعوائـد العمل فى أوروبا وفى جواتيمالا تختلف تمامًا". أما فيما يختص بالتنمية التـى تحققت فى بلدان النمور الأربعة يتناول "سمير أمين" نموذج كوريا الجنوبيـة ويطرح فى البداية نظرة صندوق النقد الدولى إلى الأسباب التى أدت إلى نجاح هذا النموذج إذ تتمثل فى: الربط بين معدل نمو مرتفع والانفتاح الواسع علـى الخارج – ارتفاع نمو الصادرات الذى فاق نمو الدخل – فتح أبواب الشركات دولية النشاط – الاستفادة التكنولوجية – استراتيجية الاحلال محل الـواردات. يرى "أمين" أن هذا النموذج التنموى تأسس على استغلال فاحش للأيدى العاملة الرخيصة. استثمار الأرض من أجل التصدير – التصنيع من الباطن لصـالح الشركات ذات النشاط العالمى – تبعية وتفتت اجتماعى. الأمر الذى يتنـاقض تمامًا مع هدف السيطرة المحلية على التراكم، فهذه التجارب تستحق أن تسمى تنمية التخلف إدراكًا بأن التخلف ليس ركودًا لقوى الإنتاج بل إنعدام السـيطرة على تنميتها. لكن أهمية تجربة كوريا ترجع ليس إلى ما يدعيه البنك الدولى،

فقد كان دور الدولة هنا مركزيًا يوفق بين مصالح اقتصادية متنوعة محلية أو أجنبية، إذ لعبت أى الدولة دور محرك التنمية، كانت ممارساتها إزاء رأس المال المدول قائمة على التحفظ فلم تسمح الدولة الكورية للرأسمال الأجنبى أن يؤسس مؤسسات فرعية، إلا فى حدود ضيقة وفضلت الدولة اللجوء إلى الإستدانة لدى السوق المالية العالمية وإنشاء مشروعات وطنية وشراء التكنولوجيا بالتقسيط لا بالجملة والعمل لضمان إبتلاع والسيطرة على هذه التكنولوجيا إذا كانت كوريا قد نجحت فعلاً فى استغلال فرص السوق العالمية، فذلك كان ناتجًا عن هذه الظروف والممارسات المتعارضة مع فلسفة البنك الدولى. أيضًا من الظروف التى أدت إلى نجاحها المنافسة مع كوريا الشمالية، كذلك الكونفوشية التى تكاد تتماثل روح البروستانتية، فالكونفوشية ليست إيدولوجية دينية بل مدنية علمانية، تكرس حب التنظيم وإحترام العائلة الأبوية، هذا فضلاً عن امتيازها بالمرونة فى التأويل.

يسأل سمير أمين: هل أنجزت كوريا التبلور البرجوازى الوطنى؟ يجيب: "أطروحتنا فى هذا الصدد هى أن الطبقة التكنوقراطية – العسكرية – الرأسمالية هى التى تنفرد بالحكم حاليًا فى كوريا وإذا استمرت الأوضاع على ذلك، تزايد الخطى أمام احتمال هجوم عنيف من الإستعمار "فالمشكلة المركزية فى هذه الظروف هى مشكلة الديموقراطية أى التعبير المستقل للقوى الشعبية وهى ضمان القدرة على مواجهة الخارج. لاشك أن الإعتراف بالتعبير المستقل للقوى الشعبية من شأنه أن يدفع إلى نمو اشتراكى فى المجتمع".

الهوامش

١- السيد الحسنى، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، مرجع سابق.

(*) فى كتابه "السلطة السياسية والطبقا ت الاجتماعية" يوضح بولانتراس "مفهوم إنفصال المنتج عن شروط إنتاجه" إذ يعنى هذا المفهوم ظهور الفرد الحر من كل القيود الشكلية هو شرط وجود اسلوب الإنتاج الرأسمالى أى تحرر شروط الإنتاج من روابط التبعية الشخصية والإقطاعية، ويرى "بولانتراس" أن هذا الشرط (أى الفرد المجرد) يدل على علاقة التملك الفعلى التى تتميز بإنفصال المنتج المباشر عن شروط إنتاجه فى مرحلة تاريخية محددة هى مرحلة الصناعات الكبيرة إيذاناً ببدء تكرار الإنتاج الموسع لإسلوب الإنتاج الرأسمالى الذى يستند إلى الطابع الجماعى للعمل وتركز رأس المال كناتج لإنفصال المنتج عن شروط إنتاجه. "ص ٢٢ -٣٣ نيكوس بولا نتراس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة.

٢- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربى، الطبعة الأولى، يناير ١٩٨٨.

٣- سمير أمين، نفس المرجع.

٤- أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، الرؤية السسيولوجية، مرجع سابق.

٥- يوسف صايغ، التنمية العصرية من التبعية إلى الاعتماد على النفس فى الوطن العربى، مرجع سابق.

٦- يوسف صايغ، نفس المرجع.

٧- يوسف صايغ، نفس المرجع.

٨- إيف لاكوست وبول باران، الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية، دار الطليعة، الطبعة الأولى، أبريل ١٩٧٠.

٩- إيف لاكوست وبول باران، نفس المرجع.

١٠- يوسف صايغ، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس فى الوطن العربى، مرجع سابق.

١١- أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، مرجع سابق.

١٢- محمود جاد، التضخم الحضرى فى البلاد النامية، دار العالم الثالث، الطبعة الثانية، يوليو ١٩٩٣.

١٣- اندروستتر، مدخل إلى علم الاجتماع التنمية، مرجع سابق.

١٤- سمير أمين، مابعد الرأسمالية، مرجع سابق.

١٥- محمود عوده، الفلاحون والدولة، مرجع سابق.

١٦- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مرجع سابق.

١٧- يوسف صايغ، التنمية العصية من التبعية، مرجع سابق.

١٨- يوسف صايغ، نفس المرجع.

١٩- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مرجع سابق.

٢٠- يوسف صايغ، التنمية العصية، مرجع سابق.

الفصل السادس

تحليل عام لنظريتى التحديث والتبعية

أضواء على إستراتيجية الإعتماد على الذات

ربما يتصور القارىء أن استراتيجية الاعتماد على الذات مستلهمة بالضرورة من نظرية التبعية مثلما كانت استراتجيتى احلال الواردات والتصنيع للتصدير مستهمتان من نظرية التحديث، وقد يبدو هذا التصور صحيحًا فى ضوء تسلسل الفصول – لكن الحقيقة قد يختلف الموقف نسبيًا فالإستراتيجية ليست تطبيقًا حرفيًا للنظرية لكنها تطبيقًا يعكس فهم هؤلاء الذين يقوموا بتنفيذ الاستراتيجية وقد يكون للنظرية أبعاد أخرى فإذا كانت نظرية التحديث تمثل من وجهة نظر أنصارها خلاصة الخبرة التاريخية للمجتمع الغربى، وفى نفس الوقت تصوير لخصائص المجتمع الغربى، فلا يعنى هذا أن التنمية فى البلدان المتخلفة تعنى التطبيق الحرفى لخصائص المجتمع الغربى، فهذا أمر غير متصور أصلاً، لكن الفكرة الأساسية التى تطرحها نظرية التحديث أن النموذج الغربى فى التنمية هو ناتج الصراع بين العناصر التقليدية والعناصر التحديثية فى الاقتصاد والسياسة والثقافة وقد كُتب النجاح أو الفوز للعناصر الأخيرة، الشأن الذى عمل على تشكيل النموذج الغربى فى التنمية وفى إطار ما تذهب إليه نظرية التحديث أن الحركة الطبيعية للنموذج الغربى ارتبطث بالغزو والعنف الاستعمارى وبالرغم مما يبدو فى هذا الأمر من تعارض مع الضمير الإنسانى إلا أن عناصر الحداثة من رءوس الأموال والتكنولوجيات والسلع والأفكار قد دخلت فى بنية المجتمعات المتخلفة، الأمر الذى يثير الصراع بين العناصر التحديثية الوافدة وبين العناصر التقليدية

الموروثة وتتوقع نظرية التحديث أن النجاح والفوز سيكون للعناصر التحديثية، الشأن الذى يعنى أن تتحقق حالة من التجانس والتماثل بين البلد النامى والبلد الصناعى المتقدم، لكن هذه الحالة لم تتحقق ولم يحدث أن انتصرت العناصر التحديثية على العناصر التقليدية. هنا يقال أن البلد النامى يمر بمرحلة انتقالية (أى مرحلة تواجد العناصر التقليدية والتحديثية معًا. أما فى حالة صراع أو تعايش أو تكامل أو ما إلى ذلك، لكن فى التحليل النهائى وطبقًا لنظرية التحديث فالمجتمع النامى مشدود بحتمية التحديث أى تقمص النموذج الغربى فى التنمية. هنا تطرح نظرية التبعية ذاتها لتكشف عن خطأ افتراضات نظرية التحديث فما يسمى بالعناصر التحديثية التى تتمثل فى تغلغل رأس المال والتكنولوجيا والسلع والأفكار إنما يؤدى إلى نتيجتين فى منتهى الخطورة على تنمية البلدان المتخلفة: النتيجة الأولى هى امتصاص الفائض الاقتصادى ونقله الى بلدان المراكز، والنتيجة الثانية هى عزل البلدان النامية عن وسطها الثقافى والتاريخى أى عزلها عن بنيها الثقافية التى من خلالها يمكن أن تتطور وتجرى نقاش حقيقى بين التقليدى والحديث بشرط أن يكون ذلك من داخل البنية أى من داخل الوسط التاريخى والثقافى وفى هذا تؤكد نظرية التبعية على فكرة أساسية مفادها أن نقل الفائض الاقتصادى من البلد النامى إلى البلد الصناعى المتقدم مشروط بالإبقاء على القوى التكنولوجية التقليدية لأنها شرط تقديم العمل الرخيص. نفس الفكرة أو المضمون (الذى يخدم بلدان المراكز) على المستوى الثقافى صعوبة إجراء حوار أو نقاش بين القوى التقليدية والقوى التحديثية، فمثل هذا الحوار يستحيل لأنه يجرى بين أطراف من عصور مختلفة، الأمر الذى يعنى صعوبة تحقيق الديمقراطية فى البلد النامى وإغراقه فى اشكالية تحديد الهوية وهى اشكالية مصطنعة، إذ تجعل البلد النامى فى حالة اختيار وهمى بين طرفين: إما أن تتحدد الهوية بالماضى والتراث (أى الدائرة التقليدية) أو تتحدد بخصائص النموذج الغربى فى التنمية. تضع نظرية التبعية هنا معالجة لهذه الإشكالية مفادها أن ما يسمى بالقطاع التقليدى والقطاع

التحديثى فى البلد النامى هما فى حقيقة الأمر ناتج التوسع الرأسمالى، ووضع القطاعين معًا بعلاقتهما سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية يخدمان بالضرورة علاقة التبعية ويؤكدان الوضع الطرفى للبلد النامى، وكأن الأوضاع فى البلدان النامية تبدو كما لو كانت تنفيذ لسيناريو مسبق وضعته بلدان المراكز، ربما وجد هذا الفهم كتاب نظرية التبعية وجعلهم ينتهون إلى خلاصة هى تنفيذ سيناريو آخر يتمثل فى بناء الاشتراكية، والواقع أن مجمل الأفكار التى يطرحها سمير أمين بشأن معالجة إشكالية التنمية تصب فى بناء الاشتراكية وإن لم يقل صراحة بإعتبار أن البناء الاشتراكى لازال طريقه طويل ولابد أن تسبقه مراحل أخرى أسماها ما بعد الرأسمالية والدولنة إلخ، لكن الشيء الواضح والصريح عند سمير أمين أن طريق الرأسمالية فى البلدان النامية مسدود أى لا يمكن أن يكون هناك تبلور برجوازى، لكن السؤال هنا: ألا يمكن أن يتحقق هذا التبلور بحتمية التطور الديمقراطى وتنظيم الطبقات سياسيًا وإعادة تشكيل البنية الثقافية على النحو الذى يسمح بمشاركة كل الطبقات فى إرساء القاعدة المادية التكنيكية؟. فى ضوء هذا المدخل نحاول أن نتناول مكونات استراتيجية الاعتماد على الذات. ليست استراتيجية الاعتماد على الذات مشروع اقتصادى اجتماعى جاهز للتشغيل الفورى – لكن هذه الاستراتيجية لازالت فى دائرة الوعى والتفكير والجدال أى أن التفكير بشأن هذه الاستراتيجية مفتوح وهى تعنى بعبارة أخرى: من أين نبدأ التحرك لكى نقهر التخلف والتبعية وننتقل إلى حالة التنمية فعلاً؟ البعض يتصور أن البداية هى تحطيم التبعية أى تحطيم التحالف الطبقى بين رأس المال فى الداخل ورأس المال فى بلدان المراكز حتى يتحرر الفائض الاقتصادى من قوى الاستغلال فى الداخل والخارج. ومن ثم توظيفه لإقامة المشروع التنموى الذى يستند بالدرجة الأولى على هدف أساسى هو الوفاء بالحاجات الأساسية، فهذا الهدف إذا ما تمحورت استراتيجية التنمية عليه فإن النجاح سوف يتأكد ويتدعم بسبب إتساع السوق الداخلية بإدخال الفئات غير القادرة إقتصاديًا واجتماعيًا،

كما أنه يمكن من خلال الوفاء بالحاجات الأساسية الاعتماد على التكنولوجيا التقليدية أو الأقل تطورًا لأن الوفاء بحاجات القلة القادرة اقتصاديًا واجتماعيًا يتطلب استيراد تكنولوجيًا تتميز بكثافة رأس المال فضلاً عن كونها قليلة التشغيل وباهظة التكاليف، كما أنه من خلال الوفاء بالحاجات الأساسية يمكن اختبار وفحص هذه التكنولوجيات الموروثة والأقل تطورًا وصولاً للتكنولوجيا الملائمة التى تتناسب وظروف المجتمع ككل. أيضًا استراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية تتيح فرصة التفاعل الخلاق مع الموروث الثقافى سواء تمثل هذا الموروث فى أساليب تكنولوجية وانتاجية أو أفكار وتصورات تلهم أشكال من التنظيم ملائمة لتطوير القوى الانتاجية بما يتناسب والإطار الثقافى والتاريخى للمجتمع. يمكن أن نعرض بشكل أكثر تفصيلاً هذه التصورات التى تتصل باستراتيجية الاعتماد على الذات من خلال عرض ثلاثة نماذج.

يرى اسماعيل صبرى عبد الله[1] فى بحثه المقدم فى مؤتمر الاقتصاديين السنوى الثانى أنه لكى يتمكن العالم الثالث من حل مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التبعية، من الضرورى أن يبتدع نمطًا تكنولوجيًا ملائمًا عن طريق الاسترشاد باستراتيجية تحقق اشباع الحاجات الأساسية للجماهير الغفيرة بغير ابتداع هذا النمط التكنولوجى، يصبح النمط الملائم هو استيراد التكنولوجيا فى اطار استراتيجية تنموية قائمة على سياسة احلال الواردات التى ترتبط باحتياجات الفئات القادرة اقتصاديًا واجتماعيًا ووجد "اسماعيل صبرى" أن العالم الثالث لابد أن يعمل على تطوير قدراته التكنولوجية واستعادة قدرته على الإبداع عن طريق الإنفتاح على التكنولوجيا السائدة فى العالم شرط تطويعها بما يتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويرى "عبد الله" "أن اشباع الحاجات الأساسية للجماهير الفقيرة يتحقق غالبًا عن طريق أساليب كثيفة العمالة " ويؤكد نفس الرؤية سعد الدين إبراهيم[2] بقوله "فإذا كان الغرض الأول من التكنولوجيا مثلاً هو إشباع حاجات من لديهم المال لينفقوه على أمل أن يؤدى ذلك إلى التصنيع وخلق

فرص العمالة وبالتالى تحسين أحوال الطبقات الدنيا تدريجيًا فإن التكنولوجيا الغربية أكثر أنواع التكنولوجيا تحقيقًا لهذا الغرض أما إذا كان الغرض الاجتماعى الأول هو توفير الغذاء والكساء والإسكان والخدمات الصحية والتعليمية لجميع السكان فى مجتمع متخلف فإن التكنولوجيا الغربية لن تكون النوع الأمثل المطلوب فى الأجلين القصير والمتوسط بالعكس يمكن أن يترتب على إقحامها آثار اقتصادية واجتماعية ضارة "ويرى سعد الدين ابراهيم"[٣] أن المطلوب هو تكنولوجيا بسيطة يمكن توليدها محليًا بالتعبئة البشرية والتركيز والتشجيع فضلاً عن أن توليدها محليًا يخلق قاعدة أو نواة لتنمية أو استقبال التكنولوجيا الأكثر تقدمًا فى مرحلة لاحقة "والتكنولوجيا البسيطة القابلة للتطوير لا تتحقق إلا عن طريق إطار تنموى يؤكد التحرر والتحرر لا يتم إلا بالعنف الجماعى فى مواجهة السيطرة والاستغلال داخليًا وخارجيًا". كما يرى أيضًا اسماعيل صبرى عبد الله [٤] أن الأخذ بمنهج الاعتماد على الذات والإبداع التكنولوجى فى إطار استراتيجية اشباع الاحتياجات الأساسية لا يتم إلا بتصفية الفئات الاجتماعية الطفيلية التى ترتبط مصالحها بنشاط الاستعمار الجديد والشركات متعدية الجنسية، تلك الفئات التى تروج لكل ما هو غربى وتستأثر بالنصيب الأكبر من الدخل القومى فتبدده فى انفاق بذخى وتستفيد من أزمات الاقتصاد القومى لتزيد من ثرواتها عن طريق المضاربة والعمولات وما إليها وهى لا تنشر فى المجتمع المثل العليا لجمع المال بكل وسيلة وحمى الاستهلاك وتستفز سخط الجماهير العاملة وتفقدها حماستها للتنمية، أن هذه الفئات لا تضيف إلى الناتج الحقيقى، ومع ذلك تنتزع لنفسها نصيب الأسد وهى تقاوم التقشف والفضيلة، وإعلاء قيمة العمل وأداء الواجب وكلها مقومات لا غنى عنها فى سياسة الاعتماد على الذات. أما النموذج الثالث فهو رأى "محبوب الحق" الذى يؤكد أن الهدف الحقيقى للتنمية هو الهجوم على الفقر الجماهيرى إذ أن الهدف أو قرار الهجوم على الفقر هو قرار سياسى فى المقام الأول وليس قرارًا تكنوقراطيًا إذ أنه يتطلب على المستوى السياسى تحالف

بين تلك المجموعات صاحبة المصلحة التى تكافح من أجل إعادة توزيع الدخل والوصول إلى القطاعات الأفقر من المجتمع ومثل هذا التحالف فى التحليل الأخير يجب أن يشمل المشاركة الطواعية المتحمسة للعمال والفلاحين، ومن الطبيعى أن يكون العنصر الثالث فى هذا التحالف هو الجماعات الطلابية ومثل هذا التحالف ليس من السهل تشكيله فكثيرًا ما يتطلب حركة ذات أساس جماهيرى عريض لتعبئة طاقات الشعب وفى ظل هذا المناخ السياسى سوف يحدث تعديل فى هيكل الانتاج والتوزيع والاستهلاك يهيىء المناخ لإستنباط تكنولوجيا جديدة من المواد الأولية والمهارات المحلية، وتكنولوجيا الأهالى ومن المحتمل أن تظهر بعض الامكانيات التجارية الجديدة فى الأوانى والقدور والدراجات أو السلع الاستهلاكية البسيطة بين البلاد النامية نفسها، إذ أن هذه تقوم بتطوير اسلوب حياة جديد ونابع من الأهالى وأكثر اتساقًا مع فقرها. إذا نظرنا إلى هذه الآراء نلحظ أن الفكرة الأساسية هى أن استراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية تشكل أساسًا اقتصاديًا من خلاله يمكن للمجتمع أن يستعيد قدراته على التطور من داخل بنيته وتكوينه الخاص وليس من داخل تكوينات خارجية، باختصار شديد يتلخص مضمون كل هذه التصورات فى تصور أساسى مفاده احلال طبقة محل طبقة أخرى أى بناء الاشتراكية لأن الرأسمالية فى حالة البلدان النامية تؤدى إلى التبعية واقتطاع الفائض الاقتصادى، لذلك فالتنمية من الناحية النظرية تعنى بناء الاشتراكية أولاً، ثم انتصار الاشتراكية على قوى رأس المال فى بلدان المراكز ثانيًا، ثم تنفيذ استراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية ثالثًا وأخيرًا. واضح هنا أن استراتيجية الاعتماد على الذات فى ضوء هذا التصور تبدو كما لو كانت نموذج جاهز للتشغيل الفورى بمجرد القضاء على قوى الاستغلال فى الداخل والخارج، والحقيقة أن هذا التصور لنا عليه بعض الملاحظات نطرحها من خلال وجهة النظر التالية:

إذا كانت استراتيجية التنمية تعنى تحديد خطوط التحرك التى بمقتضاها ينتقل المجتمع من حالة التخلف إلى التنمية فما هى الخطوط التى تعتمدها

استراتيجية الاعتماد على الذات؟ للإجابة على هذا التساؤل نشير فى البداية أن الاستراتيجيات السابقة لم تحقق الأهداف المرجوة لأنها كانت معتمـدة علـى الخارج، وقد تبين من الفصل الخاص بعرض نظرية التبعية أن الموقف العـام الذى فرض تنفيذ استراتيجيات الاعتماد على الخارج.. أعنى استراتيجية احلال الواردات والتصنيع للتصدير أن البلدان النامية بعد حصولها على الاسـتقلال السياسى بعد الحرب العالمية الثانية بدأت التفكير فى التنمية وتنفيذ استراتيجيتها تحت تأثير بنية مادية وفكرية موروثة تمثلت فى وجود قطاعين فى الاقتصـاد يقابلهما تصورات وأنماط من التفكير والسلوك أحدهما تقليدى والآخر حـديث وقد تصورت أن التنمية تعنى تغلغل نفوذ القطاع الحديث وامتداده وانتشـاره على حساب القطاع التقليدى لكى تتمكن فى النهاية من ايجاد خلـق المجتمـع الحديث الذى يمثل صورة متكررة من النموذج الغربى. وقد بدا هذا النمـوذج منطقيًا ويمثل فعلاً التنمية لأنه يستند إلى تركيبة أو تصميم معين لمجتمع يتميز بأن أقلية من الفلاحين تستطيع أن تطعم أكثرية السكان الذين ينخرطـون فـى الأنشطة الصناعية والتجارية بالمدينة. هذا الشكل من المجتمع بالضرورة لابد أن يكون هو الشكل الحضارى الذى يطرحه العصر الحديث، وقد بدا أنه ليس هناك من يختلف على هذا التصور الاقتصادى والتكنولوجى للمجتمع فالتنميـة هى القدرة على تشكيل المجتمع وفق هذا التصميم وهو تصـميم أو أنمـوذج محايد لا يتأثر بطبيعة الأيديولوجية سواء أكانت اشـتراكية أو رأسـمالية لأن المجتمعات الاشتراكية (سابقًا) بذلت كل الجهود لكى تصل بمجتمعاتها إلى هذا الشكل الحديث. لكن الإشكالية أن البلدان النامية فهمت الحداثة بالمعنى الفنـى أى المعنى الاقتصادى والتكنولوجى، بالمعنى الذى هو ناتج الحداثـة ولـيس الحداثة ذاتها وقد كشفت هذه النظرية بوضوح هذه الإشكالية.. أعنـى كشـفها للإستراتيجيات التنموية التى اعتمدت على ناتج الحداثة وكيف أدى بهـا هـذا الاعتماد إلى الوقوع فى التبعية وتراكم مشكلاتها بدلاً من ايجاد حلول لها. من هنا فإشكالية التنمية تكمن بالدرجة الأولى فى طريقة التفكير وليست فى الأفكار

لذلك فإذا كانت التنمية تعنى التحديث، فالأخير لا يعنى النموذج الغربى، فهــذا النموذج لا يمثل الحداثة ولكنه ناتج الحداثة. فالأخيرة ليست أكثر من طريقــة للتفكير تعتمد العلم لا الخرافة، تعتمد المشاركة السياســية لا قهــر الجمــاهير واستبعادهم لذلك فى تقديرنا تتميز رؤية محبوب الحق بالشــمول إذ انتبــه أن استراتيجية الاعتماد على الذات ترتبط أشد الارتباط بتشكيل تحالف سياسى من جماعات مصالح كمدخل لتعديل هيكل الانتاج والاستهلاك والتوزيع. ومن ثــم انبثاق أو استنباط التكنولوجيا الحديثة أو على حد تعبيره تكنولوجيا الأهــالى، وهذه الفكرة تعنى ضرورة خلق حركة ديمقراطية واسعة تعيد أســس البنــاء الفكرى والثقافى والسياسى لمجتمعات العالم الثالث حتى يمكنها ابتكار الأنماط التكنولوجية الملائمة لتطورها. باختصار الحداثة طريقة فى التفكير من خلالها يستعيد المجتمع قدرته على التأمل والإبداع لا الركون إلى منهج الاتباع الــذى يعنى إما النقل الحرفى من الماضى التراثى أو التماهى بــالنموذج الغربــى، والاعتقاد بأن النقل يحقق الحلول السريعة لكل المشكلات، ربما عبر عن هــذا الادراك فى العالم العربى العديد من المفكرين والفلاسفة أصحاب المشروعات الفكرية التى تناولت العقل العربى وتاريخه وآليات تشغيل هذا العقل، فقد اعتقد أصحاب هذه المشروعات أن إشكالية التنمية ليست فى الاقتصــاد والسياســة والطبقات والمشروعات والبرامج والاستراتيجيات، لكن الإشكالية تكمــن فــى الآلة التى تنتج، كل هذه الأمور والقصد هنا العقل ذاته، فأخذوا يبحثــون فــى اتجاهات التراث والمعاصرة عن مكمن الخلل الذى يحول دون تحقيق الفعــل التنموى الذى ينهض بالمجتمع فعلا ومن ثم التفتيش فى مصادر القوة الذاتيــة التى بواسطتها يمكن أن تتحقق التنمية. فــى ضــوء هــذا أرى أن مكونــات استراتيجية الاعتماد على الذات لابد أن تنطلق من فكرة أساســية مفادهــا أن الذات ليست فقط الموارد من ناحية الكم والكيف، لكن بالاضافة إلى ذلك هــى الشخصية والموروث الثقافى الذى يشكل النظرة إلى الذات وإلى الآخر، كذلك الذات هى مجموعة العلاقات التى تنخرط بها مع الآخرين، فالموقف التنمــوى

المعتمد على الذات هو ذلك الذى يقضى على الانقسامات والتناقضات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بوعى الذات لذاتها وتحديد اختياراتها فى ضوء هذا الوعى الذى يعكس الشروط المادية للواقع، فوعى الذات بذاتها يعنى التطور من داخل بنيتها من خلال اجراء النقاش والجدال وكسر الثوابت التى تبدو معوقة. بعبارة ابسط لا يمكن أن تتشكل إرادة التنمية إلا بالوعى العميق بمشكلات التنمية، والوعى بالمشكلات مسألة لا يمكن أن يدعيها أحد لأنها مشروطة بتوافر مناخ ديمقراطى حقيقى يسمح باظهار المتناقضات التى تختبر قدرة المجتمع على التفكير وإبداع الحلول، وأقول هنا المجتمع بمعنى ميدان الممارسات الفعلية التى تحتوى على تناقضات غير عدائية يسعى أطرافها لوضع حلول لها فى ظل مناخ ديمقراطى. لكن الإشكالية هنا هى وجود تناقض عدائى بين المجتمع ككل أى بين مجمل طبقاته وبين قوى رأس المال فى بلدان المراكز، هذا التناقض العدائى هو الذى يفسر التناقضات الاجتماعية فى الداخل وهى تناقضات ناتجة عن محاولات تكييف المجتمع لاستراتيجيات رأس المال فى بلدان المراكز وهى محاولات لا تخلو من استخدام البلدان الأخيرة وسائل التخويف من آلات الحرب الجهنمية فأى محاولة للخروج عن خط التبعية يقابلها التهديد ونشر حالة من الذعر بين صفوف شعوب البلدان النامية لاجبارها على قبول التناقضات وانتزاع الفائض الاقتصادى منها. من هنا لا أميل كما تميل نظرية التبعية إلى الاعتقاد بأن هناك تحالف طبقى بين رأس المال فى الأطراف ورأس المال فى بلدان المراكز، فهو تحالف إن جاز القول اضطرارى أى أنه لايخلو من تناقض موضوعى بين رأس المال فى الأطراف ورأس المال فى المراكز، لكن رأس المال فى الأول لا يمكنه مواجهة التناقض نظرا لغياب التنظيمات السياسية المعبرة عن مصالح بعض أجزاء من رأس المال من ناحية وقوى العمل من ناحية أخرى. من هنا يمكن مع التطور الديمقراطى تشكيل تحالف بين هذه القوى داخل بلدان الأطراف خاصة تلك البلدان المهيأة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا لإقامة مثل هذه التحالفات

المعادية بطبيعتها لرأس المال فى المراكز. عندئذ يمكن القول بأنه قد حان البدء لتنفيذ استراتيجية الاعتماد على الذات، إذ تنجز هذه التحالفات الديمقراطية مهمة مزدوجة: الأولى: إيجاد المكونات اللازمة لاستراتيجية الاعتماد على الذات والتخلص التدريجى من التبعية، فعندما تتشكل هذه التحالفات وتكتسب كل المصداقية ليس من المتوقع أن تقف قوى رأس المال فى المراكز لكسر هذه التحالفات لأنه فى سياق تشكيلها فى بلدان الأطراف، من المتوقع أن يحدث تفكيك للتحالفات داخل بلدان المراكز ذاتها أعنى بين رأس المال والعمل. من هنا يتخذ الصراع أبعادًا دولية ليس بين نظامين أحدهما هو النظام الاشتراكى والآخر هو النظام الرأسمالى، لكن بين نوعين من القوى أحدهما هى القوى الديمقراطية المحلية والدولية الأخرى وهى القوى المعادية للتطور الديمقراطى التى تتخذ أيضًا الطابع الدولى. فى سياق هذا الصراع يمكن للإقتصاد والموارد أن تفلت من سيطرة الشركات المتعدية الجنسية ويفرض وضع يعاد فيه أشكال توزيع الثروة على المستوى العالمى والمحلى، وبالتالى يمكن التخلص تدريجيًا من قانون القيمة، وعلاقات السوق بما تنطوى عليه من استلاب سلعى ليحل أسلوب فى التبادل يجعل العمل هو المعيار الأساسى للقيمة لا علاقات السوق، إلا أن هذا الموقف مشروط بتكوين التحالفات الديمقراطية المحلية والدولية، لكن هذا الأمر لازال طريقه طويل.

الهوامش

١- إسماعيل صبرى عبد الله، استراتيجية التكنولوجيا، بحث مقدم إلـــى المـــؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين العرب، القاهرة، مارس ١٩٧٧، ص ٥٣٠.

٢- سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سيسولوجية للتنمية فى العالم الثالث، بحث مقدم من أبحاث ومناقشات المؤتمر السنوى الثانى للاقتصاديين المصـــريين، القـــاهرة ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧، ص٨١.

٣- سعد الدين إبراهيم، نفس المرجع.

٤- إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمى جديد، مرجع سابق، ص ٩٦.

٥- محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئـــة المصـــرية العامـــة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٨٢.

الباب الثاني

دراسات فى علم اجتماع التنمية

الفصل الأول

الاتجاه نحو نقل التكنولوجيا دراسة استطلاعية لبعض العاملين فى المصانع بالجماهيرية العربية الليبية

١- إشكالية الدراسة:-

تطرح قضية نقل التكنولوجيا فــى إطــار إحــداث التنميــة الإقتصــادية والإجتماعية للبلدان النامية، وبالفعل ونتيجة لهذا التفــاؤل تــدفقت العناصــر التكنولوجية إلى البلدان النامية لشق طريقها نحــو إحــداث التنميــة.[1] مــن المعروف أن الجماهيرية العربية الليبية من المجتمعات التى تتبع سياسة نقــل التكنولوجيا، وهو الأمر الذى يعنى تدفق الكثير من عناصرها، وهى عبارة عن سلع تدخل فى نطاق الإنتاج المباشر كالالآت والمعدات.. إلخ، ويطلق على هذا النوع من السلع "الإنتاجية" أو "الإستثمارية".

أما النوع الآخر فهو السلع الإستهلاكية التى تدخل فى نطــاق الاســتهلاك المباشر الترفى أو الضرورى. الحقيقة أن هذا التقسيم للســلع بــين "إنتاجيــة" و"إستهلاكية" يخفى حقيقة مؤداها أنها جميعًا سلع إستهلاكية تقتطع من دخــل المجتمع، هذا بالإضافة إلى أنه يمكن اعتبــار العمالــة الوافــدة إلــى أرض الجماهيرية نوعًا من نقل التكنولوجيا.

إذا نظرنا إلى هذه العمالة من زاوية أنها تجسد مهارات وخبرات تتطلبهــا البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.فإن هذه النظرة قد تثير مشكلة مؤداها:إذا كان هدف الدراسة هو التعرف على الإتجاهات السائدة نحو نقل التكنولوجيــا فالعناصر التكنولوجية هنا عبارة عن ســلع جامــدة "إســتهلاكية" و"إنتاجيــة"

وخبرات ومهارات تتجسد فى القوة العاملة الوافدة إلى أرض الجماهيرية.

إلا إننا فى الحقيقة لا نميل إلى دراسة هذا الجانب رغم إتصاله بموضوع الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا حتى لا تختلط الأمور وتبعدنا عن الموضوع الأساسى للدراسة. لذلك سنكتفى فقط بالتركيز على الإتجاه نحو الموضوعات الجامدة (أى العناصر التكنولوجية المتجسدة فى السلع الإنتاجية والإستهلاكية) فالمفترض فى هذه السلع وخاصة "الإنتاجية" أن تضيف إلى ثروة المجتمع فهى وإن كانت تقتطع من هذه الثروة على المدى القريب، لكن على المدى البعيد تضيف إلى الثروة لأنها كما يقال "سلع إستثمارية"، هذا بالإضافة إلى أن الهدف من استخدام وتشغيل هذه السلع هو التنمية.

من هنا فدراسة الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا هو فى نفس الوقت دراسة للإتجاه نحو التنمية السائدة.

٢- أهداف الدراسة وأهميتها:

ما أهمية هذه الدراسة؟ أو لماذا تجرى هذه الدراسة؟

١- تحاول الدراسة أن تكشف عن التصورات المطروحة من قبل بعض الأفراد عن التنمية والتكنولوجيا، والشروط التى أنتجت هذه التصورات وأعادت إنتاجها.

٢- تدخل دراسة الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا فى الجانب الإجتماعى من الظاهرة، والمعروف أن هناك ندرة فى الدراسات المتعلقة بهذا الجانب بالقياس إلى وفرة الدراسات التى تناولت الجانب الإقتصادى والقانونى والسياسى من الظاهرة.

٣- قد يفيد تحليل بيانات هذه الدراسة فى الإجابة على سؤال مفاده هل التنمية تعنى مجرد تعديل أو تغيير لهياكل المجتمع ومؤسساته وأساليب التفكير والوعى السائدة فيه، بهدف زيادة معدلات الإنتاج وتحقيق الرفاهية للإنسان

وزيادة معدلات الدخل الفردى والقومى؟ أم أن التنمية لها معنى أبعد من ذلك المعنى الإقتصادى الذى ينظر إلى الإنسان بوصفه كائنًا إقتصاديًا فقط. والقصد من المعنى الأبعد هو: أى القيم يعيش من أجلها الإنسان؟ بعبارة أخرى هل سمة التقدم والتخلف تقاس بالمعايير التكنولوجية والإقتصادية فقط؟ أم أن هناك معايير أخرى أوسع وذات إعتبار أهم؟ فالدراسة تبحث عن طريق الممارسة الميدانية فى المعايير التى يطرحها أفراد العينة.

٤- إختبار الفكرة القائلة بأن التكنولوجيا ليست مجرد عناصر محايدة، إنما ترتبط بأصول إجتماعية وثقافية وأوضاع إقتصادية، فنقل العناصر التكنولوجية إنما يعنى هنا نقل ظروف وأوضاع المجتمع الذى أنتجها وأبدعها وهو أمر بالطبع لا يحدث[٢] لذلك يرتبط بعملية النقل حدوث إختلالات إقتصادية وإجتماعية وثقافية، تحاول الدراسة أن تتعرف على هذه الإختلالات من خلال دراسة الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا[٣].

٥- التعرف على الأفكار المرتبطة بالتكنولوجيا الشعبية أو التقليدية أو الأقل تطورًا وإمكانية تطوير هذه التكنولوجيا فى إطار إندماجها وتفاعلها مع الأحدث من العناصر التكنولوجية التى يتم نقلها لأن خطورة عدم تحقيق الدمج والتفاعل بين ما هو قائم من تكنولوجيا حديثة وتكنولوجيا تقليدية أو شعبية من أجل إيجاد أو خلق التكنولوجيا الملائمة هو وقوع المجتمع فى أسر الإزدواجية الإقتصادية والإجتماعية بل والثقافية – الأمر الذى يعنى حدوث توترات وصراعات وإنقسامات إجتماعية وطبقية وتفتيت وتفكك المجتمع إلى غير ذلك من الخصائص التى تميز البلدان النامية [٤].

قد تبدو هذه الأهداف طموحة أكثر ما يجب وأكثر مما تحققه دراسة واحدة، لكن الفكرة من طرح هذه الأهداف هو وضع إطار عام لإشكالية الدراسة لإظهار العلاقات والروابط بينها وبين الإشكاليات الأخرى.

٣- **مفاهيم الدراسة:**

بداية، يمكن صياغة إشكالية الدراسة فى السؤال التالى:

ما الإتجاهات السائدة نحو نقل التكنولوجيا فى الجماهيرية العربية الليبية؟

إذ تأملنا هذا التساؤل نلحظ أن هناك مفهومان أساسيان هما: مفهوم الإتجاه ومفهوم نقل التكنولوجيا، فما هو التحديد النظرى والإجرائى لكل منهما؟

أولاً: التحديد النظرى لمفاهيم الدراسة:

١- **مفهوم الإتجاه:** تعرض مفهوم الإتجاه إلى العديد من التعاريف التى يمكن عرضها على النحو التالى:

أ- "هو ميل الفرد للإستجابة بشكل إيجابى أو سلبى تجاه مجموعة خاصة من المثيرات"

ب- يعرف "البورت" الإتجاه بأنه "حالة من الإستعداد أو التأهب العصبى والنفسى تنتظم من خلاله خبرة الشخص وتكون ذات توجيه تأثيرى أو دينامى على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التى تستثيرها هذه الإستجابة "

ج- الإتجاه هو "تنظيم مستمر للعمليات الإنفعالية والإدراكية والمعرفية حول بعض النواحى الموجودة فى المجال الذى يعيش فيه الفرد "[٦]

د- "عبارة عن استعداد نفسى أو تهيأ عقلى عصبى متعلم للإستجابة الموجبة أو السالبة نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات أو مواقف أو رموز فى البيئة التى تثيرها هذه الإستجابة".

إذا تأملنا هذه التعريفات نلحظ أن مفهوم الإتجاه يتضمن فى الأساس علاقة بين طرفين أحدهما هو الذات والآخر هو الموضوع، ونتيجة لتفاعل الذات مع الموضوع يتكون الإتجاه، بمعنى أن الذات تتشكل عقليًا ووجدانيًا وسلوكيًا

بموضوع الإتجاه، إلا أن هذا التشكيل لا يعنى أن الذات فارغة، والموضوع هو الذى يقوم بملئها، فالذات قبل أن تصطدم بالموضوع كانت لها بنية عقلية ووجدانية وسلوكية تمثل الأساس أو المحدد لأسلوب التفاعل، والأكثر دقة أن نقول هنا أن هذه البنية هى التى تحدد الإستجابة نحو الموضوع.

من هنا فنحن نميل إلى تحديد الإتجاه بوصفه "إستجابة" لأن كلمة "الإستجابة" توضح أن هناك بنية للذات قبل أن تصطدم بالموضوع وأن هذه البنية هى المحددة لإسلوب التفاعل وتشكيل الإتجاه. من هنا فالتعرف على الإستجابة نحو نقل التكنولوجيا بحسبانها موضوعًا هو جوهر ما تهدف إليه دراستنا ومادام الهدف هو دراسة الإستجابة فمعنى هذه الدراسة هو أننا نركز على ثلاثة جوانب هى الجانب المعرفى والجانب الوجدانى والجانب السلوكى، أى أننا نقوم بدراسة الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا من خلال التركيز على هذه الجوانب التى تشكل مضمون الإتجاه ومعناه.

إذا كانت بنية الإتجاه تتكون من ثلاثة جوانب، فالسؤال المطروح هنا: ما العلاقة بين هذه الجوانب؟ وهل لابد للجانب المعرفى والوجدانى أن يؤثر فى السلوك العملى؟ الإجابة قد تكون بالإيجاب أو السلب، فبالرغم من أن هناك علاقات متفاعلة بين الجوانب الثلاثة من الإتجاه، إلا أن هذا لا يعنى أن الإتجاه يرتبط بالسلوك على نحو دائم، فالسلوك كما يخضع لمكونات داخلية (معرفية ووجدانية) يخضع أيضًا لظروف وأوضاع العالم الخارجي. معنى هذا أن السلوك يعكس الإتجاه فى حالة توافق المكونات الداخلية مع المكونات الخارجية.

٢- مفهوم نقل التكنولوجيا:

تبين من المفهوم الأول أن الإتجاه إذا كان ينطوى على الإستجابة لموضوع ما، فهذا الموضوع فى دراستنا هو نقل التكنولوجيا. معنى هذا وفى ضوء مفهوم الإتجاه أن نقل التكنولوجيا موضوع له ثلاثة جوانب هى الجانب المعرفى والجانب الوجدانى والجانب السلوكى، وقبل أن نخوض أكثر فى هذه

النقطة من المفيد أن نتناول التحديد النظرى لمفهوم التكنولوجيا ونناقش إشكالية النقل من مجتمع إلى آخر ثم ننتقل بعد ذلك إلى مناقشة إشكالية العلاقة بين مفهوم الإتجاه ومفهوم التكنولوجيا ونقلها.

مفهوم التكنولوجيا من المفاهيم غير المتفق عليها، إذ تشعبت حولها الأراء، ومن المفيد هنا أن نستعرض بعض التعريفات التى وضعت لهذا المفهوم أو المصطلح:

١- التعريف القاموسى لمصطلح التكنولوجيا: يعرف قاموس اكسفورد مصطلح التكنولوجيا بوصفه يتضمن كلمتين: الأولى Techno وتعنى فن، والكلمة الثانية Logy وتعنى علم والمصطلح باللغة اليونانية يعنى الدراسة العلمية للفنون بنوعيها البحث والتطبيق والمصطلح يتضمن بداخله إرتباط العلم بالتكنولوجيا[٩]

٢- يعرف الفيلسوف الامريكى[١٠] "جون ديوى" التكنولوجيا بقوله: "التكنولوجيا تعنى جميع الفنون التى توجه نشاط الطبيعة والإنسان وتشبع الحاجات الإنسانية".

٣- عرفت منظمة اليونيدو التكنولوجيا بأنها: "المعرفة والخبرات والمهارات الواجب توافرها لإنشاء وإقامة مؤسسات لهذا الغرض"[١١].

٤- فى كتابه "الموجز فى الإقتصاد السياسى" يشرح "ليونتييف" الظاهرة التكنولوجية عن طريق إرتباطها بالإنتاج وإرتباط الاثنان معًا بسياق اجتماعى من خلال الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتبادل، ففى هذه العمليات يظهر البناء الطبقى وصراع المصالح بداخله.

إذا نظرنا إلى هذه التعاريف الموضوعة عن مفهوم التكنولوجيا نلحظ إنها تؤكد على جانبين أحدهما الجانب الفنى ويتكون من عناصر مادية وأخرى لا مادية، الأولى هى التى تتمثل فى الالآت والأدوات.. إلخ والثانية تتصل بالقدرة على إبداع وتشغيل وصيانة العنصر المادى.

أما الجانب الآخر وهو الجانب الإجتماعى ويتضح هذا الجانب بالتحديد فى التعريف الأخير (تعريف ليونتييف) إذ نفهم من هذا التعريف أن عملية الإبداع

التكنولوجى لا تتم فى فراغ أو دون مقدمات مسبقة، فالإطار الأول هو الإنتـــاج، والأخير لا يتواجد دون مقدمات، فهو بدوره يتواجد فى إطار أوسع هو المجتمـــع ولما كان الأخير عبارة عن جماعات وطبقات إجتماعية منقسمة بفعل الملكية كان لابد للأخيرة أن تنعكس فى سياسات الإنتاج والتكنولوجيا والتوزيع والإســتهلاك وهو الأمر الذى يعنى أن الجوانب الإقتصادية ليســت خالصـــة أو محايـــدة أو منفصلة عن أبنية المجتمع السياسية والأيديولوجية.

بالرغم من إعتقادنا أنه ليس هناك تعارض بين الجانـــب الفنـــى والجانـــب الإجتماعى فى تحديد مفهوم التكنولوجيا، فالجانبان مكملان، إلا أن هذا الأمـــر يثير تساؤلاً مفاده أيهما يحدد الآخر؟ الجانب الفنـــى هـــو المحـــدد للجوانـــب الإجتماعية؟ أم أن النقيض هو الصحيح؟ يلحظ المتأمل فى الفكر التنمـــوى أن هناك إجابتين على هذا التساؤل:

الإجابة الأولى:(١٣) تطرحها مدرسة التحديث إذ ترى أن التكنولوجيا ظـــاهرة فنية محايدة قابلة للنقل من مجتمع إلى آخر، وهى حينما تنتقل تفـــرض ثقافة تتلائم معها وتساعد على خلق أوضاع إجتماعية تناســـبها. لـــذلك فالبلدان النامية إذا ما أرادت أن تتقدم أو تتجاوز حالة التخلف الإقتصادى فإن عليها أن تنقل التكنولوجيا من البلدان الأكثر تقدمًا.

تعرضت هذه الإجابة إلى نقد حاد مؤداه أن هذه الرؤيـــة تختـــزل الظـــاهرة التكنولوجية فى جانبها المادى الملموس الذى يتمثل فى ناتج التكنولوجيا أو السلع التكنولوجية لا التكنولوجيا ذاتها، فهذه الرؤية تخلط بين التكنولوجيـــا والإنجـــاز التكنولوجى، فالأخير قابل للنقل، لكن الأول غير قابل للنقل، لأنه يحتوى علـــى عناصر إدارية وثقافية أو ما يسمى بالتكنولوجيا الناعمة، وهى تتصل مباشـــرة بالخصوصية الإجتماعية والثقافية للمجتمع الذى أنتجها أو أبدعها.

ولتأكيد هذا الإنتقاد وإظهاره بشكل واضح، ورصدت العديد من الدراســـات نتائج نقل التكنولوجيا وهى سلبية لا تتناسب مع أوضـــاع البلـــدان الناميـــة،إذ

تتطلب التكنولوجيا المنقولة سوق واسعة،قوى شرائية مرتفعـــة، قـــدرة علـــى التشغيل والصيانة، فضلاً عن عدم ملائمة الظروف المناخية، هذا بالإضـــافة إلى أن التكنولوجيا المنقولة كانت وسيلة فعالة لإبتزاز ثروة المجتمع الذى يقوم بنقلها وتوريطه فى مشروعات لا تتهيأ أوضاعه على القيام بها بالإضافة إلـــى تقسيم المجتمع وتفكيكه إقتصاديًا وإجتماعيا.

الإجابة الثانية: فى ضوء هذه الإنتقادات ظهرت الإجابة الثانية كرد فعل لخطأ السياسات الناجمة عن النظر إلى التكنولوجيا بوصفها ظاهرة فنية محايدة وهو خطأ منهجى مطلوب تصحيحه، فالتكنولوجيا كائن إجتمـــاعى فـــى الأساس، فالآلة ليست مجرد عنصر مادى جامد، إنما هى فـــى الحقيقـــة جزءًا من النسيج الإجتماعى والثقافى للمجتمع الـــذى أنتجهـــا، وإذا مـــا انتقلت هذه الآلة إلى مجتمع آخر ذو تركيب نـــوعى مختلـــف، تصـــبح أجنبية تمامًا، لا تستطيع أن تتفاعل مع المجتمع، وتصـــبح جـــزءًا مـــن نسيجه. إلا أن هذا لا يعنى أن نقل التكنولوجيا شىء مرفوض، أو خطأ بشكل مطلق، لكن لكى يكون لنقل التكنولوجيا الفاعليه لابد مـــن تـــوافر شروط أهمها أن تتواجد القاعدة المعرفية، والإجتماعية، والثقافيـــة التـــى تتفاعل مع العناصر التكنولوجية المنقولة. إذ يعنى هذا التفاعل من الناحية الإقتصادية: الإضافة إلى ثروة المجتمع لا الإقتطاع منها وتهميش الجـــزء الأعظم منه، ودفعه إلى مصيدة الفقر، والإنحراف، والتشوه الإقتصـــادى والإجتماعى. كما يعنى هذا التفاعل على المستوى الإجتماعى والثقافى أن المجتمع يعى ذاته، قادر على تحديد مشكلاته ووسائل واجـــراءات حلهـــا بالإستناد إلى العمل الجماعى المنظم. والقصد هنا أن المجتمع أصبح قادرًا على إفراز مؤسساته المعبرة عن مصالحه.

باختصار شديد تتلخص الإجابة الثانية فى فكرة مفادها: أن حـــل إشـــكالية التكنولوجيا يكون فى إطار مشروع إجتماعى يستوعب مجمل الفئات والطبقات الإجتماعية.

٣- الإطار الإجتماعى والثقافى للمجتمع الليبى.[١٤]

بما أن الدراسة تطبيق على المجتمع الليبى، فالضرورة تقتضى التعـرف علـى الإطار التاريخى العام للأبعاد الإجتماعية والثقافية للمجتمع الليبى، إذ يمكن تلخيص هذه الأبعاد فى:

١- يلحظ القارىء لتاريخ ليبيا الإجتماعى أن المجتمع لا يتكون من طبقـات فأساس تكوين المجتمع هو القبيلة، فالعلاقات بين أفراد المجتمع تقوم علـى هذا الأساس. فعلاقات الملكية يحددها المتغير القبلى:ملكية الأرض منذ الفتح الإسلامى لم تكن ملكية فردية أو خاصة، بل كانت ملكًا جماعيًا للقبيلة وفق ما يعرف بنظام الأراضى المشاع وبموجب هذا النظام كانت أراضى القبيلة الواحدة تقسم إلى قطع يقوم شيخ القبيلة مع أعيانها بتوزيع هذه الأراضـى سنويًا على عائلات القبيلة آخذين بعين الإعتبار مجموعة مـن الضـوابط ككبر أو صغر العائلة، وتتداول العائلات عادة فيما بينها أراضى القبيلة فى كل سنة دون أن يكون لعائلة معينة أرض محددة دائمًا. لكن هذا النظام أخذ فى التفكك والإنحلال عندما بدأ الأتراك فى تطبيق قانون الأراضـى لعـام ١٨٥٨ وجمع الضرائب بشكل فردى وتطبيق قانون تسـجيل الأراضـى، فبمقتضى هذا القانون الأخير قسم الأتراك الأراضى على أساس صلاحيتها الزراعية تقسيمًا متساويًا بين جميع عائلات كل قبيلة.

إذا توقفنا هنا لمناقشة أهمية الإجراءات التركية لتعديل علاقات الملكية نلحظ أمرين أولهما: أن الاجراءات التركية كانت تستهدف ضرب التنظيم القبلى لكى تخضع موارد البلاد وثرواتها إلى السلطات التركية. ثانيهما أن تعديل علاقات الملكية لم يسفر عنه ضرب التنظيمات القبلية كما لم يسفر عنه تكوين طبقـة محلية من كبار ملاك الأرض الزراعية كما كان الحال فـى مصـر والشـام فوجود هذه الطبقة يمثل مرحلة أعلى فى التطور الإجتماعى من المرحلة التى تتواجد بها علاقات الملكية القبلية وما ينجم عنها من تكوينات ثقافية معينة.

يناقش "على الحوات" بشكل أكثر تفصيلاً لماذا لم يتكون فى البلاد طبقة اجتماعية من كبار ملاك الأراضى الزراعية؟ ويرى أن الأسباب ترجع إلى ضعف السلطات التركية من ناحية ومن ناحية أخرى ضعف المدن الاقتصادية وابتعادها عن الريف واستقلال الأخير عنها الأمر الذى يعنى عدم تغلغل رءوس الأموال فى الريف هذا بالإضافة إلى أن السلطات العثمانية كانت حريصة على تصفية أى تراكم رأسمالى يمكن أن يحدث فغالبًا ما كانت تتم مصادرة رءوس الأموال بالقوة. أيضًا من الأسباب التى منعت تكوين طبقة من كبار ملاك الأرض الإستعمار الإيطالى فقد أنشأ مستعمرات زراعية للإيطاليين مع أن عادة المستعمر دائمًا أن يخلق طبقة محلية من أبناء البلاد ترتبط مصالحها بوجوده حتى بعد أن يتحقق الإستقلال الوطنى، لكن هذا الاجراء لم يحدث فى المجتمع الليبى، وربما تفسير ذلك هو الحفاظ على الوضع القبلى لما فيه من إنقسام وتوترات تضعف من كيان المجتمع وتعوق نهضته.

٢- فى ضوء هذا العرض الموجز يمكن أن نناقش بشيء من الإيجاز التكوين الثقافى الناجم عن هذه العلاقات، وفى البداية نقول أن هناك خصائص ثقافية تؤكد وحدة المجتمع الليبى وأخرى تعمل على روح الإنقسام وتشتت الولاء الإجتماعى والثقافى. فيما يختص بعناصر الوحدة فهى تتمثل بالدرجة الأولى فى الإسلام واللغة العربية، إذ تمثل العقيدة الإسلامية عنصرًا أصيلاً فى البنية الثقافية الليبية، وبالرغم من أن المجتمع الليبى أتصل بثقافات أخرى كثيرة من خلال التجارة والغزوات البحرية والإختلاط بالشعوب والجماعات المستقرة فى حوض البحر الأبيض إلا أن هذه الثقافات امتزجت بالثقافة العربية الإسلامية، ويؤكد " الحوات " أنه من الصعب على أى باحث إجتماعى أن يدرس المجتمع الليبى (الريفى والحضرى) دون أن يأخذ فى إعتباره الدين الإسلامى كقوة ثقافية وروحية شكلت جميع مظاهر الحياة الإجتماعية الليبية فى إطار من التأثر بالعناصر الثقافية الإفريقية والأجنبية.

أما العناصر الثقافية التى تؤكد روح الإنقسام فهى معروفة وقد رصدها

الكثير من الباحثين منها التمركز العام حول القبيلة والعائلة والتعصب لهـا، إذ يؤدى هذا التعصب إلى ضعف التماسك الإجتماعى العام (الروح الوطنيـة أو القومية) وتشتت الولاء الإجتماعى ويرتبط بهذه السـمة سـمة أخـرى هـى الإنطواء الإجتماعى، بمعنى أن الثقافة ترسم حـدودًا إجتماعيـة وثقافيـة لا يستطيع الفرد أن يخرج عنها بسهولة.لذلك يصعب نقل وتحويل الإنسان ودمجه فى الثقافة الوطنية العامة، هذا ناهيك عن إختفاء كل عناصر التجديد والإبداع فى الحياة الإجتماعية بل أن هذا الإنطواء خلق سمات وإتجاهات عقليـة فـى نفسية الفرد من أهمها كثرة الشك والإرتياب فى الغريب مهما كـان قريبًـا أو بعيدًا وضعف الثقة فى الآخرين بما فى ذلك مؤسسات الدولة نفسها.

٣- يمكن القول أن ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ قد ورثت كـل هـذه الأوضاع (الإنقسامية والوحدويـة) إلا أنها مثلت إلى حد كبير إمتداد للتيار الوحدوى من الثقافة، هذا بالإضافة إلى اتباعها سياسة تنموية تقوم على نقل العناصر التكنولوجية من خلال توظيف عائدات البترول فـى مشـروعات وبرامج تنموية عمقت من عملية الإتصال بين أفراد المجتمع بما يخدم وحدة المجتمع الوطنية والفكرية وفى نفس الوقت إضعاف القبلية، ولعل المظاهر التى تعكس هذا الإتجاه الوحدوى التغيرات التى حدثت فى المجتمع الليبـى كإتساع المدن وزيادة عدد السكان وظهور البرجوازية التجارية والنفطيـة والإدارية.معنى هذا من وجهة نظرنا أن المجتمع الليبى ينتقل أو هـو فـى الطريق إلى الإنتقال من مجتمع عشائرى قبلى ثقافة وتكوينًا إجتماعيًا وتقاليد إلى مجتمع حضرى تلعب فيه البرجوازية الدور الأكبر فى إدارته.

ثانيًا: التحديد الإجرائى لمفاهيم الدراسة:

بهذا الفهم النظرى المجرد لمفهوم الإتجاه ومفهوم التكنولوجيا ونقلها وكذلك بفهمنا عن طبيعة الإطار التاريخى للمجتمع الليبى ينبثق التساؤل التالى: كيف يمكن تشغيل هذه المفاهيم المجردة ميدانيًا؟ للإجابة على هذا التسـاؤل وجـدنا

ضرورة القيام بدراسة إستطلاعية بعد هذا التجهيز النظرى وكانت أهداف الدراسة محدودة تقتصر على الإجابة على بعض التساؤلات: ماذا يعنى مفهوم التكنولوجيا لدى الناس؟ ومفهوم نقل التكنولوجيا؟ ما الذى يجب أن يفعله المجتمع لكى يكون لنقل التكنولوجياالفاعلية؟ إلى آخره من التساؤلات المشتقة من القراءات النظرية وقد أفادت الدراسة الإستطلاعية فى حسم بعض النقاط التى يمكن طرحها على النحو التالى:

١- يصعب التوسع والتدقيق فى عرض قضايا نقل التكنولوجيا ودراستها على المستوى النظرى ثم دراسة الإتجاه نحو هذه القضايا فى ضوء جوانب الإتجاه التى تتضمن ثلاثة جوانب: معرفية ووجدانية وسلوكية، فالجانب الأخير بالتحديد لا يخص الناس أو أفراد العينة بل يخص بالدرجة الأولى صانعو القرار بتدفق العناصر التكنولوجية وقد يكون من المفيد هنا الاستشهاد بدراسة[١٥] حاولت أن تجيب على تساؤل مفاده لماذا يلجأ صانعو القرار فى البلدان النامية إلى استيراد الكم الهائل من العناصر التكنولوجية، وكانت الإجابة على النحو التالى:

أ- "صانعو القرار يرغبون فى استخدام نوعية معينة من التكنولوجيا لا تتوافر محليًا"

ب- الإعتقاد بأن عملية نقل التكنولوجيا أقل من تكلفة إنتاجها محليًا ". إلا اننا نجد إجابة على التساؤل المطروح أوسع وأكثر تفصيلاً وإيضاحًا يقدمها "إنطون زحلان" [١٦] فى دراسته "البعد التكنولوجى للوحدة العربية" إذ يقول:

"هناك ميزة كبيرة لإسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا هى أنها تتلائم بسهولة مع التوزيع القائم للمسئوليات الوزارية بمعنى انه إذا اقيم مشروع لحساب وزارة ما فإنه يكون معزولاً عن بقية قطاعات الإقتصاد ولا تكون هناك حاجة إلى تنسيق مختلف مراحل التخطيط لمشروع ما (مما قد يستغرق

عشر سنوات أو أكثر مع: النظام التعليمى من أجل إعداد القوى البشرية المدربة المطلوبة ومع الشركات الهندسية الوطنية بغية توسيع مهاراتها ومرافقها ومع المؤسسات الصناعية من أجل تنويع وتكامل الإنتاج، وهكذا فإن أسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا يجعل عدم التزاوج بين المؤسسات والسياسات ممكنًا، الأمر الذى يتيح إستيراد اللوازم والخدمات والقوى العاملة والمعدات بدون قيود وبصرف النظر عن امكانيات السكان أو الصناعات والمؤسسات القائمة. ويجرى تبرير هذا الإسلوب فى أغلب الأحيان بعدم قدرة البلاد وقت تنفيذ المشروع على توفير الخدمات التقنية والموارد المطلوبة".

إستمرارًا فى عرض وجهة نظره يناقش "زحلان" علاقة نقل التكنولوجيا باسلوب صناعة القرار، إذ يقول "النقل الخالى من التكنولوجيا ينطوى عادة على شخص واحد أو على مجموعة صغيرة من الأفراد ذوى صلاحية لإبرام العقود. أما حيازة التكنولوجيا فهى على العكس من ذلك تتطلب مشاركة واسعة النطاق من جانب عدد كبير من المؤسسات الوطنية التى لا تشترك عادة فى المعاملات التجارية. ومن شأن هذه المشاركة أن تطرح المشاريع تلقائيًا أمام النقاش العام. وعلى المنظمات العمالية والمهنية أن تدرس الكفايات التقنية المطلوبة وأن تخطط برامج محددة لتدريب الكفاءات الوطنية وقد يتعين على المختبرات الوطنية أن تعمد إلى تطوير مرافقها وكفاءتها لإجراء الإختبارات اللازمة، وعلى شركات الهندسة مهما كانت صغيرة أن تدرس الفرص التى يهيؤها المشروع وقد يتعين على المنظمات الأخرى أن تعمل على توسيع مرافقها. بعبارة أخرى فإن كل مشروع فى عملية نقل التكنولوجيا ينتج آفاقًا جديدة هائلة لإشتراك المؤسسات الوطنية ومن شأن غياب السياسات العامة لحفز إكتساب التكنولوجيا أن يؤدى إلى تجميد التطور فى الكفاءات والمؤسسات وإلى إنفصام تكنولوجى وعليه يصبح من المستحيل عمليًا الحصول على الفرص التكنولوجية المرتبطة بالمشروع عند إعتماد اسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا".

فى ضوء هذا آثرنا لتشغيل الدراسة الإقتصار على الجانب الأول من الإتجاه وإلى حد ما الجانب الثانى "أى البنية الوجدانية" التى تتصل بالإنفعالات والمشاعر نحو نقل التكنولوجيا. أيضًا وفى إطار صعوبة التوسع والتدقيق وجدنا أن دراسة الإتجاه تقتضى فعلاً أن نجرى دراسة لحالات محدودة ولتكن حالة مصنع أو ورشة تستخدم أنماط تكنولوجية متنوعة ونجرى مقارنات تستهدف التعرف على نصيب التكنولوجيا فى تشكيل البناء الإجتماعى والعقلى والنفسى للأفراد، فالتكنولوجيا هى درجة من درجات السيطرة على البيئة الإنتاجية والإجتماعية وطبيعى أن ترتبط هذه الدرجة من السيطرة بتشكيل بناء إجتماعى وعقلى معين إلا أن أجراء هذا النوع من الدراسات يتطلب قاعدة نظرية واضحة ودراسة حقلية طويلة المدى.

٢- فى ضوء هذه الصعوبات وجدنا أن الأنسب لإجراء الدراسة أو تشغيلها الأخذ بالتعريف التالى لنقل التكنولوجيا: التكنولوجيا هى مجمل السلع الإنتاجية والإستهلاكية التى تنتقل إلى المجتمع بحيث يصطدم أو يتعامل أفراد المجتمع مع هذه السلع سواء عن طريق العمل مع هذه السلع "إنتاجية" أو شراء هذه السلع واستخدامها (استهلاكية). المفترض أن هذه السلع تحدث تأثيرًا على عقلية المجتمع بحيث تعيد تشكيل إتجاهاته أو تصيغ إتجاهاته بصبغة معينة، والدراسة فى الحقيقة تحاول أن تتمحور حول هذا الهدف.

٣- أيضًا وفى ضوء الصعوبات السابقة، وفى ضوء التحديد الإجرائى لمفهوم نقل التكنولوجيا وجدنا أن التحديد الإجرائى لمفهوم الإتجاه يقتصر على الجوانب التالية:

أ - مفهوم التكنولوجيا لدى الفئات المستهدف دراستها.

ب- أسباب نقل التكنولوجيا.

حـ- شروط نقل التكنولوجيا.

د- دور العمالة الأجنبية فى نقل التكنولوجيا.

هـ- مفهوم التكنولوجيا الملائمة.

و- التعليم والتطور التكنولوجي.

ز- دور الإستثمار الأجنبى فى نقل التكنولوجيا.

ر- التكنولوجيا والفوارق الإجتماعية.

٤) منهجية الدراسة:

١- فى ضوء التحديد النظرى والإجرائى لمفاهيم الدراسة يتضح أن الفكرة الأساسية التى تحتكم إليها الدراسة هى أن التكنولوجيا المنقولة هى الموضوع الذى تتفاعل معه الذات ويتشكل من ثم الإتجاه، وكما أسلفنا القول لا يعنى هذا أن الذات قبل أن تتفاعل مع الموضوع كانت خالية أو فارغة من أى مضمون أو معنى بل على النقيض فالذات تتفاعل مع الموضوع وفقًا لبنية عقلية وفكرية وعقائدية ونفسية تميزها. وقد حاولنا من خلال الإطار التاريخى للمجتمع الليبى أن نتعرف على ملامح هذه البنية.

وفى تقديرنا أن ربط المفاهيم معًا يصيغ إشكالية عامة تحاول الدراسة أن تتحقق منها، مؤدى هذه الإشكالية:هل نقل التكنولوجيا إلى المجتمع الليبى أضعف من النزعة الفكرية والنفسية التى تؤكد روح القبلية (الإنقسامية) وقوى أو دعم من الإتجاهات الوحدوية أو الوطنية أو عمل على صياغة روح جماعية واحدة؟.

٢- بما أن التكنولوجيا هى الموضوع الذى تتفاعل معه الذات، فعلى أى أساس فكرى ومنهجى يمكن فهم وإستيعاب هذا التفاعل؟ من واقع تحديد المفاهيم يتبين أن الرؤية المنظمة لإشكالية التكنولوجيا ونقلها تنقسم إلى إتجاهين أحدهما يرى فى التكنولوجيا الأساس الحاكم لإحداث التغيرات الإجتماعية. أما الآخر فهو ينظر إلى التكنولوجيا بوصفها نتاج لهذه التغيرات. لذلك حينما نتعامل مع المادة الميدانية بالتحليل سوف نخضعها لهذا الفهم الذى

ينتظم بوضوح وتفصيل فى مدرستى التحديث والتبعية، فمن واقع دراستنا لأفكار المدرستين نطرح بعض الأفكار أو المقولات التى تساعد على فهم المادة الميدانية:

أ- عدم التعالى على التكنولوجيا التقليدية بإعتبار أنها تمثل رصيد المجتمع من المعارف والمهارات.

ب- من الخطأ الجسيم إهمال هذه التكنولوجيا والبدء بما هو أحدث فالمطلوب تطويرها بما يتوافق مع الحاجات الحقيقية للمجتمع من ناحية ومع منجزات العصر الحديث من ناحية أخرى.

ج- التأكيد على خصوصية المجتمع.

د- التأكيد على التنمية المعتمدة على الذات والحصول على تقدير ومكانة فى العلاقات الدولية.

هـ- نقل التكنولوجيا من البلدان الغربية هو مفتاح التنمية.

و- هدف التنمية هو الوصول بالمجتمع النامى إلى مستوى المجتمع الصناعى المتقدم صناعيًا وتكنولوجيا.

ز- أسباب التخلف التكنولوجى ترجع إلى أسباب تتصل بضعف التكوينات العقلية والثقافية لأفراد مجتمعات البلدان النامية.

٣- الخلاصة: هل إتجاه الأفراد يميل إلى مقولات مدرسة التبعية؟ أم يميل إلى مقولات مدرسة التحديث؟

٥- فروض وتساؤلات الدراسة:

فى ضوء العرض السابق للمنهجية يتبين أن الدراسة لا تختبر فروض إنما تسعى إلى تحقيق أهداف بسيطة تتلخص فى التعرف على مكونات إشكالية التكنولوجيا ونقلها كما هى مطروحة فى إتجاهات بعض الفئات الحضرية:

ولكى نصل إلى هذا الهدف تحدد الدراسة إطارًا للتحرك، يتلخص فى مجموعة من التساؤلات:

١- ماذا يعنى مفهوم التكنولوجيا لدى أفراد العينة؟

٢- ما أسباب نقل التكنولوجيا؟

٣- ما شروط نقل التكنولوجيا؟

٤- ما خصائص النمط التكنولوجي الملائم؟

٥- إلى أى مدى يمثل إرسال البعثات العلمية للخارج شرطًا للتطور التكنولوجي فى الداخل؟

٦- إلى أى مدى يمثل الإستثمار الأجنبى شرطًا للتطور التكنولوجى؟

٧- إلى أى مدى يمثل إصلاح النظام التعليمى شرطًا للتطور التكنولوجى؟

٨- هل الفوارق الإجتماعية هى أحد نتائج نقل التكنولوجيا؟

٦- أساليب وأدوات الدراسة:

أعتمدت الدراسة الأسلوب الإستطلاعى وإلى حد ما المسحى فالدراسة تستهدف التعرف على مكونات الإتجاه نحو العناصر التكنولوجية الحديثة سواء تلك التى تتصل بالإستهلاك أو الإنتاج. ومن الطبيعى أن يثير التعرف على هذا الهدف موضوعات تتصل بالتكنولوجيا التقليدية أو الموروثة أو حتى التكنولوجيات التى سبق نقلها منذ زمن مضى وأصبحت فى حكم التكنولوجيات القديمة أو الأقل تطورًا إن جاز التعبير وأيضًا موضوعات تتصل بالتعرف على شروط بناء نمط تكنولوجى يتناسب وأوضاع المجتمع الليبى. والدراسة تستهدف التعرف على كل هذه الجوانب ليس بصورة تفصيلية واضحة ومحددة ولكن بصورة إستطلاعية أملاً فى الوصول إلى متغيرات تصلح للإختبار والتدقيق فى دراسات أخرى أكثر تماسكًا وتحتكم إلى أساليب أكثر دقة. لذلك

لجأنا إلى إجراء المقابلات الإستطلاعية فى البداية مع حوالى عشرين حالة أو فردًا إلى أن تشكل لدينا بعض التساؤلات التى تستهدف الدراسة الإجابة عليها إلا أننا لم نشأ صياغة هذه التساؤلات فى إستمارة مقننة وأثرنا اسلوب المقابلة المقننة للحصول على بيانات كيفية، لكن حاولنا إضفاء الطابع الكمى عليها.

٧- عينة الدراسة:

أ- تم إختيار مائة فرد من الذكور والإناث بواقع خمسين لكل منهما من مصانع تتميز بالتنوع فى النشاط الإنتاجى ومن مناطق معينة (الزاوية - طرابلس - بن غشير - غريان).

ب- لم نراع فى اختيار العينة أن تكون خصائصها متجانسة اعتقادا منا أن الاتجاه نحو نقل التكنولوجيا لا يتحدد بهذه الخصائص التى تمثل متغيرات ثابتة أو محايدة، لكن يتأثر (أى النقل) بمتغيرات أخرى أشمل وأوسع نطاقًا تتصل ببناء المجتمع وتطوره التاريخى. بعبارة أخرى نقل التكنولوجيا كمتغير يحدث تأثيرات تتضاءل بجوارها الخصائص النوعية للأفراد (ذكر - أنثى - المهنة - الدخل.. إلخ)، ولإيضاح هذه الفكرة نقول على سبيل المثال قد يؤيد نقل التكنولوجيا اعتقادا فى فعالية النقل كل من الشخص (الأمى) والشخص الذى قد يكون متخصصًا فى أحد أنواعها. لكن هذا لا يعنى أن الخصائص النوعية ليس لها تأثير فى تشكيل الاتجاه إلا أن هذا التأثير قد يظهر فى مراحل أخرى من تطور الظاهرة.. على أية حال فالخاصية الوحيدة التى تدمج أفراد العينة فى كيان متجانس هى أنها جميعًا تصطدم بالعناصر التكنولوجية المنقولة من خلال العمل فى المصانع، فالمعروف أن العنصر التكنولوجى داخل التنظيم الصناعى يحدد إلى حد كبير نطاق التخصص وتقسيم العمل، والأخيران يمثلان عنصران بنائيان من عناصر التنظيم.

حـ- أوضحنا أن عدم التجانس (فى تقديرنا) لا يؤثر فى الاتجاه نحو نقل التكنولوجيا إلا أنه من المفيد أن نتناول خصائص العينة وذلك على النحو التالى:

١- تنتمى العينة إلى فئة معينة من فئات المجتمع الحضرى وهى العمال وإلى حد ما بعض فئات من الطبقة الوسطى "الحضرية" كالمهندسين والموظفين، والسمة المميزة لهذه الفئات هى احتكاكها اليومى بالتكنولوجيا المنقولة وتحديدًا تكنولوجيا الإنتاج والخدمات وكذلك تكنولوجيا الإستهلاك، وقد يثير هذا الأمر تساؤلاً مؤداه إلى أى مدى تتواجد الإتجاهات الإيجابية لدى هذه الفئات نحونقل التكنولوجيا؟ فالمفترض من الناحية النظرية أن تتميز هذه الفئات بالإحساس العميق بضرورة التنمية وحتميتها وإدراك الفوارق بين البلد النامى والبلد المتقدم صناعيًا وتكنولوجيًا.

٢- تتميز الأعمار السائدة لأفراد العينة بأن ٥٣% من ٢٠ إلى ٣٠ عام. ومن ٣٠ إلى ٤٠ عام تبلغ النسبة ٣٨%. أما عن المستوى التعليمى فالملاحظ هو عدم التجانس فى هذه الخاصية، إذ يبدأ بالأمى الذى لا يقرأ ولا يكتب وينتهى بالمؤهل العالى إلا أن المستوى التعليمى السائد هو "الإبتدائية" و"الإعدادية"، إذ تبلغ نسبة الإناث والذكور فى هذا المستوى ٤٨%. أما المرحلة الثانوية فالنسبة تصل إلى ٣٩%. أيضًا المهنة السائدة هى مهنة عامل،إذ تصل نسبتها من الذكور والإناث ٥٧% أما أصحاب الوظائف الإدارية (أى الموظفين) فتصل النسبة إلى ٣٩%.

الجزء الثانى: نتائج الدراسة الميدانية:

المتأمل فى الجزء السابق القائل بالإجراءات المنهجية للدراسة، يلحظ أن جوهر ما تسعى إليه الدراسة هو التحقق من تصور مؤداه أن نقل العناصر التكنولوجية إلى المجتمع الليبى قد خلق بنية من الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا تتميز بالتناقض بين طرفين:

الأول: تعميق الإتجاه الوطنى القومى المتطلع إلى الحصول على مكانة وتقدير بين الأمم وهو الأمر الذى يضعف تمامًا من الروح القبلية.

الثانى: تعميق الإتجاهات التابعة التى تتخذ من النموذج الغربى فى التنمية والثقافة نموذجًا مثاليًا تحاول إن جاز التعبير تقمصه.

للتحقق من هذا التصور نطرح نتائج الدراسة الميدانية على النحو التالى:

مكونات الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا:

١- مفهوم التكنولوجيا (*):

يتكون مصطلح التكنولوجيا من مقطعين أحدهما هو كلمة Techno وتعنى فن والأخرى Logy وتعنى علم، والمقطعين معًا يوضحان أن مصطلح التكنولوجيا يشير إلى القدرة على إيجاد الأداة أو الفن وهى ترتبط بإجراء البحوث العلمية. السؤال المطروح الآن: ماذا يعنى مصطلح التكنولوجيا لدى أفراد العينة؟ هناك معنى يكاد يجمع عليه أفراد العينة مؤداه أن مصطلح التكنولوجيا يعنى التطور والتقدم فى جميع مجالات الحياة: زراعة، صناعة، تجارة، ثقافة، سياسة.. إلخ.

إذا تأملنا هذا المعنى يمكن أن نخرج بالتحليل التالى:

١- التكنولوجيا بالمعنى الذى أورده أفراد العينة تعنى التقدم، وبما أن المجتمعات تنقسم إلى مجتمعات متقدمة وأخرى غير متقدمة، فالفارق إذن من وجهة نظر أفراد العينة بين المجتمعات يكمن فى الفروق التكنولوجية، فالتكنولوجيا هى العامل الأساسى المحدد لكل عناصر البناء الإجتماعى المتقدم أو المتخلف.

(*) يمكن الإستشهاد ببعض النصوص التى أدلى بها أفراد العينة. يقول أحد المهندسين: "التكنولوجيا تعنى تطوير الأساليب العلمية المساعدة فى إعداد الحياة اليومية فى جميع المجالات من القديم إلى الحديث ".
أيضاً يقول أحد العمال: " التكنولوجيا تعنى التطور فى أحدث الأساليب العلمية لتحقيق حياة أفضل ".
كذلك يقول أحد الموظفين الإداريين: " التكنولوجيا هى الإبداع والإبتكار والتطور فى جميع مجالات الحياة العلمية والميدانية ".

٢- أيضًا يمكن أن نستخلص من المفهوم الذى أورده أفراد العينة أن هناك خلط بين التكنولوجيا والإنجاز التكنولوجى، فالأخير هو السلعة سواء أكانت إستهلاكية أو إنتاجية. أما الأول (أى التكنولوجيا) فهى تشير إلى القدرة على إبداع أو إيجاد هذه السلع وهى قدرة ترتبط بإجراء البحوث العلمية والإستفادة من نتائجها من خلال التفاعل مع الأشكال والخامات المطروحة فى الواقع وهذا هو الجانب الفنى من الظاهرة التكنولوجية، إلا أن هذا الجانب يستجيب فى الأساس للإحتياجات الإجتماعية، فإجراء البحث العلمى والإستفادة من نتائجه فى إبتكار أدوات وأساليب تلزم عملية الإنتاج والإستهلاك أو غير ذلك، إنما هو (أى الإجراء) محكوم أو موجه إجتماعيًا من هنا فالتكنولوجيا متغير تابع لذلك المتغير الإجتماعى "الحاجة الإجتماعية" والأخيرة تختلف بالضرورة من مجتمع إلى آخر تبعًا لإختلاف ظروف وأوضاع المجتمعات، إلا أن أفراد العينة يقدمون فهمًا ينطبق على كل المجتمعات بإعتبارها تمثل التقدم أو التطور أو التخلف بصفة عامة، وهو الأمر الذى يعنى أن المسار التكنولوجى يجب أن يكون مسارًا دوليًا عالميًا حتى ينتشر التقدم والتطور، فكل من يخرج عن هذا المسار يعد متخلفاً.

٣- إذا تأملنا وجهة نظر أفراد العينة نلحظ أن هناك شبه إتفاق إن لم يكن إتفاقًا بالكامل بينهم وبين ما يدعو إليه الإتجاه الإنتشارى، إذ يدعو هذا الإتجاه إلى نقل التكنولوجيا وإلى ضرورة تعديل وإجراء التغيرات فى البنية الإجتماعية والإقتصادية للبلدان النامية حتى تستجيب بشكل فعال لما ينقل من عناصر تكنولوجية. وقد يتضح هذا الإتفاق عند مناقشة النقاط الأخرى.

٢- أسباب نقل التكنولوجيا:

تبين من مناقشة مفهوم التكنولوجيا من وجهة نظر أفراد العينة أن هناك خلط بين مفهوم الكنولوجيا والإنجاز التكنولوجى. أو بعبارة أدق التكنولوجيا هى من وجهة نظر أفراد العينة الإنجاز التكنولوجى.من هنا فالتكنولوجيا سلعة قابلة للبيع

والشراء (أى إنها قابلة للنقل) فهى مطروحة فى الأسواق ويمكن شرائها.

إذا كان الأمر كذلك، فما هى أسباب نقل التكنولوجيا من وجهة نظر أفـــراد العينة؟ من خلال الإطلاع على المادة الميدانية تبين أن الـــدافع هـــو مواكبـــة المجتمع للتقدم المطروح فى البلدان الصناعية، كما يتمثل الدافع فـــى زيـــادة تدعيم القدرات الصناعية والإنتاجية للبلاد بما يؤدى إلـــى تقليـــل الإســـتيراد والإعتماد على الخارج. ومن ثم قدرة المجتمع على الإعتماد على ذاته(*).

إذا تأملنا هذا الفهم الذى يقدمه أفراد العينة عن طبيعـــة الـــدافع وراء نقـــل التكنولوجيا نلحظ أن هناك فكرة أساسية حكمت أفراد العينـــة مؤداهـــا أن نقـــل التكنولوجيا ليس كله "خير وبركة" فهو أيضًا له أضرار وأخطاء تـــتلخص فـــى التأثير على ثقافة المجتمع بما يؤدى إلى هدم وإقتلاع هذه الثقافة من جـــذورها، ولهذا الأمر خطورته على شخصيتنا وثقافتنا.

رأينا فى هذا الفهم أن أفراد العينة قد وضعوا حلاً للمشـــكلة التكنولوجيـــة، فهى من وجهة نظرهم ليست مشكلة فنية أو إقتصادية خالصة، لكن لها أيضـًــا جوانبها الإجتماعية والثقافية فلا يجب أن ننظر إلى التكنولوجيا المنقولة مـــن الخارج بوصفها إيجابية تمامًا بل يجب تنقيتها وإعادة فحصها على نحو يتلائم مع ثقافتنا واللافت للنظر أن هذا الفهم المطروح من قبل أفراد العينـــة يتميـــز بتناقض إزدواج بين طرفين:

الطرف الأول: النظر إلى التكنولوجيا بوصفها ذات طـــابع إقتصـــادى وفنـــى خالص يرتبط بزيادة الإنتاج ودعم القدرات الصناعية وهذا شىء إيجابى.

(*) يقول أحد أفراد العينة: " تنقل الآلات والمعدات للمجتمع لتطويره هذا فى حالة أخذنا الآلات اللازمـــة ادفع عجلة الإنتاج. أما فى حالة أخذنا الآلآت والمعدات التى من شاعنها أن تؤدى إلى إفساد المجتمـــع فإنه يعد ذلك تحطيم لعادات وتقاليد المجتمع " يقول فرد آخر: " يهدف المجتمع من نقل وهـــذه الآلات التقدم فى الجانب الإنتاجى والجانب الإستهلاكى ويدخل ضمن هذا الجانب الجوانـــب الترفيهيـــة التـــى أغلبها تكون سلبياتها أكثر من إيجابياتها وهذا بالتالى يؤثر على المجتمع وبدلاً من أن يزيد من عمليـــة الوعى لإحداث التنمية أكدت العكس ".

أما الطرف الثانى من التناقض هو أن التكنولوجيا المنقولة تحمل خطر على ثقافتنا وشخصيتنا. حل التناقض من وجهة نظر أفراد العينة هو التركيز علـــى التكنولوجيا التى لا تمثل خطر على ثقافتنا. والقصد هنا تكنولوجيا الإنتـــاج لا التكنولوجيا المرتبطة بالإستهلاك الترفى وغيرالضرورى الذى قد يكون فـــى بعضه مساس بثقافة المجتمع.

فى ضوء هذا العرض يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن نقل التكنولوجيا إلى المجتمع لعب دورًا هامًا فى تأكيد عناصر الوحدة فى المجتمع والثقافـــة، فمخاطر نقل التكنولوجيا جعلت أفراد العينة يدركون حتى ولو على المســـتوى اللاشعورى أن هناك كيان ثقافى واحد يجب أن يذوب فيه المجتمع وهو الأمر الذى يعنى نبذ الإنقسام والقبلية والتفكير فى النهضة من منطلق قومى. وهـــذا فى الحقيقة ليس غريبًا، فأفراد العينة جميعًا عاملين فى المصانع التى تستخدم نمطا تكنولوجيا متطورًا فى إنتاجها، هذا بالإضـــافة إلـــى علاقـــات الإنتـــاج المتطورة التى تستند إلى العمل المأجور.

٣- شروط نقل التكنولوجيا:

نحاول فى هذه النقطة أن نجيب على تساؤل مؤداه ما هى وجهة نظـــر أفـــراد العينة فى الشروط اللازمة لكى يكون لنقل التكنولوجيا الفاعلية؟ بداية نقصد بكلمة "الفاعلية" القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة من نقل التكنولوجيا وهى أهـــداف تنموية بالدرجة الأولى.

يمكن أن نستخلص مفهوم التنمية من واقع النصوص التى حصلنا عليها وأن كنا لم نفرد سؤالاً أو سؤالين لنتعرف على هذا المفهوم وقياسه لدى أفراد العينة إلا أن مفهوم التنمية واضحًا، إذ يرتبط هذا المفهوم لدى أفراد العينة بمؤشرات إقتصادية وفنية خالصة تتصل بالقدرة على الإنتاج وزيادته والســـيطرة علـــى السوق المحلية وربما الحصول على نصيب من السوق الدولية.

فإذا كان مفهوم التنمية لدى أفراد العينة يتميز بهذه المعانى، فالتكنولوجيا هى الوسيلة الأساسية أو هى المفتاح كما أسلفنا القول لتحقيق التنمية ويتضح هذا الكلام بشكل جلى إذا نظرنا إلى الشروط التى وضعها أفراد العينة لكى يكون لنقل التكنولوجيا الفاعلية إذ أمكن تصنيف هذه الشروط فى:

الشرط الأول: توافر مستلزمات الإنتاج:

يشير هذا الشرط إلى الرغبة القوية فى الإنتاج وزيادته، فالعناصر التكنولوجية التى تنتقل إلى الداخل لكى يتم تشغيلها فورًا وتحقق فاعلية يستلزم أن تتوافر عناصر أخرى كالعمالة الماهرة والخامات والسلع الوسيطة إلى غير ذلك من مستلزمات الإنتاج.

الشرط الثانى: القدرة على تشغيل وصيانة العناصر التكنولوجية المستوردة:

إذا نظرنا إلى هذا الشرط نلحظ التأكيد على نفس الفكرة السابقة، بمعنى أن العنصر التكنولوجى المستورد من الخارج لكى يكون له فاعلية فى الداخل لابد من تواجد بنية إنتاجية هى نفسها البنية المتواجدة فى البلدان المصدرة للتكنولوجيا. من هنا يمكن النظر إلى الشرطين بوصفهما شرطًا واحدًا.

الشرط الثالث: توافر قاعدة صناعية بالداخل:

إذا نظرنا إلى هذا الشرط نلحظ أنه يعكس قدر من الفهم لإشكالية التكنولوجيا إلا أنه فهم فنى وإقتصادى يرتبط بالبنية الإنتاجية المطروحة خارج البلاد، ففى ضوء هذا الفهم يرغب أفراد العينة أن تتواجد هذه البنية فى الداخل، والميزة التى نراها فى هذا الفهم هو إدراك لضرورة إعادة إنتاج النمط التكنولوجى المستورد فى الداخل بالإستناد إلى الموارد والخبرات المحلية.

لذلك أكد أفراد العينة (كما هو وارد فى نصوص الحالات بشأن هذا الشرط) إنه من الضرورى لكى يكون لنقل التكنولوجيا الفاعلية أن تتواجد مراكز للتدريب وقدرة ذاتية على إنتاج ما يلزم تشغيل الآلة المستوردة هذا بالإضافة

إلى المستلزمات الأخرى من البنية الإنتاجية. إلا أن السلبية التى نراها فى فهم أفراد العينة هو عدم إدراك ضرورة أن يكون للنمط التكنولوجى خصوصية تتوافق مع خصوصية المجتمع إلا أن البعض من أفراد العينة قد أدرك هذه الخصوصية حينما وجدوا ضرورة "ملائمة التكنولوجيا المستوردة لظروف المجتمع" إلا أنه من واقع المعلومات والبيانات التى أدلى بها البعض من أفراد العينة نلحظ أنه ليس هناك مواصفات أو خصائص لتلك التكنولوجية الملائمة.

الشرط الرابع: توافر ثقافة تلائم التكنولوجيا المستوردة:

القصد من هذا الشرط كما يفهمه أفراد العينة هو تواجد تشكيلة من القيم تتمثل فى الإجتهاد فى العمل والسعى المتواصل والأمانة والصدق والرغبة فى التعلم والحرص والدقة. معنى هذا أن أفراد العينة يوجهون نقدًا ذاتيًا، فالتكنولوجيا المستوردة لكى تكون فعالة لابد أن تشترط التغير القيمى والنفسى.

هذه الفكرة ليست غريبة فى تراث علم الإجتماع وخاصة علم الإجتماع التنموى، إذ نجد "ماكس فيبر" ومن بعده الإتجاه النفسى السلوكى يؤكد نفس الفكرة التى تصور وتختزل إشكالية التنمية والتخلف فى ضوء الخصائص النفسية والسلوكية للأفراد. وبرغم الإنتقاد الذى وجه إلى هذا التصور التنموى إلا أن أفراد العينة الذين طرحوا هذه التشكيلة من القيم ينطلقون فى رأينا من أفق وطنى وقومى بمعنى أن المجتمع إذا أراد أن ينمو لابد له من هذه التشكيلة القيمية، وهذه الفكرة تعكس دلالة إجتماعية وثقافية مؤداها إستمرار الروح الثقافية ذات الطابع العشائرى والقبلى فالمطلوب أن يذوب المجتمع فى إطار تشكيلة واحدة من القيم، والجدير بالذكر أن هذه التشكيلة لابد وأن تكون مستمدة من العقيدة الإسلامية.

الشرط الخامس: الإعتماد على إرسال البعثات وجلب الخبراء الأجانب:

معنى هذا الشرط الإستفادة من الخبرة الأجنبية، والمتأمل فى إختيار هذا المتغير يلحظ إنه يخفى حقيقة من حقائق التصور العام لمفهوم "التكنولوجيا" ألا

وهى الإعتقاد بأن إكتساب الخبرات التكنولوجية الحديثة شأنه شأن إكتساب الحرفة. بمعنى أن الشخص الملم بأصول الصنعة يقوم بنقلها إلى الشخص غير الملم وهذا ما يجرى فى الورش الحرفية الصغيرة، نفس الموقف يقوم الأجنبى بنقل أصول الصنعة إلى الشخص المحلى وعن طريق الأخير تنتشر وتعمم الصنعة. بعبارة أخرى تتم عملية النقل دون الحاجة إلى المؤسسات ذات التقاليد الراسخة التى تعكس المجتمع وظروفه وتتفاعل معه إيجابيًا.

هذا الفهم غير مطروح لدى أفراد العينة إلا أن الإشكالية الأساسية هى بناء المؤسسات القادرة على العطاء والإستمرار والتفاعل مع المتغيرات المحلية والدولية.و القصد هنا المتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية وغيرها. الأمر الذى يعنى أن العلاقة ليست بين من يعلم ومن لا يعلم لكن العلاقة هى علاقة تفاعل من خلالها يحدد البناء المؤسسى اسلوب الأخذ من الأجنبى. طبعًا ليس من المعقول أن يستهدف إرسال البعثات إلى الخارج وجلب الخبرا بناء المؤسسات.

٤ – التعليم والتطور التكنولوجى:

قد يبدو عنوان هذه النقطة بديهيًا، لأن التعليم بصفة عامة جزءًا من البنية التكنولوجية لأى مجتمع، فعن طريقه يعيد المجتمع إنتاج ذاته ومهاراته. لذلك ليس من الغريب حين أطلعنا على المادة الميدانية أن نجد الكلام ملازم فى نقاط كثيرة، وحرصًا على إختزال وتنظيم المادة الخاصة بهذه النقطة، وجدنا من الأفضل العنوان المطروح (أى التعليم والتطور التكنولوجى) والقصد من هذا العنوان هو التعرف على نصيب التعليم فى إحداث التطور التكنولوجى. أو بعبارة أخرى ماذا نجرى من تغيرات فى نظامنا التعليمى حتى نصبح بلدًا متقدمًا تكنولوجيًا وصناعيًا، معتمدًا على ذاته؟ للإجابة على هذا التساؤل أوضح أفراد العينة الأساليب والأهداف التى يجب أن يتبعها ويسترشد بها النظام التعليمى فى البلاد، فالنظرة الأولى إلى المادة الميدانية المتعلقة بهذه النقطة، توضح أن الشروط والأهداف المطلوبة لتطوير النظام التعليمى تستهدف

بالدرجة الأولى الوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم الصناعى والعسكرى. واللافت للنظر أن الطريق لتحقيق هذا الهدف، هو الأخذ بنفس الأسس الفنية والتعليمية التى أخذ بها الغرب الصناعى، الأمر الذى يعنى أنه ليس هناك خلاف حول الأسس الفنية والصناعية للحضارة الغربية. والقصد هنا الأخذ بالمنهج العلمى الذى يعنى فى أبسط معانيه تنظيم العقل والخبرة وإتباع قواعد للتفكير تنفذ إلى أعماق الواقع. ولإكتساب هذا النمط الحضارى يطرح أفراد العينة متغيرات تتصل بـ استخدام الطرق الحديثة فى التعليم والإهتمام باللغات الأجنبية إلى غير ذلك من المتغيرات، لكن لا يعنى هذا نقل النموذج الغربى بالكامل، فالفصل واضح لدى أفراد العينة بين الجانب الحضارى فى هذا النموذج والجانب الثقافى منه فالأخير كما تبين من مناقشة النقاط السابقة ليس مطلوب لأننا لسنا فى حاجة إلى الثقافة الغربية فلدينا ثقافة روحية مؤسسة على العقيدة الإسلامية. معنى هذا أن المتغيرات المطروحة لابد أن تفهم فى إطار التوظيف الثقافى الليبى الذى يستند بالدرجة الأولى على العقيدة الدينية.

أيضًا وفى إطار تحديد نصيب التعليم فى إحداث التطور التكنولوجى وجد أفراد العينة أنه إذا كان هناك إختيارًا أو أفضلية بين الإهتمام والتركيز على التعليم الصناعى الفنى (الثانوى) وبين التركيز على التعليم الثانوى العام الموصل للجامعة، وجدت الأكثرية من أفراد العينة ٦٦% أن الأفضل هو الإهتمام بالتعليم الصناعى والفنى، فما معنى إختيار هذا المتغير؟ معناه أن المجتمع فى حاجة إلى تشكيل قاعدة حرفية مؤهلة تعليميًا تسد حاجة البلاد خاصةً وأن جانب كبير من العمالة الأجنبية تتخصص فى القيام بهذه الحرف (النجارة – السباكة – البناء – الحياكة – الميكانيكا.. إلخ) فالمطلوب أن تتواجد عمالة ليبية فى هذه الحرف.

لكن فى أى إطار تتواجد هذه العمالة، هل فى إطار الصناعات الحرفية التقليدية التى تعتمد على المهارات الموروثة والتكنولوجيا التقليدية والبناء

الإجتماعى التقليدى للورشة والذى يتكون من (صبى – عامل – أسطى)؟ أم المطلوب صناعات صغيرة حديثة تتكامل مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة؟ الإجابة على هذا التساؤل تُحمل المادة الميدانية أكثر مما تحتمل، لأن هذا التساؤل ببساطة يتصل بمفهوم الصناعة.

وبالرغم من إرتباط هذا المفهوم بالتكنولوجيا إلا أن الدراسة لم تطرح وجهة نظر أفراد العينة فى مفهوم الصناعة حتى يمكننا أن نجيب على هذا التساؤل، لكن الإطار العام للتحليلات السابقة والمادة الميدانية تميل إلى أن المطلوب هو تشكيل قاعدة من الصناعات الصغيرة وليس قاعدة حرفية تقليدية. بإختصار شديد يمكن أن نخرج بنتيجة مؤداها ضرورة إحلال العنصر المحلى (الليبى) محل الأجنبى (الوافد) فى الصناعات الحرفية، هذا بالإضافة إلى تحديث هذه الصناعات، والتحديث لا يفهم إلا بربط هذه الصناعات بالصناعات الكبيرة والمتوسطة.

٥- دور العمالة الأجنبية فى نقل التكنولوجيا:(*)

نحاول فى هذه النقطة أن نجيب على تساؤل مؤداه: بما أن المجتمع الليبى يعتمد بدرجة ما على العمالة الأجنبية الوافدة من الخارج فى تشغيل بعض مؤسساته، فالمفترض من الناحية النظرية أن هذه العمالة لديها خبرات ومهارات تقوم بنقلها إلى العنصر المحلى، فإلى أى مدى يعتقد أفراد العينة فى هذه الفكرة؟.

يمكن القول أن الإتجاه السائد لدى أفراد العينة هو التأكيد على ضرورة وجود عمالة أجنبية فى المراحل الأولى من التنمية، إذ تتطلب هذه المراحل

(*) بخصوص دور العمالة الأجنبية فى نقل التكنولوجيا يمكن الإستشهاد ببعض النصوص:
يقول أحد العمال: "يمكن الإستفادة من هذه العمالة من خلال الخبرة التى تقوم بها داخل المصنع فيكتسب العاملين خبرة جيدة منهم فى التعامل مع الآلات أو حتى الأمور البسيطة التى لا يعرفها العمال" يقول أحد الإداريين: " يمكن الإستفادة من هذه العمالة من خلال توزيع الشباب على الخطوط داخل المصانع أو غيرها وإلقاء المحاضرات وعلى المشرف أن يعطى تقرير على مدى الإستفادة منهم كل شهر وكذلك الرغبة فى التعلم وكذلك إرغام العمالة على تعليم الشباب الليبى ".

أفكار وأساليب وطرق جديدة لتطبيقها داخل المجتمع الليبى.

معنى هذا أن أفراد العينة ينظرون إلى العمالة الأجنبية علـــى أنهـــا تمثـــل خبرات إنتاجية وفنية ومعرفية منقولة إلى المجتمع. ومن ثم فهى شرط أساسى من شروط تحقيق التنمية. لذلك لا بأس من إقتطاع جزء من ثروة البلاد لأنـــه فى المستقبل القريب سيحل العنصر القومى فى كل مجالات وقطاعات الحيـــاة الإقتصادية والتعليمية فى المجتمع الليبى.

أيضًا يمكن أن نلحظ تواجد إتجاه آخر يرى أن العمالة الأجنبية "وجودهـــا غير ضرورى بل وضار" وترجع هذه النظرة فى رأينا إلى عدم الثقـــة فـــى الغريب وهى سمة تميز الروح الثقافية القبلية، لكن إذا ما حاولنا التفسير بشكل أعمق نلحظ أن أفراد العينة أرادوا أن يقولوا شيئًا مـــؤداه: أن هـــذه العمالـــة تسحب من موارد البلاد أى انها تأخذ وفى نفس الوقت لم نستشـــعر بعطائهـــا التنموى الذى ينعكس على حياتنا.

أخيرًا نلحظ إتجاه يتميز بالطابع الوسطى الذى يعكس عدم القدرة علـــى إتخـــاذ موقف محدد.

٦- مفهوم التكنولوجيا الملائمة:

نحاول فى هذه النقطة أن نتعرف على مفهوم التكنولوجيا الملائمة لدى أفراد العينة، وبتحليل المادة الميدانية المتعلقة بهذه النقطـــة تبـــين أن هنـــاك ثلاثـــة متغيرات، كل منها يرتبط بمفهوم التكنولوجيا الملائمة

المتغير الأول: تطوير الآلآت القديمة:

يرى البعض من أفراد العينة أن النمط التكنولوجى الملائم لابد أن يصـــاغ من النمط القديم وتطويره أى البدء بالخبرات والمعارف المحليـــة وتطويرهـــا حتى يمكن إنتاج وإعادة إنتاج النمط التكنولوجى الملائم.

وهذا فى رأينا يعكس درجة من فهم إشكالية التكنولوجيا، وهى درجة تعكس أن العبرة فى التنمية والتكنولوجيا تتحدد بالقدرة على الإعتماد على الذات، فالسير قد يكون بطيء لكن الخطا ثابتة.

المتغير الثانى: الإعتماد على الأحدث من الآلآت:

يعكس إختيار هذا المتغير الرغبة فى التقدم الإقتصادى السريع والإستقلال بالسوق المحلية والحصول على نصيب من السوق الدولية.

قد يكون هذا الفهم للمتغيرين ظاهريًا، لكن إذا ما حاولنا أن نقدم فهمًا أعمق نلحظ أن هناك مشكلات فرضت على أفراد العينة إختيار هذين المتغيرين، فما هى هذه المشكلات؟ تتلخص هذه المشكلات فى ثلاث:

الأولى: هى قلة عدد السكان فى المجتمع الليبى، والثانية: هى الإعتماد على العمالة الأجنبية، والثالثة: ضعف الخبرات والمهارات التكنولوجية المحلية.

إذا وضعنا المشكلات الثلاث فى إعتبارنا يمكننا تفسير المتغيرات المطروحة فى المادة الميدانية، فمتغير "تطوير الآلات القديمة" يتلائم مع إنخفاض مهارات السكان هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عدم الحاجة إلى الإعتماد على العمالة الأجنبية ومن ناحية ثالثة وأخيرة يمكن أن يتشكل وضعًا تكنولوجيًا يتوازن مع حجم السكان.

أيضًا إختيار متغير "الإعتماد على الأحدث من التكنولوجيا" التى تختصر من الوقت ومن العمالة يتلائم هذا المتغير مع قلة عدد السكان هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يقلل كثيرًا من الإعتماد على العمالة الأجنبية التى غزت مجالات كثيرة. أما متغير "الإعتماد على الأثنين" فهى إجابة وسطية تعكس حل المشكلات جميعًا: نقص السكان – إنخفاض مهاراتهم – الإعتماد على العمالة الأجنبية.

٧- الإستثمار الأجنبى ونقل التكنولوجيا:

المعروف أن أحد قنوات نقل التكنولوجيا هو الإستثمار الأجنبى، والمعروف

أيضًا أن هذا الإستثمار لا يدخل إلى البلاد المستقبلة إلا بشروط أهمها الإستقرار السياسى، توافر البنية الأساسية، توافر مجالات للربحية، هذا بالإضافة إلى شروط أخرى تضمن الربحية وتتصل بحقوق الفئات المحلية المشتغلة فى القطاع الأجنبى.

إذا نظرنا إلى المادة الميدانية نلحظ أن هناك فريقين أحدهما يقبل الإستثمار الأجنبى والآخر يرفض. السؤال هنا: ما تفسير "القبول" و"الرفض"؟

فيما يختص بالمتغير الأول فالفكرة هنا أن الإستثمار الأجنبى من شأنه أن يضيف إلى ثروة البلاد، هذا بالإضافة إلى تدعيم القوى الإنتاجية والتكنولوجية وإكتساب الخبرات التنظيمية والإدارية.

أما الطرف الثانى والرافض للإستثمارات الأجنبية فرفضه فى رأينا يتأسس على تاريخ رأس المال الأجنبى واستغلاله للبلدان النامية.

أما الفريق الثالث فإجابته وسطية تجمع بين هذا وذاك وربما تعكس هذه الإجابة إنه من الممكن التعامل مع رأس المال الأجنبى بشروطنا المحلية التى تضمن الحفاظ على مصالحنا.

٨- التكنولوجيا والفوارق الإجتماعية:

نحاول فى هذه النقطة أن نجيب على تساؤل مؤداه: هل أرتبط بنقل التكنولوجيا آثار على المستوى الإجتماعى الطبقى؟ أو بعبارة أخرى هل السلع التكنولوجية التى انتقلت إلى المجتمع الليبى سواء أكانت سلع إنتاجية يتم إستهلاكها داخل المصانع أو سلع إستهلاكية ترفيهية كاملة الصنع عملت على إظهار الفوارق الإجتماعية والطبقية التى تتمثل فى فوارق القدرة الشرائية، الأمر الذى يعنى تشكيل فئات قادرة اقتصاديا واجتماعيا؟ يتبين من قراءة المادة الميدانية أن هذا التساؤل بديهى فأغلبية أفراد العينة وجدوا أن هناك فوارق اجتماعية واضحة تنعكس فى اختلاف القدرة الشرائية بين الأفراد لأن هناك تشكيلة من السلع ذات الطابع الترفى والكمالى تستجيب لاحتياجات الفئات القادرة

اقتصاديا واجتماعيا، وتشكيلة أخرى تستجيب لاحتياجات الفئات الأقل قدرة.

إذا أردنا تحليل المادة الميدانية بالاستناد إلى اتجاهات الفكر التنموى يمكن أن نخرج بنتيجة مؤداها أن ظهور هذه الفئات القادرة اقتصاديا أمر ضرورى للتنمية لأنها الفئات القادرة على الادخار وتكوين رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التجارية والصناعية والزراعية.

لكن السؤال هنا: هل تسمح الدولة بتكوين هذه الفئات؟ أم تتخذ من الإجراءات لضربها ومنع تطورها حتى لايحدث الاستغلال الرأسمالى وتقسيم المجتمع إلى طبقات متصارعة؟ أم تسمح الدولة بالنمو المحدود والمحكوم لهذه الفئات؟

الحقيقة لا نستطيع أن نجيب على هذا التساؤل رغم أنه فى صميم وصلب الدراسة فالدراسة كما أسلفنا القول هى استطلاعية فى الأساس، هذا بالإضافة أن هذه التساؤلات تتطلب أن نفرد لها دراسة خاصة تتقصى عمليات التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع الليبى خلال ثورة الفاتح.

تحليل عام لنتائج الدراسة:

تناولنا فى العرض السابق مكونات وعناصر الاتجاه نحو نقل التكنولوجيا، والآن نحاول أن نقيم العلاقات والروابط بين هذه المكونات حتى تكتمل وتترابط صورة الاتجاه. إذا رجعنا قليلاً إلى الجزء النظرى وتحديدًا فى الجزء الخاص بتحديد المفاهيم يتبين أن استجابة أفراد العينة للتدفقات التكنولوجية المنقولة إلى المجتمع الليبى محكومة إلى حد كبير بمحددات تتصل بعناصر من التراث وعناصر من المعاصرة إن جاز التعبير، فالبنية المميزة للذات والسابقة على التفاعل مع التدفقات التكنولوجية أصابها تغير من جراء هذا التفاعل، فمثلاً نتيجة للتفاعل مع هذه التدفقات تأكدت وحدة المجتمع الثقافية وتلاشت الروح الثقافية المنعزلة والمستمدة من القبلية وحدث نوع من التفاعل بين العنصر الثقافى التوحيدى المتمثل فى الإسلام وبين التدفقات التكنولوجية

المنقولة إلى المجتمع ومن نتائج هذا التفاعل أن الإسلام كعنصر ثقافى يجب أن يكون محدداً لإختيار النمط التكنولوجى الملائم إذ يجب أن يتوافق هذا النمط مع القيم الأخلاقية والروحية ومع وحدة المجتمع بما لا يؤدى إلى انقسامه بين أغنياء وفقراء، فليس من المعقول أن نستبدل الإنقسام القبلى بالإنقسام الاجتماعى والاقتصادى (الطبقى). هذه الأفكار المطروحة من قبل أفراد العينة محكومة إلى حد كبير بالعنصر التراثى المتمثل فى العقيدة الدينية الإسلامية.

أما المحددات التى طرحتها التكنولوجيا المنقولة والتى تبلورت فى أذهان أفراد العينة فهى تتلخص فى ضرورة تحديث المجتمع، ويعنى التحديث أن يتملك المجتمع قاعدة تكنولوجية تكفل له النمو وتضمن تحويله إلى شبكة انتاجية مترابطة بما يؤدى إلى الاعتماد على الذات.

وعند هذه النقطة تمحورت إشكالية نقل التكنولوجيا على مستوى الوعى وطرحت المحددات التالية:

رفض التبعية: تبين من نتائج الدراسة أن الأفكار المطروحة من قبل أفراد العينة تصب بشكل أساسى فى رفض التبعية الاقتصادية ولا نبالغ فى القول إذا اعتبرنا أن التبعية عند أفراد العينة تمتد إلى العمالة الوافدة، فالمطلوب إحلال العمالة الليبية محل هذه العمالة لأنها تقتطع جزءًا من ثروة المجتمع ونقله إلى الخارج.

حتمية التنمية: المتأمل فى المادة الميدانية وتحليلاتها المطروحة فى العرض السابق يمكن أن يخرج بهذه الفكرة القائلة بحتمية التنمية. لكن ما معنى التنمية عند أفراد العينة؟ معناها ببساطة شديدة القدرة على بناء القاعدة المادية التى تسترشد بالقيم الاخلاقية والروحية المستمدة من العقيدة الإسلامية.

الإنبهار بالنموذج الحضارى للغرب:

تبين من التحليلات السابقة أن أفراد العينة يؤيدون نقل النموذج الحضارى الغربى المتمثل فى العلم والتكنولوجيا والصناعة، لكن مع التوظيف الثقافى

المستمد من العقيدة الدينية الإسلامية.

أخيرًا يمكن أن نصل إلى محددات تمثل خصوصية يكاد ينفــرد بهـــا المجتمـــع الليبى وتحكم إلى حد كبير تشكيلة المكونات التى تمثل الإتجاه نحو نقل التكنولوجيا.

أ- غلبة الطابع الريفى والبدوى على البني الاقتصادية.

ب- نقص السكان وانخفاض مهاراتهم.

ج- الاعتماد على العمالة الأجنبية.

د- المساحة الواسعة للأرض.

الهوامش

١- نادية مصطفى الشيشنى، التصنيع والتبعية التكنولوجية فى الدول العربية معـــا لتركيز على حالة جمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد ١٩٨١، ص ١١.

2- Kong.a special case of transfer of technology introduction of western management techniques in association, new work,1977,pp.22-23

أشار Kong إلى أن الدراسات أوضحت أن فشل نقل التكنولوجيا إلى العالم الثالث يمكن أن يرجع إلى عجز أبنيتها التحتية ووجد أن فاعلية نقل التكنولوجيـــا إلـــى العالم الثالث لابد أن يرتكز على وجود أبنية تحتية قوية، تعديل النمط التكنولوجى الوافد ليتلائم مع الإحتياجات الوطنية أو تحويل النظـــام المحلـــى ليـــتلائم مـــع إحتياجات التكنولوجيا.

٣- نفس المرجع السابق.

٤- نبيل كامل مرقص، نمط المسكن فى الثقافة النوبية بين التنميـــة والإحتـــواء، معهـــد التخطيط، شعبة التخطيط الإجتماعى والثقافى، بحث مقدم للحصول على دبلوم المعهـــد ٧٥ - ١٩٧٦، ص ٩.

٥- حامد زهران، علم النفس الاجتماعى، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٩٧٧ ص ١١٤.

٦- سيد محمد الطواب، علم النفس الاجتماعى، كلية التربية، جامعة الاســـكندرية ١٩٩١ ص ١٢٣

٧- سيد محمد الطواب، نفس المرجع.

٨- سيد محمد الطواب، نفس المرجع.

٩- محمد الرشيد قريش، نقل التكنولوجيا فى الوطن العربـــى، مفهومـــه ومشـــاكله وتوجهه، محلية المستقبل العربى ١٩٨٢/٣ ص ٨٥.

١٠- مراد وهبه، مقالات فلسفية وسياسية، مكتبة الأنجلو/ المصـــرية - القـــاهرة ١٩٧٧ ص ٢٧٥.

١١- عمر عبد الحى، اقتصاديات ومشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والمالية العامـــة ١٩٨٢، ص ٤.

١٢- ليونتييف، الموجز فى الاقتصاد السياسى، ترجمة أبو بكر يوسف، دار الكاتب العربى ١٩٧٦، ص ٢٠.

١٣- * للتعرف بشكل أكثر تفصيلاً على الأفكار الواردة فى الإجابة الأولى والثانية يمكن الرجوع إلى المراجع والمصادر التالية:

أ - السيد الحسينى، التنمية والتخلف، سلسلة علم الإجتماع المعاصر.

ب- أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، الرؤيـــة السوســـيولوجية، دار الثقافـــة للنشرو التوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

حـــ- اسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادى غالمى جديد، دراسة فـــى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

د - هيرمان كان وآخرون، العالم بعد مائتى عام، ترجمة شوقى جلال، سلسلة ثقافيـــة يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يوليو، ١٩٨٢.

١٤- اعتمدنا فى كتابة هذا الجزء "الإطار الاجتماعى والثقافى للمجتمع الليبى" على كتاب د. على الحوات، علم الاجتماع الريفى، الفصل الخامس، وهو كتاب غيـــر منشور، جامعة الفاتح، ١٩٩٤.

١٥- فينان محمد الطاهر، مشكلة نقل التكنولوجيا، دراسة لـــبعض الأبعـــاد السياســـية

والاجتماعية، تقديم عز الدين فوده، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، ص ٦٨.

١٦- انطون زحلان، البعد التكنولوجى للوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، من ص ٨-١٦.

* يجب الاشارة إلى أننا اعتمدنا على تجميع المادة الميدانية على بعض طلاب قسم علم الاجتماع، السنة الرابعة، كلية التربية، يفرن، جامعة الجبل الغربى ١٩٩٦.

الفصل الثاني

الاتجاهات النظرية فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة فى مصر

مقدمة

يثار جدلا واسعا حول ظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة، إذ بدأ الاهتمام بها يشتد ويسود خلال هذا العقد. وهو اهتمام على كافة المستويات الرسمية منها وغير الرسمية. والملاحظ أن الأطراف المشتركة فى الجدل تتناول الظاهرة من منظور اقتصادى ذو طابع فنى وتكنولوجى، فيما عدا أقلية من الدراسات قد لا تذكر. وهو ما يجعل الجدل والحوار حوار من طرف واحد، أو على الأقل لا تتضح الخلافات ما دامت مادة الحوار هى مادة اقتصادية جامدة، لا تتناول الإنسان ودائرة علاقاته الاجتماعية ومنظومة القيم. مع أن هذه العلاقات، وتلك المنظومة، وغيرها من أشكال النسيج الاجتماعى والطبقى، تمثل إطارا لحركة هذه المادة الجامدة.

لذلك نحن فى هذه الورقة نحاول أن نقدم أسهاما متواضعا فى نقطة تتعلق بالتعرف على الاتجاهات النظرية ومضامينها الأيديولوجية فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة، أو بعبارة أخرى تحاول هذه الورقة أن تجيب على السؤال التالى:-

ما هى الأطر النظرية والتحيزات الأيديولوجية التى يحتكم إليها الباحث فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال الذى يمثل الموضوع الأساسى للورقة، لابد أن نشير إلى طبيعة الظروف التى فرضت الاهتمام بظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة فى المجتمع المصرى.

وبناءًا على ذلك تنقسم الورقة إلى جزئين هما:-

أولا: الظروف التى فرضت الاهتمام بظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة:

بداية تمثل الدعوة إلى تنمية الصناعات الصغيرة، استجابة لفشل المشروع التنموى الصناعى، الذى قام على أكتاف الدولة فى إطار ما يسمى بالقطاع العام، الذى لم يكن سوى نوع من رأسمالية الدولة. بجانبه القطاع الخاص، الذى يمكن أن تطلق عليه الرأسمالية التقليدية.(١)

وقد تبلور المشروع التنموى فى إطار القطاع العام باعتباره القطاع السائد، وقد تميز هذا المشروع بخصائص النموذج الغربى فى التنمية حيث إقامة المشروعات الكبيرة، وإستخدام تكنولوجيا حديثة، كثيفة رأس المال، قليلة التشغيل ومتمركزة حول المدن.(٢)

ويشير أكثرية من المحللين، أن نظام رأسمالية الدولة قد أستند إلى إطار سياسى ذو طابع أوتوقراطى، يستند إلى حكم الفرد المتشدد، كما يستند إلى حكم التنظيم الواحد. وفى إطار هذا النظام، تكونت فئات اجتماعية، أستطاعت أن تستأثر بالفائض الاقتصادى من خلال ادارتها للقطاع الاقتصادى المملوك للدولة "القطاع العام"، ويطلق البعض على هذه الفئات "الشرائح البيروقراطية" أو "البرجوازية البيروقراطية"(٣) من هنا كانت الشمولية السياسية تشكل إطار يحمى مصالح هذه الفئات.

وهنا يمكن القول أن التحول إلى الانفتاح كان نتيجة منطقية لكل من الشمولية السياسية، من ناحية والاعتماد على نقل التكنولوجيا من ناحية أخرى، إذ أن هذا النقل لم يكن فى إطار رأسى، بل كان نقلا أفقيا يكرس الاعتماد على

الخارج ومن ثم التبعية التكنولوجية، التى تمثل ميلا موضوعيا للتحول إلى الانفتاح الاقتصادى، بكل ما يحمله من ممارسة تشريعية واجتماعية واقتصادية، أسفر عنها فتح البلاد للاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتدفق الهجرة للعمل فى الخارج(٤).

وقد رصد الكثير من الاقتصاديين والاجتماعيين أثار الانفتاح التى يمكن تلخيصها فى تفكيك البنيان الاقتصادى، وعدم الترابط بين قطاعاته، اشتداد أزمة الديون،تفاقم مشكلة البطالة، تعميق التبعية التكنولوجية، تعميق النزعة التجارية،تعميق النزعة الاستهلاكية فضلا عن تحويل مصر إلى سوق للانتاج الأجنبى مما أدى إلى اضعاف الصناعات المحلية وتكدس انتاجها. ومن آثار الانفتاح أيضا هجرة الكوادر من مختلف التخصصات وهو مايعرف بالهجرة الخارجية فى مقابل الهجرة الداخلية أى انتقال الكوادر من القطاعات الوطنية إلى قطاع الاستثمار الأجنبى.

وإذا أردنا أن نختصر فما حدث هو تجريف لهياكل الانتاج وموارد المجتمع ونقلها إلى الخارج سواء تم ذلك عبر أطراف من داخل البلاد، أو أطراف أجنبية (٥) وقد أفرزت كل هذه الأوضاع قيم النهب والسطو والفساد الأخلاقى والإدارى وهى قيم تمثل حلولا للتناقض بين التطلعات الاستهلاكية ومستويات الدخول المتاحة، كما انتشرت ظاهرة الانسحاب من المجتمع من خلال الرموز الدينية(٦).

فى ظل هذا الوضع المتردى تصور أكثرية من المفكرين ومن القوى السياسية ومن ضمنها القوى الحاكمة أن إشكالية المجتمع هى إشكالية اقتصادية وتم اختزال هذه الإشكالية فى عبارة واحدة أننا مجتمع غير قادر على الانتاج بل ومعتمدا على الخارج بصورة لم يسبق لها مثيل.

وهنا تبلورت الدعوة إلى ضروة تنمية الصناعات الصغيرة وكثرت الكتابات عن هذه الظاهرة بوصفها المخرج والسبيل إلى التنمية، ويمكن تلخيص أغلب ما كتب فى ثلاثة محاور يجب أن تتحرك فى إطارها الصناعات الصغيرة لكى

تكون سبيلا فعالا للتنمية، وهذه المحاور هى[٧]:-

١- محور التشغيل:

ويعنى هذا المحور أنه إذا ما أرتبطت الصناعات الصغيرة بفن انتاجى كثيف العمالة، فإن انتشارها على نطاق واسع يمكن أن يساهم فى حل مشكلة البطالة.

٢- محور بناء القدرة التكنولوجية الذاتية:

ويعنى هذا المحور أنه إذا ما أرتبطت الصناعات الصغيرة باحياء تقنيات محلية، فإنها يمكن أن تساهم فى صياغة نموذج تكنولوجى وطنى قادر على التطوير الذاتى والمستقل.

٣- محور اشباع الحاجات الأساسية:

ويعنى هذا المحور أنه يمكن لهذه الصناعات أن تساهم فى زيادة مستوى الرفاهية عامة، والمساهمة فى عدالة توزيع الناتج الاجتماعى.

يعتقد الباحث أن هذه المحاور الثلاثة ليست محل خلاف بين المهتمين بظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة، ولكن ينبغى الإشارة إلى أن هذه المحاور تستند إلى مقولات أقتصادية ذات طابع اجتماعى، لذلك يطرح التساؤل التالى:-

أين تكمن الخلافات النظرية، ومن ثم التحيزات الأيديولوجية فى ظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة؟

والإجابة على هذا السؤال هو موضوع الجزء الثانى من الورقة الذى يتناول:-

ثانيًا: الاتجاهات النظرية فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة:

يحاول الباحث فى هذا الجزء من الدراسة أن يجرى تحليل مضمون لبعض أدبيات الصناعات الصغيرة والحرفية لكى يتلمس بعض الخطوط النظرية العريضة التى تشكل إطارا منهجيًا أو أكثر فى دراسة ظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة، وقد وجد أنه يمكن اختزال هذه الخطوط النظرية والمنهجية فى اتجاهين:

١- الاتجاه الاول: ويمكن أن نطلق عليه الاتجاه الاقتصادى الفنى.

ليس من العسير أن نلحظ من خلال بعض الأدبيات أن ثمة اتجاه ينهض على فكرة مؤداها: أن إشكالية الصناعات الصغيرة إشكالية فنية ذات طابع تكنولوجى، بمعنى أن الصناعات الصغيرة، كما هى فى واقع الاقتصاد المصرى تعانى من ضعف الامكانات التنظيمية والتكنولوجية والتمويلية والتسويقية، وهو ضعف فنى يؤدى إلى صعوبة أن تترابط هذه الصناعات مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة فى إطار من التعاقد الجزئى أو التعاقد من الباطن(٨)، ومثل هذه التعاقدات كما يرى الاتجاه الفنى هى الأساس لصياغة بنية اقتصادية متماسكة ومترابطة على غرار البنية الاقتصادية الغربية اذ يؤكد هذا الاتجاه أن الصناعات الصغيرة فى إطار الاقتصاديات الغربية وخاصة الولايات المتحدة واليابان تمثل أداة تكامل وترابط مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة بما يحقق فى التحليل النهائى اقتصادًا متماسكًا تتواصل قطاعاته فى إطار من الترابط والتكامل وهذا التواصل القطاعى إنما يتحقق عبر ما يسمى بالتعاقد الجزئى أو التعاقد من الباطن بين المنشآت الكبيرة والصغيرة وفى إطار هذا التعاقد تحصل المنشآت الصغيرة على المساعدات المالية والتكنولوجية والتسويقية. ويؤدى هذا التعاقد الجزئى إلى تحقيق هدفين هما: الزيادة فى الناتج الإجمالى من ناحية، وامتصاص البطالة من ناحية أخرى(٩).

وفى إطار ما يراه الاتجاه الفنى يصعب على الصناعات الصغيرة فى المجتمع المصرى أن تلعب هذا الدور التكاملى مع الصناعات الكبيرة، فهذه الصناعات تتميز بسيادة القطاع الحرفى الذى يعمل به أقل من ١٠ مشتغلين، اذ يشكل هذا القطاع غالبية منشآت الصناعات الصغيرة. ويعنى ذلك صعوبة أقامة التعاقدات الجزئية مع هذا القطاع وتتضح هذه الفكرة بشكل أكثر تفصيلا ووضوحا فى دراسة لاحدى الباحثين بعنوان " دور الصناعات الصغيرة فى استيعاب العمالة"(١٠) حيث وجدت هذه الدراسة أن هناك فروقا جوهرية بين المصنع الصغير وبين الورشة الحرفية، ومن شأن هذه الفروق أن تجعل من

الصعب اقامة تعاقدات جزئية بين الصناعة الكبيرة والورش. فالأولى تـرتبط بالمصنع الصغير عند حصولها على المنتجـات المغذيـة، ولـيس بـالورش الحرفية، بل أن هناك قدرا من خطورة ارتباط المصـانع الكبيـرة بـالورش الحرفية فى اعتماد الأولى على الثانيـة فـى الامـداد بـالإجزاء المغذيـة، فالصناعات المغذية ترتبط بالصناعات الصغيرة، والصناعة تـرتبط بمفهـوم المصنع أو كل متطلباته وشروطه.

وعند هذه النقطة يتضح جوهر الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولـوجى فـى نظرته للصناعات الصغيرة، وخاصة نظرته فى تحديدها وتعريفها واشكالياتها، وهى نظرة تتلخص فى جانبين هما:-

الجانب الأول:

ويتعلق بتعريف الصناعات الصغيرة، إذ يحدد التعريف فى ضوء خصائص فنية ذات طابع كمى يتمثل فى عـدد العـاملين، نسـبة رأس المـال، نـوع التكنولوجيا المستخدم، وهل هى تتميز بغلبة المهارة اليدوية أم تتميـز بغلبـة مهارة الآلة، فالأولى تميز الورش الحرفية، والثانية تميز المصنع الصغير.

الجانب الثانى:

وهو نتيجة للجانب الأول ويرى أن الصناعة هى تلك التـى يتـوافر بهـا محموعة من الخصائص الفنية تجعلها جاهزة لامكانية التعاقـد الجزئـى، أو التعاقد من الباطن مع الصناعات الكبيرة[١١].

والسؤال هنا، وفى ضوء الاتجاه الفنى:

كيف يمكن تطوير القطاع الحرفى على النحو الذى يجعله قادر على أقامـة التعاقدات الجزئية أى على النحو الذى يجعله مصانع صغيرة؟

فى ضوء هذا الاتجاه، فالاجابة على هذا السـؤال تـتلخص فـى إدخـال التكنولوجيا الحديثة لكى تكون بـديلا للمهـارات اليدويـة، اذ تـؤدى هـذه

التكنولوجية إلى زيادة الانتاج، خفض التكاليف، زيادة الجودة "زيادة الأربـــاح" فضلا عن تغذية القطاع الحرفى تمويليا وتسويقيا وتنظيميا حتى يمكنـــه مـــن إقامة التعاقدات الجزئية أى يمكنه أن يكون قطاع صناعات صغيرة. فالمشكلة أصلا فى ضوء الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى هى امكانية دعم وتطوير القطاع الصناعى الكبير.

فتجربة التنمية السابقة استندت إلى أقامة المصانع الكبيرة التـــى تســـتخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال، قليلة التشغيل وهذا ليس عيب فى ذاتـــه. ولكـــن العيب الذى أدى إلى عدم فاعليتها هو أهمال تطوير الصناعات الصـــغيرة أو تطوير القطاع الحرفى، فانتاج السلعة لابد أن يكون على مراحل توزع علـــى كل من القطاع الصناعى الكبير والقطاع الصناعى الصغير (وهو ما يعـــرف بالتعاقد من الباطن) فما حدث فى التجربة المصرية، وحتـــى التجربـــة علـــى مستوى العالم الثالث. أن الاهتمام انصب على إنشاء المصـــانع الكبيـــرة دون النظر إلى أهمية تطوير القطاع الصناعى الصغير (١٢).

والسؤال الذى يثور الآن هو:

ما هو البعد الاجتماعى؟ وما هى طبيعة التحيزات الأيديولوجية الكامنة فـــى هذا الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى؟ يمكن إستخلاص الأبعاد الاجتماعيـــة والتحيزات الأيديولوجية للإتجاه الفنى من خلال فكرته الأساسية التى تنظر إلى الصناعات الصغيرة بوصفها المصنع الصغير القادر على أقامة التعاقد الجزئـــى أو التعاقد من الباطن. هذا التعريف للصناعات الصغيرة ينطوى علـــى مفهـــوم للحداثة هو المفهوم الرأسمالى الغربى. وطبقًا لهذا المفهوم فـــإن نمـــط التنميـــة المنشود هو ذلك الذى يأخذ بخصائص النموذج الغربـــى والمـــدخل هـــو نقـــل التكنولوجيا. لذلك يمكن القول أن الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى يدخل فى إطار كل النظريات الغربية عن التنمية كاتجاه الأنمـــاط المثاليـــة للمؤشـــرات، واتجاه الانتشار الثقافى الحضارى والاتجاه الاقتصادى للتنمية.

واستنادا إلى هذه النظريات تتبلور نظرة عن الصناعات الصغيرة فى المجتمع المصرى مؤداها: أن تنمية الصناعات الصغيرة ضرورة بل حتمية، لذلك لابد أن يراعى عند التخطيط ضرورة تنمية الصناعات الصغيرة فى إطار يترابط ويتكامل مع الصناعات الكبيره والمتوسطه على أن تسود تركيبة تكنولوجية تحقق هذا الترابط والتكامل، فالصناعات الصغيرة هى الأساس لاقامة صناعات تحويلية، ومن ثم يصبح الاقتصاد كلا متماسكا مترابطا.

بناءا على هذا العرض الموجز يمكن القول أن الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى يرى أن إشكالية الصناعات الصغيره إنما توضع فى إطار إشكالية أكبر، هى: صياغة نوذج رأسمالى متطور يستند إلى أساس اقتصادى مترابط ومتماسك والصناعات الصغيرة هى أداة تحقيق هذا النموذج، إذن فالتحيز الأيديولوجى هنا والمطروح فى إطار الرؤية الفنية يتمثل فى دعم الطبقة الرأسمالية وتطوير هياكلها الاقتصادية على غرار ما هو سائد فى الاقتصاديات الغربية.

٢ – الاتجاه الثانى: ويمكن أن نطلق عليه الثنائية:

أهم ما يميز هذا الاتجاه إنه لا ينظر إلى الصناعات الصغيرة من خلال المدخل الفنى أو التكنولوجى. لكن من خلال إطار أوسع هو الإطار الاجتماعى التاريخى المحلى والدولى.

بداية ينظر هذا الاتجاه إلى مصطلح الصناعات الصغيرة بوصفة مصطلحًا فنيًا يخفى مطالح الطبقه الرأسمالية المسيطرة على القطاع الصناعى الكبير (القطاع العام والقطاع الخاص)، أو بعبارة أخرى المسيطرة على هيكل الانتاج الحديث المعتمد على الخارج تكنولوجيا.

ينهض الاتجاة الثنائى على فكرة مؤداها: أن الصناعات الصغيرة هى امتداد لطوائف الحرف، تلك الطوائف السابقه على التكوين الاجتماعى الرأسمالى[١٣] إذ أنه كنتيجة للتغلغل الرأسمالى الغربى انقسم الهيكل الاقتصادى والاجتماعى إلى قطاعين هما:–

القطاع الحديث:

ويطلق عليه القطاع الرأسمالى الذى يستند إلى قوى انتاج متقدمة وعلاقات انتاج رأسمالية تستند إلى فصل المنتجين عن وسائل انتاجهم. ويـرتبط هـذا القطاع بأنتاج السلع التى تخـدم احتياجـات الطبقـات الميسـورة اقتصـاديًا واجتماعيا. ويسود هذا القطاع الثقافة الغربيـة بكـل محاورهـا الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية.

القطاع التقليدى:

وهو القطاع الذى يعبر عن الثقافة الوطنية التى حاول المسـتعمر اتلافهـا واحتقارها والنظر اليها بوصفها مرادفة للتخلف. ويستخدم القطاع التقليدى قوى انتاج غير متطورة وتقليدية وبالتالى فهى ذات انتاجية محدودة كما وكيفا.

ويسود هذا القطاع التقليدى أنماط من القيم والعلاقات والروابط الاجتماعية تسبق التكوين الرأسمالى.

والجدير بالذكر أن أصحاب هذا الاتجاه يروا أن الميدان الحقيقى للبحث عـن خصوصية المجتمع وآليات تطوره، إنما يبدأ فى البحث فى هذا الميـدان الـذى يسمى بالقطاع التقليدى، فالقطاع الحديث فى نظرهم قطاع تابع ومنـدمج مـع الرأسماليه الغربية.

ومن الناحيه الاقتصاديه يرتبط القطاع التقليـدى بأنتـاج السـلع اللازمـة للاستهلاك الجماهيرى.

وبناء على هذه الرؤية تنقسم الصناعات الصغيرة قسمين، قسم يتبع القطاع الحديث والآخر يتبع القطاع التقليدى. الأول بدأ كنتيجه للانفتاح على معطيات الثورة الصناعية بأوروبا، وبداية نقل التكنولوجيا يسمى هذا القسم بالصناعات الصغيرة المكتسبة أو الحديثة. أما الثانى ويسمى بالصناعات المتوارثة وهـو النمط الذى ساد فى ظل طوائف الحرف من النحاسين والفحامين والحـدادين

والذى طور معه ثقافات فرعية متوائمة(١٤).

ويرى حامد الموصلى أن الصناعات الصغيرة فى إطار القطاع التقليدى تمثل تراث بالغ الثراء، هذا التراث يعد نتاجا حضاريا لآلاف السنين من التفاعل الحى بين المجتمع والبيئة الطبيعية، كما يرى أن هذه الصناعات فى غرب أوربا مثلت القاعدة الواسعة لانطلاق الثورة الصناعية. أما فى مجتمعاتنا المحلية فالكثير من تلك الصناعات التقليدية تموت ميتة غير طبيعية دون أن تنشأ على أساسها أو بدلا منها صناعات حديثة فعالة وذاتية التطور، مما يؤدى إلى توقف حركة الإبداع، وهذا يمثل الأساس فى تراكم المشكلات وأهمها البطالة وانهيار القدرات الذاتية للتنمية، وتوسع دائرة الاستيراد ودعم القوى المستهلكة على حساب القوى المنتجة ويرى حامد الموصلى أن الصناعات الصغيرة فى إطار القطاع التقليدى تمثل البذور أو القاعدة التكنولوجية الموروثة، والتى يجب أن يتوافر المشروع الاجتماعى لنموها، بأعتبار أن هذه البذور تمثل البداية والقاعدة التكنولوجية الموروثة والتى تتجمع فى إطارها حصيلة الخبرات الإنتاجية والتكنولوجية التى تتوافق وتراث المجتمع(١٥) كما يؤكد كل من أسماعيل صبرى عبدالله ومحبوب الحق أن أشباع الحاجات الأساسية للجماهير الفقيرة يتحقق غالبا عن طريق أساليب تكنولوجية كثيفة العمالة وهذه الأساليب تستند بالضرورة إلى تطوير الخبرة التكنولوجية المتراكمة والموروثة. وعند هذه النقطة يؤكد محبوب الحق أن استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية ستؤدى إلى إيجاد توافق طيب بين الاستنباط الفورى من المواد الأولية والمهارات المحلية وتكنولوجيا الأهالى(١٥).

فى ضوء هذا العرض يمكن أن نستخلص الرؤية التى ينهض عليها إتجاه الثنائية، إذ تنطلق هذه الرؤية من مقولة الصراع بين القطاعين وهو صراع طبقى بالضرورة. فالقطاع الحديث يمثل الرأسمالية وهى أقلية قادرة اقتصاديا واجتماعيا، وتستند فى صياغة هياكلها الانتاجية إلى استراتجيات اقتصادية تستهدف على المستوى الاجتماعى اشباع حاجات هذه القلة القادرة اقتصاديا

واجتماعيا، ولكن هذه الطبقة فى الداخل تفتقد إلى القدرات التكنولوجية الحديثة التى ترتبط بانتاج نمط الاستهلاك الترفى لهذا تضطر إلى استيراد العناصر التكنولوجية من الخارج. ونتيجة لفشل المشروعات التنموية التى أستندت على نقل هذه العناصر التكنولوجية بدأت التفسيرات تقدم على نحو يؤكد أن أسباب الفشل يكمن فى غياب دور الصناعات الصغيرة، وهذا التحليل يفسر لماذا كان الاهتمام بتنمية الصناعات الصغيرة وخاصة تنمية القطاع الحرفى على نحو يجعله مصانع صغيرة.

إلا أن أصحاب فكرة الثنائية يقدمون تصورًا مختلفًا يبدأ بنقد الفكرة التى ترى أن المدخل لتنمية القطاع الحرفى هو إنتقاله إلى مصانع صغيرة بواسطة نقل التكنولوجيا فمثل هذا التصور يؤدى فى التطبيق العملى إلى التضحية بالخبرات التكنولوجية المتراكمة والموروثة، فى حين أن الموقف السليم هو العمل على تواجد مشروع يستند إلى تطوير هذه الخبرات وهذا من الناحية التكنولوجية، كما يستند إلى أشباع الحاجات الأساسية ويستند كذلك إلى احلال قيم تؤكد قيمة العمل واحترام الفرد وهذا على المستوى الاجتماعى والاقتصادى، وتطبيق هذا المشروع مشروط بتصفية وضع الفئات الطفيلية[١٧] وفى هذا الإطار يمكن أن نستشهد بنص لحامد الموصلى يؤكد فيه النتائج العملية لتطبيق المشروعات التنموية المقامة على النحو البرجوازى والتى أدت إلى التضحية بالموروث التكنولوجى.

أما فى مجتمعاتنا المحلية فالكثير من تلك الصناعات التقليدية تموت ميتة "غير طبيعية" دون أن تنشأ على أساسها أو بدلا منها صناعات حديثة فعالة وذاتية التطور مما يؤدى إلى:

أولا: حرمان المجتمعات المحلية من الوسائل المولدة ذاتيًا والمتاحة محليا لاشباع حاجاتها الضرورية (المسكن والملبس والمأكل).

ثانيًا: تهميش الغالبية العظمى من أفراد المجتمع وتحييدها من المشاركة الفعالة فى الانتاج والتنمية وتحويلها إلى كتلة من المستهلكين غير المنتجين والمعتمدين فى أبسط احتياجاتهم الأساسية على المدن الكبيرة أو على الاستيراد من الخارج.

ثالثًا: تفكك النسيج الاجتماعى الحضارى لهذه المجتمعات نتيجة لظهور تلك الصناعات وانهيار أسلوب الحياه المتميز فيها وشحوب شخصيتها المحلية وظهور البطالة والبطالة المقنعة فيها وتفاقم الهجرة منها.

رابعًا: اهدار امكانيات كان من الممكن أن توظف فى التنمية مما يؤدى إلى الهبوط بمعدلات التنمية على المستوى القومى ككل.

بعد هذا العرض الموجز للروئ النظرية والمنهجية فى النظر إلى ظاهرة الصناعات الصغيرة وقد حاولنا فى هذا العرض أن نستخلص بعض الخطوط النظرية التى احتكمت إليها الكثير من الدراسات التى قدمت عن قطاع الصناعات الصغيرة، نحاول هنا أن نقدم بعض الانتقادات عن هذه الرؤية، والتى على أساسها يمكن أن نخرج بخطوط نظرية ومنهجية بديلة فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة، ويمكن أن نجعل انتقاداتنا لهذه الرؤى على النحو التالى:-

أولاً: يمكن القول أن الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى يرى فى ظاهرة الصناعات الصغيرة وتنميتها ظاهرة اقتصادية وتكنولوجية وأن تطوير هذه الظاهرة يستهدف فى الأساس اخراج القطاع الصناعى الحديث من أزمته عن طريق التعاقدات الاقتصادية والفنية بينه وبين الصناعات الصغيرة. وهذه النظرة تؤكد فكرة الاعتماد على الذات على المستوى القومى، وهى فكرة صحيحة تماما. لكن بشرط أن تتواجد القدرات الحقيقية على التصنيع التى تتلخص فى القدرة على أجراء البحث العلمى والتطبيقى، والقدرة على إجراء التصميم الهندسى وأخيرا القدرة على تصنيع الآلات ومكوناتها. ولكن المطروح فى إطار الاتجاه الفنى هو استيراد أحدث الأساليب

التكنولوجية لكى ينتقل القطاع الحرفى إلى قطاع مصانع صغيرة. وهنا يمكن القول أن تحديد إشكالية الصناعات الصغيرة على النحو الفنى. أو على النحو الذى يجعل المعالجة فى إدخال العناصر التكنولوجية للقطاع الحرفى، أنما ينطلق من اعتقاد مؤاده أن تحقيق التراكم الرأسمالى لايكون بالمعدل المطلوب فى إطار الورش الحرفية، إنما يتحقق هذا التراكم بالزيادة المطلوبة فى المصانع الصغيرة، وتحقيق هذا التراكم يعنى قدرة على امتصاص البطالة.

وهنا يمكن أن نصل إلى نتيجة تدخل فى إطار التحيز الأيديولوجى وهى أن الاتجاه الفنى يستهدف تدعيم الهياكل الصناعية للطبقة الرأسمالية عن طريق تحويل قوة العمل التى لا تجد العمل إلى قوة منتجة، هذا جانب فى دعم الطبقة. أما الجانب الآخر فهو تطوير القطاع الحرفى إلى الشكل الذى يجعل منه مصانع صغيرة يصب نشاطها الانتاجى فى خدمة القطاع الصناعى الكبير عن طريق التعاقدات الاقتصادية والفنية.

ثانيًا: الاتجاه الفنى بمقولاته ذات الطابع الفنى وأهمها التعاقد الجزئى أو التعاقد من الباطن، وهى التعاقدات التى تكون بمثابة المؤشر لصياغة بنية اقتصادية صناعية متماسكة ومترابطة، يحاول أن يخفى أبعاد اجتماعية وايديولوجية أهمها أن الصناعات الصغيرة قطاع يمثل مصالح الرأسمالية الصغيرة، وهى مصالح بالضرورة تدخل فى أشكال من التنافس والصراع بينها وبين القطاع الرأسمالى الكبير، وقد أشار العديد من الاقتصاديين إلى أشكال هذا الصراع الذى غالبا ما يحسم لصالح القطاع الرأسمالى الكبير، نظرًا لقدراته المالية بالمقارنة بقطاع الصناعات الصغيرة، اذ أن مقولة الترابط والتكامل تخفى مقولات المنافسة والصراع.

ثالثًا: يعتقد الباحث أن الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى يدخل فى إطار المدرسة الأمريكية التى ترى أن البلدان النامية بها قطاعين أحدهما تقليدى

"والآخر" حديث تفصل بينهما درجات والمشكلة فى رأى هـذه المدرسـة تتلخص فى تطوير القطاع التقليدى إلى قطاع حديث. وهنا يمكن القول أن نفس إشكالية المدرسة الأمريكية هى ذاتها إشكالية الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى. والحقيقة أن الأهداف التى يسعى كـل منهمـا مـن تنميـة الصناعات الصغيرة على نحو يجعلها تتكامل مع الصناعات الكبيرة (وهى مستوردة الخبرة والامكانيات) يعنى فى المقام الأول نسف الخبرات التقنية التاريخية الموروثة والمتراكمة، ويعنى ذلك بالضرورة تكريس التبعية فى إطار الصناعات الكبيرة المستوردة والتابعة للخارج، ومردود ذلك علـى المستوى القيمى والثقافى التضحية بالثقافة الوطنية والتضحية بالشخصـية المتميزة فى إطار كل مجتمع محلى.

رابعًا: وفيما يختص بفكرة الثنائية التـى تتسـم بهـا التشـكيلة الاجتماعيـة الاقتصادية، وانعكاسها على النظر إلى الصناعات الصغيرة واتسامها كذلك بالثنائية "حديث" و"تقليدى" فالقطاع الحديث هو ثمرة التأثيرات الغربية فى الفكر والاقتصاد والثقافة. والقطاع التقليدى هو امتداد لعلاقات مـا قبـل الرأسمالية، النقطة المقبولة فى هذه الرؤية هو النظـر إلـى الصـناعات الصغيرة فى إطار القطاع التقليدى بوصفها البداية أو البذور التى يجب أن يتوافر لها المشروع الاجتماعى اللازم لنموها. وغير المقبول فـى هـذه الرؤية هى فكرة الثنائية ذاتها، اذ توحى هذه الفكرة أن هناك انفصال بين القطاعين، وهى رؤية تتقارب إلى حد كبير مع الاتجاه الفنى ذو الطـابع التكنولوجى والمدرسة الأمريكية من حيث أسلوب النظر أى التأكيد علـى فكرة الثنائية. وهنا يمكن القول أن اتجاه الثنائية لا يختلف مع الاتجاه الفنى من حيث المنطلق الاقتصادى التكنولوجى، ولكن الخلاف بينهما فى نقطة أساسية هى لمن تكون الثروة؟ فالاتجاه الفنى مضمونه الايديولوجى يـرى أن الثروة لابد وأن تتركز فى أيدى الطبقة الرأسمالية، بينما اتجاه الثنائيـة يرى أن الثروة لابد وأن يعاد توزيعها على أسس عادلة تضـمن عدالـة

توزيع الناتج الاجتماعى.

خامسا: جوهر الخطأ فى فكرة الثنائية يكمن فى جانبين هما:-

١- الاعتقاد أن هناك تبعية صريحة بين رأس المال المحلى فى إطار القطاع الحديث ورأس المال الأجنبى، هذا الاعتقاد من شأنه أن ينفى أن هناك صراع بين الطرفين وقد يؤكد هذا الاعتقاد ما تذهب إليه المدرسة الأمريكية التى ترى أن التحديث أنما هو تحديث القطاع التقليدى لكى يكون قطاع حديث، ولكن الحقيقة أن هناك تناقض وصراع بين الطرفين رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبى، الأول يستهدف صياغة القاعدة المادية التكنيكية القادرة على العطاء والاستمرار، ومن ثم إمكانية الاستقلال بالسوق المحلى وربما الرغبة فى السيطرة على الأسواق المحيطة، والثانى يستهدف كذلك السيطرة على السوق المحلى والأسواق المحيطة السيطرة بانتاجه الوافر وقدراته التكنولوجية، وما يبدو من تبعية، أنما هو فى حقيقة الأمر موقف اضطرارى من قبل رأس المال المحلى وهذا الاضطرار راجع إلى فقدان رأس المال المحلى لتنظيماته السياسية الديمقراطية، وكذلك التنظيمات السياسية لقوة العمل، وفقدان هذه التنظيمات فى الحقيقة هى سر قوة رأس المال الدولى، كما هى فى ذات الحين سر ضعف وخضوع رأس المال المحلى لرأس المال الدولى. وهنا فكرة الثنائية ترى الأمور فى ظاهرها وتتصور أن رأس المال المحلى إنما هو فى حقيقة الأمر وكيل لرأس المال الدولى فى الداخل. أو كما يقال أن رأس المال المحلى يقوم بدور كومبر ادورى، وهذا التصور هو جوهر الخطأ ويفتح الباب واسعًا لصياغة تحليلات خاطئة عن التكوين الطبقى وهو الأمر الذى أدى إلى صياغة تشخيصات ومصطلحات عن طبيعة الطبقة المسيطرة أقتصاديا وأجتماعيا وظهرت التحليلات التى ترى أن هذه الطبقة هى الرأسمالية الطفيلية والرأسمالية البيروقراطية وما إلى ذلك من المصطلحات الخاطئة التى تستند فى

الأساس إلى تحليل السلوك الاقتصادى للطبقة دون أدراك المواقف المتباينة لها والتى تتبدى فى السياسة.

٢- وهنا يكمن جوهر الخطأ الثانى فى فكرة الثنائية والذى يتمثل فى عدم وضع الاقتصاد فى إطاره السياسى، بمعنى أن القوى الاجتماعية والاقتصادية التى تتمثل من وجهة نظرهم فى القطاع الحديث والقطاع التقليدى، لابد لهذه القطاعات الاقتصادية والقوى الاجتماعية التى تمثلها لابد أن تجد لها إطارا للحركة، وهذا الإطار لا يمكن أن يكون إلا سياسى بمعنى التعبير عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية فى إطار من صياغة التشكيلات والروابط والاتحادات والأحزاب السياسية الديمقراطية المستقلة عن وصاية الدولة من هنا يمكن القول:

أن كل من الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى واتجاه الثنائية لا يقيمان وزنا لاعادة تنظيم القوى الاجتماعية على أساس ديمقراطى سليم.

بناءا على هذه الانتقادات ما هو الإطار المنهجى الملائم فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة؟

بداية، يرى الباحث أن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية المصرية لاتتحرك على نحو ميكانيكى يستلهم خصائص التجربة الغربية، ويعيد انتاجها فى إطار هذه التشكيلة، وذلك نظرًا لاختلاف الظروف التاريخية. فقد أمكن للتجربة الغربية أن تفرز مجموعة من الصفوات الرأسمالية التى تتميز بالطموح والقدرة على الانجاز وتعظيم العائد. ومن ثم القدرة على تحقيق التراكم الرأسمالى فى الداخل، والقدرة على تصدير فائض الانتاج فى الخارج. كما أن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية لا تتحرك على نحو يؤكد الثنائية الاقتصادية والاجتماعية. ولكنها تتحرك على نحو يؤكد الترابط الديالكتيكى، أو على حد تعبير "دويدار"[١٧] فالتشكيلة الاجتماعية هى عبارة عن "وحدة كلية مندمجة فى إطار ديالكتيكى. والدولة فى إطار هذه الوحدة المندمجة هى عامل تماسك لكل

مكونات التشكيلة الاقتصادية، الا أن الدولة عن طريق احتكارها للسلطة تخضع هذه المكونات فى إطار يتفق ومصالح اجتماعية أقتصادية محددة هى مصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا.

وبتطبيق هذه الرؤية المتماسكة يتضح لنا أن العناصر التقليدية تتفاعل مع العناصر الحديثة أو تندمج فى إطار الكل الاجتماعى. وهنا يمكن القول بأنه ليست هناك حدود فاصلة بين التقليدى والحديث، بمعنى أننا قد نجد كل منهما داخل الكائن الاجتماعى الواحد، فقد نجد مثلا ورشة تستخدم فن انتاجى حديث، بينما الشكل الاجتماعى يغلب عليه طابع الأسرة الممتدة حيث نجد رأس المال الثابت ملك مشاع لأفراد الأسرة، وفى ذات الحين قد تجد انتماءات متباينة بين أفراد هذه الأسرة، فهناك من هو عضو فى حزب سياسى وآخر عضو فى جمعية صوفية إلى غير ذلك من العناصر التقليدية والحديثة التى تتواجد داخل الكائن الاجتماعى الواحد. إذن ليس هناك ما يسمى بصناعة صغيرة حديثة وصناعة صغيرة تقليدية، ولكن الأدق أن هناك أزدواج متفاعل على نحو ديالكتيكى وهو أزدواج من شأنه أن يحدث تراكيب اجتماعية وأنماط من القيم والثقافة معينة. ويعتقد الباحث أنه لا يمكن فهم ظاهرة الصناعات الصغيرة إلا فى إطار معرفة التناقضات الحاكمة للتشكيل الاجتماعى الاقتصادى، وهى تناقضات داخلية وخارجية.

على المستوى الخارجى:

يتضح التناقض بين القطاع الرأسمالى الكبير ورأس المال الدولى الأول يتحرك بدافع الاستقلال عن هيمنة الثانى، وهو مايدفعه إلى اللجؤ إلى حلول من الداخل وهى حلول فنية وتكنولوجية تستند إلى مؤشرات النموذج الغربى فى التنمية (وهو جوهر ما يؤكد عليه الاتجاه الفنى الذى يعزل التنمية عن سياقها الاجتماعى والسياسى، كما أنه يقدم فهم عن التنمية الغربية معزول عن ذات السياق)، هذا التناقض الخارجى يحل من وجهة نظر رأس المال المحلى عن

طريق أساليب فنية وتكنولوجية (هذا هو جوهر ما يؤكد عليه الاتجاه الفنى).

على المستوى الداخلى:

فالتناقض بين رأس المال الكبير ورأس المال الصغير يحل كذلك عن طريق أساليب فنية وتكنولوجية.

هنا يؤكد الباحث أن تطور قطاع الصناعات الصغيرة مرهـون بشـروط اجتماعية تلك الشروط التى تمثل الإطار والأساس للفاعلية الفنية والتكنولوجية أو بعبارة أخرى الشروط الاجتماعية هى المتغير المستقل والشروط الفنية هى المتغير التابع، والشروط الاجتماعية تتمثل فى إعادة تنظيم الصناعة على نحو يتيح أطلاق وتطور قوى انتاج هذا القطاع، أى قطاع الصناعات الصغيرة على نحو يجعل لهذه الصناعات نصيب من السوق المحلية ولكى يحدث هذا التطور فى إطار قوى أنتاج وعلاقات أنتاج هذا القطـاع يسـتلزم وعـى أجتمـاعى وسياسى قادر على أعادة انتاج العلاقات الاقتصادية على نحو خلاق، وذلك فى إطار تشكيل روابط واتحادات ديمقراطية تعكس مصالح هذا القطاع من ناحية وتستقل عن وصاية الدولة من ناحية أخـرى. اذ أن تكـوين هـذه الـروابط والاتحادات الديمقراطية هى الشرط الضرورى لتطـوير الخبـرات المحليـة الموروثة والمتراكمة عبر التاريخ. وهذا ليس فقـط علـى مسـتوى قطـاع الصناعات الصغيرة بل على المستوى القومى ككل.

وهنا يؤكد الباحث على حقيقة مؤداها أن المشكلة ليست فى وجود الكـوادر الفنية والتكنولوجية فهذه الكوادر موجودة، وهنا نقرر بوضـوح أن الإشـكال اجتماعى وسياسى بالدرجة الأولى وليس فنى، ولكن المطروح فى إطار الفكر المصرى أن الإشكال فنى وليس أجتماعى.

الهوامش

١- ممدوح الشرقاوى، دور الصناعات الصغيرة وتوقعات المستقبل، ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر، معهد التخطيط القومى، مؤسسة فريد ريش إيبرت، القاهرة ١-٤ إبريل ١٩٨٤، ص ٣١.

٢- نادر فرجانى، عن غياب التنمية فى الوطن العربى، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤١.

٣- خالد مصطفى، التحولات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن نقل التكنولوجيا فى ظل سياسة الإنفتاح الاقتصادى من ١٩٧٤ - ١٩٨٠ رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٨٨، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ١١١ - ١١٥.

٤- لمزيد من التفاصيل، انظر البحوث الواردة فى جودة عبدالخالق، الإنفتاح، الجذور والحصاد والمستقبل، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨١.

٥- نفس المرجع السابق.

٦- إبراهيم العيسوى، العوامل الداخلية للتحول إلى الإنفتاح، جودة عبدالخالق، المرجع السابق، من ص ٧٢ - ٧٨.

٧- تم الوصول إلى محاور تنمية الصناعات الصغيرة من خلال مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور نادر فرجانى.

٨- محمد كمال مصطفى، دور الصناعات الصغيرة فى استيعاب العمالة، ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، القاهرة ١٩ - ٢١ ديسمبر ١٩٨٨، ص ١٥٤.

٩- فتحى الحسينى خليل، بعض المنطلقات الأساسية لزيادة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، مرجع سابق، ص ٦٥.

١٠- محمد كمال مصطفى، دور الصناعات الصغيرة فى استيعاب العمالة، مرجع سابق، ص ١٥٧.

١١- محمد كمال مصطفى، نفس المرجع السابق ص ١٥٨.

١٢- فتحى الحسينى خليل، بعض المنظفات الأساسية لزيادة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر، مرجع سابق، ص ٦٠.

١٣- يمكن التعرف على فكرة الثنائية بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحًا فى المصادر التالية:

أ- سمير نعيم، التكوين الاجتماعى الاقتصادى وأنماط الشخصية فى الوطن العربى، مجلة العلوم الاجتماعية، تصدر عن جامعة الكويت، العدد الرابع، المجلد الحادى عشر، ديسمبر ١٩٨٣.

ب- أحمد صادق سعد، حول العلاقة بين نمطى الإنتاج الكولونيالى والأسيوى، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل، ندوة فكرية، مركز البحوث العربية، الفارابى ١٩٨٨.

جـ- محمود عودة، الفلاحون والدولة، دراسة فى أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٩.

١٤- عبدالحكيم على الأحول، دور الصناعات الصغيرة واليدوية والأسر المنتجة فى التنمية الاجتماعية، ندوة الصناعات الصغيرة فى التنمية، معهد التخطيط القومى، فريدريش إيبرت ١٩٨٤، ص ١٢.

١٥- حامد الموصلى، الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية الذاتية، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، دراسة غير منشورة.

١٦- أ - إسماعيل صبرى عبدالله، إستراتيجية التكنولوجيا، إستراتيجية التنمية فى مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاد بين المصريين، القاهرة ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٥٣٦.

ب- محبوب الحق، ستاد الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامـــة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.

١٧- محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، الناشر دار الجامعات المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

تجربة ورش تصنيع الأحذية فى قطاع التعاون الانتاجى
دراسة ميدانية

مقدمة

(الإطار المنهجى للدراسة):

حاولت هذه الدراسة أن تتناول الأسباب التى تحول دون نمو ورش تصنيع الأحذية فى إطار قطاع التعاون الانتاجى وقد حاولت أن تبحث عن هذه الأسباب فى ميدان غير الميدان الاقتصادى الفنى ذو الطابع التكنولوجى، وتحديدًا فى الميدان الاجتماعى وبصفة أكثر تحديدا فى ميدان الوعى. وقد أنطلقت الدراسة من محاولة الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه ما هى ملامح وعى كل من أصحاب ورش تصنيع الأحذية والعمال بأبعاد إشكالية تطوير الورش؟

بناءً على صياغة السؤال الحاكم للدراسة يتضح أن المفهوم الأساسى الذى يحكم حركة الدراسة هو مفهوم الوعى، وتحديدا الوعى الخاص بإشكالية ورش تصنيع الأحذية. من هنا صاغت الدراسة تعريف مبدئى للوعى وهو عبارة عن الأفكار والأراء والتصورات التى يكونها كل من أصحاب الورش والعمال.

وبناءً على هذا التعريف المبدئى أستهدفت الدراسة:

أولا: التعرف على الأفكار والأراء والتصورات التى يكونها كل من أصحاب الورش والعمال عن أبعاد إشكالية ورش تصنيع الأحذية.

ثانيا: محاولة التعرف على الأساس المادى لهذه الأفكار:

بناءً على هذه الأهداف تتضح أهمية الدراسة فى أنها تحاول أن تجيب على سؤال مؤداه إلى أى مدى يكون وعى العاملين بورش تصنيع الأحذية يمثل فى

ذاته معوق يحول دون نمو ورش تصنيع الأحذية؟ وهذا التساؤل يطرح تساؤل آخر آخر مؤداه كيف يمكن تحديد الوعى المعوق أو كما يطلق عليه البعض الوعى الزائف من الوعى الحقيقى إذا جاز هذا التعبير؟

الإجابة على هذا السؤال تتوقف بالدرجة الأولى على الإطار النظرى والأيديولوجى الذى يتنباه الباحث وهذا ليس عيب فمن طبيعة الأشياء أن تختلف الأراء والأفكار وهنا وبعيدا عن التفصيلات النظرية والأيديولوجية، يعتقد الباحث أن المؤشر الذى يفصل بين الوعى الزائف والوعى الحقيقى هو أن الوعى الثانى أى الحقيقى هو ذلك الوعى الذى ينعكس فى ضرورة إعادة تنظيم الصناعة على نحو يتيح إطلاق وتطور قوى أنتاج وعلاقات إنتاج الورش، ولا يمكن أن يتحقق هذا التطور الا من خلال انشاء المؤسسات والروابط والاتحادات الديمقراطية المستقلة عن وصاية الدولة. من هنا وجد الباحث أن بنية الوعى وخاصة الوعى الخاص بإشكالية ورش تصنيع الأحذية يمكن أن تنقسم على النحو التالى:-

الوعى المستقل:

١- ويقصد به الوعى المتفاعل مع الوسط التكنولوجى الطبيعى ذلك الوعى الذى يؤدى بدوره إلى التطوير الذاتى والمستقل وفى إطار تدريجى يستهدف دائما فهم أبعاد العملية التكنولوجية والقدرة على السيطرة عليها.

٢- إدراك التناقض بين ورش تصنيع الأحذية وبين قطاعات اقتصادية أخرى سواء فى داخل المجتمع أم خارجة.

٣- يترجم الوعى المستقل فى صياغة روابط واتحادات ديمقراطية، فالوعى فى أرقى أشكاله يعكس وحدة المصالح التى تنعكس فى إطار هذه الروابط.

الوعى التابع:

١- الانفصال عن الوسط التكنولوجى والرغبة فى الارتباط بعناصر تكنولوجية يصعب تحديد أبعادها والسيطرة عليها لان تحديد الأبعاد والسيطرة تتم فى

إطار تشكيل أجتماعى خارجى.

٢- الإحساس الغريزى بالتناقض، احلال وعى أطراف أخرى من داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، أو من خارجها أى من تشكيل اجتماعى آخر، أو بعبارة أخرى يتم سلب الوعى بأحلال وعى أخر بين أطراف من خارج ورش تصنيع الأحذية.

بناءً على هذا التحديد لبنية الوعى يمكن أن يثار التساؤل التالى:

هل بنية الوعى تتواجد فى الواقع العملى بهذا الشكل النقى أم يتواجد نوع من التداخل بين الوعى المستقل والوعى التابع؟ يعتقد الباحث أن الشق الثانى من العبارة هو الأدق أى يتواجد الوعى المستقل متداخلا مع الوعى التابع، أى تميز الوعى بطابع الازدواج.

بناءً على هذه المقدمة المنهجية وجد الباحث أن الأدوات المناسبة لدراسة الوعى بإشكالية ورش تصنيع الأحذية هى الملاحظة المتعمدة، وإسلوب المقابلة المتعمقة (المقابلات الفردية والجماعية) عن طريق هذه الأدوات قام الباحث بجمع المادة اللازمة لإجراء الدراسة عن طريق التردد على الكثير من ورش تصنيع الأحذية من القاهرة وطنطا (من الورش الأعضاء فى الجمعيات التعاونية الانتاجية للأحذية).

نتائج الدراسة:

وجد الباحث أنه لفهم قضية الوعى بإشكالية ورش تصنيع الأحذية، من الضرورى أن يتعرض لملامح التكوين الداخلى للورشة من حيث:

أولاً: مكان الورشة:

الورشة عبارة عن حجرة فى شكل مربع أو مستطيل بها بنك للصنايعى بغرض التفصيل وعربة خشبية يضع عليها ما ينجزه من عمل، وهذا الصنايعى يطلق عليه "التفصيلجى". وكذلك يوجد بنك لصنايعى آخر يطلق

عليه "الجزمجى" وعربة خشبية لكى يضع كذلك ما ينجزه من عمل. وماكينة يقف عليها صنايعى يطلق عليه "الماكينجى" والملاحظ أن نصف مساحة الورشة أو قليلاً تكاد تخصص لانجاز الورشة، أى تخصص لوضع الأحذية المصنعة فى وضع مرتب على جدار الورشة، كما يوجد فى بعض الورش "نارجيلة" خاصة بفرد أو أكثر من عمال الورشة يقومون بإعدادها كلما كان هناك الطلب عليها.

والملاحظ أن أرضية الورشة تكاد تتكدس بمخلفات الإنتاج بصورة قد تؤذى معنويات العاملين، ولذلك فنظافة الورشة عملية مستمرة.

ثانيًا: الأدوات التكنولوجية المستخدمة:

يتميز النمط التكنولوجى المستخدم داخل الورشة باستناده إلى العمل اليدوى بنسبة ٨٠ %، أما النسبة الباقية وهى الـ ٢٠ % فهى نمط تكنولوجى حديث يشمل المكبس والماكينة وهاتان الأداتان فى حقيقة الأمر لا يخلوان من اللمسة اليدوية، أو إذا جاز التعبير يمثلان نمط تكنولوجى وسط أو مزدوج بين الاستخدام اليدوى والاستخدام الالى. وهنا من الضرورى أن نشير إلى ملاحظة هى أن تصنيع الحذاء بكل مراحلة بالإستناد إلى اليد أصبح عملية فى طريقها إلى الانقراض أن لم تكن قد انقرضت بالفعل، بمعنى أنه لا يوجد العامل "الصنايعى" ذو المهارات والقدرات التى تلزم تحويل المواد الخام إلى حذاء، ويطلق على هذا النوع من الصنايعية "الصنايعى الشامل"، الذى يقوم بكل مراحل تصنيع الحذاء بالاستناد على يده، أنما تصنيع الحذاء فى إطار الورش تطور إلى الحد الذى أقتضى فيه ظهور التخصص وتقسم العمل، ومن ثم أصبح تصنيع الحذاء يمر بمراحل بعضها يتم أو ينجز خارج الورشة كمرحلة "عمل النعل" فالورش اليوم لا تقوم بتحويل الجلد الخام إلى نعل بل تحصل على النعول جاهزة، وبالتالى فقد أصبح الأمر فى تصنيع الحذاء يغلب عليه طابع التركيب والتجميع لا التصنيع، هذا يعنى ارتباط الورش فى حركتها

الانتاجية بأجهزة صناعية خارجية "خارج الورشة" فالورش اليوم تفتقد إلى الاستقلال التكنولوجى فى تصنيع الحذاء، وتتضح هذه النقطة بصورة جلية فى استخدام المكبس والماكينة وهى وسائل تكنولوجية يتم استيرادها من الخارج، ولم تأت هذه الوسائل كنتيجة للتطور التدريجى لورش تصنيع الأحذية، وبالرغم من ذلك يمكن القول بصفة عامة أن النمط التكنولوجى المستخدم داخل الورش وأن كان يعتمد فى الأساس على النشاط العضلى اليدوى، إلا أنه يمكن القول أنه يندرج تحت ما يسمى بالنمط الوسيط من التكنولوجيا الذى يجمع بين الإسلوبين اليدوى والحديث.

ثالثًا: تدرج المكانة الاجتماعية:

من خلال الخصائص الأيكولوجية والتكنولوجية، تتكون الورشة من أربع أو ثلاث أفراد "صنايعية"، الأول هو صاحب الورشة أو الأسطى الكبير كما يطلقون عليه والثانى: هو الماكينجى يقف على الماكينة.

والثالث: هو الجزمجى، والرابع: هو التفصيلجى، والخامس: هو صبى الورشة والملاحظ أن الأسطى الكبير لا يقتصر دوره على إدارة الورشة بل هو فى الغالب يختص بمرحلة أو بدور فى صناعة الحذاء كأن يكون مثلا "جزمجى" أو "مكنجى" لذلك تتكون الورشة فى الغالب من أربع أو ثلاثة أفراد وصبى، وفى حالة تكونها من ثلاث إنما يشير هذا التكوين إلى أن فرد من الورشة يقوم بأكثر من دور.

وعن تدرج المكانة الاجتماعية داخل الورشة، يمكن القول أن أكثر عناصر الورشة تقديرا واحتراما هو صاحب الورشة أو الأسطى الكبير فهو:

١- أكثر عناصر الورشة خبرة ومهارة فى أداء العمل.

٢- أكبر العناصر سنا وهذا فى الغالب.

٣- هو صاحب رأس المال ومدير المشروع فى ذات الحين، فالملكية هنــا لا تنفصل عن الادارة.

٤- يقوم بفض المنازعات التى قد تنشأ بين العمال داخل الورشة.

فصاحب الورشة أذن هو الأسطى الكبير كما يطلقون عليه، وذلــك يرجــع لتعدد وأتساع الأدوار التى يقوم بها، فهو الشخصية المحوريــة التــى تتوحــد وتتناقض معها العناصر الأخرى من الورشة. أما الطرف الثانى من الورشــة وهو يتعلق بمجموع العمال "الصنايعية" فأكثر الصنايعية تقديرا واحتراما هــو "الماكينجى" وربما يرجع ذلك إلى دقة الإطار الحركى بينه وبــين الماكينــة، فضلا عن أهمية المرحلة التى يختص بها فى تصنيع الحــذاء، والــذى يلــى الماكينجى فى التقدير والاعتبارهو "الجزمجى" وربما يرجع هذا التقدير إلــى شمول العملية التى يقوم بها فى تصنيع الحذاء، ويلى الجزمجى فــى التقــدير "التفصيلجى" والملاحظ غياب التقدير للتفصيلجى نظرا لسهولة العمل الذى يقوم به فعناصر الورشة يعتقدوا أن عمل التفصيلجى لا يتميز بمهارة معقدة(*). أما العنصر الأخير من الورشة وهو صبى الورشة اذ يمثل مستقبل الورشة لانــه يتعلم، ويرتقى إلى أن يصل إلى مرتبة الصنايعى سواء كــان "جزمجــى" أو "ماكينجى" أو "تفصيلجى". لذلك الفترة التى يقضيها فى الورشة هى فى الأساس فترة تعليم وتدريب ولكنه بجوار ذلك يقوم بأعمال هامشية. كما أن هناك صبى آخر لابد أن يكون مرتبطا بالماكينجى يؤدى دور هام ولكنــه ثــانوى، اذ أن طبيعة دوره تجعل الماكينجى ينجز أكثر وأسرع حيث أنه يقــوم بالتحضــير والترتيب لعمل الماكينجى.

(*) تتضح هذه الفكرة فى القول التالى لأحد أصحاب الورش: " أى واحد يقدر يفصل وأنا أقدر أجيب بنات أو طلبة يفصلوا ويتعلموا فى خمس دقائق ".

رابعًا: مستويات الأجور:

وعن مستويات الأجور فهى تتفاوت من ورشة إلى أخرى وهـــى تـــرتبط بحركة السوق إلا أنه أمكن الحصول على المتوسطات التالية:

الماكينجى (١٠٠ – ١٥٠ جنية) (٥٠ –٦٠ جنية) (٤٠– ٥٠ جنيـــة) فـــى الأسبوع.

الجزمجى (١٠٠– ١٥٠ جنية) (٥٠ – ٦٠ جنية) (٤٠– ٥٠ جنيـــة) فـــى الأسبوع

التفصيلجى (١٠٠ – ٨٠ جنية) (٣٠ – ٤٠ جنية) فى الأسبوع.

صبى الورشة ١٠ جنية فى الأسبوع.

فى ضوء هذه الخصائص يمكن أن نتعرف على المعوقات الاجتماعية التى تحول دون أحداث الورش للتراكم المعرفى والتكنولوجى والرأسمالى، وذلـــك من خلال البحث فى ميدان الوعى. وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة هامة هى أن قضية الوعى فى هذه الدراسة تشير إلى كيفية الاستجابة أى استجابة الـــورش للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تتعرض لها.

وكانت النتائج على النحو التالى:

أولا: الموقف من النمط التكنولوجى اليدوى:

اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أصحاب الورش لهم نظرة مزدوجـــة للنمط التكنولوجى اليدوى فهو من ناحية يحقق الجودة المطلوبة فـــى صـــناعة الحذاء كما أنه يشعر العامل بالقدرة على الخلق والابتكار، أى أن ذات العامل تتحقق من خلال العمل اليدوى. وبهذا يكتمـــل الطـــرف الأول مـــن الـــوعى المزدوج للنمط التكنولوجى اليدوى. أما الطرف الثانى فيتمثـــل فـــى ضـــعف انتاجية النمط اليدوى بالمقارنة بالنمط الحديث الذى يتميز بالقدرة على الإنتاج

الوافر ذلك الانتاج الذى يمكنه ليس فقط من تغطية حاجة السوق بل وتكوين فوائض أنتاجية بغرض التصدير.

وعند هذه النقطة يقرر أصحاب الورش، أنه إذا ما أرادت ورش تصنيع الأحذية أن تتقدم فالطريق هو إدخال النمط التكنولوجى الحديث، إلا أن هذا النمط من وجهة نظرهم مستحيل استخدامه فى إطار الورش نظرا لأنه يتطلب امكانات مالية هائلة لشرائه، كما أن أدخال هذا النمط التكنولوجى إلى الورشة يعنى نفى لوجودها أى يحيل الورشة إلى خط أنتاج.

وهنا يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن أصحاب الورش فى حيرة أو صراع بين النمط اليدوى والنمط الحديث من التكنولوجيا، إلا أن هذا الصراع حسم فعلا لصالح النمط الحديث من التكنولوجيا (الحسم فى دائرة الوعى) وهذا يعنى أن تطوير الورشة لا يتحقق إلا بإدخال النمط التكنولوجى الحديث إليها.

وهنا يتضح البعد الأول من أبعاد إشكالية تطور ورش تصنيع الأحذية فالإشكالية فى الأساس (كما يرى أصحاب الورش) هى إشكالية فنية ذات طابع تكنولوجى، وتحل هذه الإشكالية عن طريق تواجد القدرات المالية، أى تدبير العملة اللازمة لشراء النمط التكنولوجى الحديث، وإمكانية شراء هذا النمط عملية تبدو شبه مستحيلة أن لم تكن مستحيلة فعلاً.

عند هذه النقطة يمكن أن نقرر بوضوح أن هذا الفهم الفنى لإشكالية ورش تصنيع الأحذية يدخل فى دائرة الوعى التابع ذلك الوعى الذى يستهدف الارتباط بأنماط تكنولوجية غير مفهومه ويصعب تحديد أبعادها والسيطرة عليها لانها نتاج تشكيل اجتماعى أخر، والنتيجة النهائية هى التضحية بالنمط اليدوى أو بالخبرة المحلية الموروثة والقابلة للتطوير الذاتى والمستقل، والهدف الحاكم لهذا الوعى التكنولوجى التابع هو تحقيق التراكم الرأسمالى وهو هدف وأهم لأنه لا يستند إلى فكرة التطوير الذاتى والمستقل أى التطوير التدريجى فى إطار الورشة.

وإذا انتقلنا إلى الطرف الاخر من الورشة أى العمال، فهم يقــدموا رؤيــة تختلف قليلا عن تلك التى قدمها أصحاب الورش فهم فى البداية يقــررون أن النمط اليدوى من التكنولوجيا يتميز بأنه مفهوم ومحدد الأبعاد فضلا عن كونه يشعر العامل بالقدرة على الخلق والابتكار، لكن ما يعيب هذا النمط هو ضعف انتاجيته بالمقارنة بالنمط الحديث من التكنولوجيا، إلا أن العمال لم يجــدوا أن الطريق إلى تطوير الورشة يكون عن طريق إدخال النمط الحديث، وكذلك لم يجدوا أن الطريق يكون عن طريق الابقاء على النمط اليدوى، فالأشكال مــن وجهة نظرهم محير، الا أنهم أستطاعوا أن يحسموا هذا الصراع بــين الــنمط اليدوى والنمط الحديث وذلك عن طريق إيجاد نمط ثالث بــديل يجمــع بــين النمطين وهذا الجمع أو الدمج بين النمطين يؤدى إلى تطور النمط الأول بشكل تدريجى وذاتى أى بشكل يتلائم مع القدرات والمهارات التكنولوجيــة للعمــال الذين يقومون بأستخدام النمط اليدوى وبهذا يتحقق الهدف الأساسى وهو زيادة الانتاج دون أن تكون هذه الزيادة على حساب تصفية النمط اليدوى بل علــى حساب تطويره.

وهذه الرؤية التى يقدمها العمال برغم أنها تدخل فى إطار الفهم الذى يؤكد أن الإشكالية فى الأساس هى إشكالية فنية ذات طابع فنى وتكنولــوجى، إلا أن هذه الرؤية لها مغزى اجتماعى اقتصادى يتمثل فى الخوف من ادخال الــنمط التكنولوجى الحديث لأن هذا النقل أو الإدخال سوف يكون له نتائج اجتماعيــة ضارة كالبطالة ومن ثم تشريد العمال: وهنا يمكن القول أن الرؤية التى قدمها العمال تستهدف زيادة الانتاج من ناحية والحفاظ على العمالة من ناحية ثانية.

والسؤال هنا هل الرؤية التى قدمها العمال تدخل فى دائرة الوعى المستقل؟ أم الوعى التابع؟ والإجابة على هذا السؤال توضح أن الرؤيــة التــى قــدمها العمال تدخل فى دائرة الوعى المزدوج الذى يجمع بين الاســتقلال والتبعيــة، فعنصر الاستقلال يتضح فى ضرورة صياغة نمط تكنولوجى متطور ولكنــه مفهوم ومحدد الأبعاد ويسهل السيطرة عليه وهو ما يعنى أمكانية انتاج وإعادة

انتاج هذا النمط فى الداخل. أما العنصر الذى يؤكد التبعية هو أن الهدف من تطوير الورشة هو هدف اقتصادى بحت يتمثل فى تحقيق التراكم وزيادة الانتاج، كما أن عدم إدراك العمال لوسائل تحقيق الاستقلال التكنولوجى تمثل عنصرا يدخل فى دائرة الوعى التابع.

ويعتقد الباحث أن الرؤية التى قدمها العمال لمعالجة الإشكالية التكنولوجية تعكس الإحساس الغريزى بالتناقض الاقتصادى والاجتماعى بينهم وبين أصحاب الورش.

ويتضح هذا الإحساس بالتناقض من خلال الموقف من الاستثمارات الأجنبية والهجرة للعمل فى الخارج.

ثانيًا: الموقف من الاستثمارات الأجنبية والهجرة للعمل فى الخارج:

اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أصحاب الورش يأخذون موقف معادى من الشركات الاستثمارية التى نشأت خلال فترة الانفتاح الاقتصادى، والسبب فى الموقف المعادى يرجع إلى تميز هذه الشركات بقدرات مالية هائلة، وبالتالى بقدراتها على استخدام النمط التكنولوجى الحديث، وبفضل هذه القدرات استطاعت هذه الشركات أن تستولى على السوق المحلية بإنتاجها الوافر ومن ثم اهتزاز وضع الورش، أو بعبارة أدق تعرضت الورش لمنافسة غير متكافئة مع هذه الشركات.

وفى البداية تصور أصحاب الورش أن هذه الشركات تعمل للتصدير، إلا أنه بالرغم من التفوق الاقتصادى والتكنولوجى للشركات الاستثمارية، فأصحاب الورش يؤكدون أنه برغم هذه المنافسة غير المتكافئة مع الشركات فلا زال للورش نصيب من السوق المحلية بل ويمكن أن يتسع هذا النصيب لأن منتجات الشركات تتميز بارتفاع أسعارها، فضلا عن أنخفاض جودتها بالمقارنة بمنتجات الورش.

هذه الفكرة التى يراها أصحاب الورش غير صحيحة لأن السعر يحدده فى نهاية الأمر أسلوب الإنتاج السائد والتكنولوجيا السائدة وهى التكنولوجيا الحديثة.

ويمكن القول أن هذا الموقف من الشركات الاستثمارية يعكس أن أصحاب الورش قد عقدوا مقارنة بين الورش وبين الشركات وهى مقارنة تعكس وضع الصراع بين الطرفين فإذا كان الطرف الثانى متفوقا اقتصاديا وتكنولوجيا، فلابد للطرف الأول لكى يكون متفوقا أن يتمتع بذات الوسيلة أى يتميز بنفس خصائص الطرف الثانى. من هنا صيغت الإشكالية على النحو الفنى والتكنولوجى من وجهة نظر أصحاب الورش، إلا أن اليأس من الحصول على المال اللازم لشراء النمط التكنولوجى دفع أصحاب الورش إلى إعادة النظر فى النمط اليدوى فهو يمكنه أن يقدم سلعة أرخص وأجود ولكن لمن؟ هنا يعتقد الباحث أن أصحاب الورش تشكل لديهم الأمل فى كسب نصيب من السوق المحلية نتيجة الأزمة الاقتصادية التى من نتائجها ضعف القوى الشرائية على المستوى القومى وهو الأمر الذى يجعل من الصعب مسايرة أسعار الشركات من قبل الأغلبية. إذن فالسوق هنا هو الأغلبية التى تعانى أكثر من غيرها من آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

إذا كان هذا هو موقف أصحاب الورش من الشركات الاستثمارية، فماذا عن موقف العمال؟

بداية العمال لا يشعرون بالحد الأدنى من الرضا عن العمل داخل الورشة والسبب يرجع إلى تواجد فرص عمل أفضل من العمل داخل الورش، وفرص العمل المطروحة هى العمل أما فى الشركات الاستثمارية أو العمل خارج البلاد (الهجرة)، حيث أرتفاع مستويات الدخل الا أن العمل خارج البلاد أكثر إغراءً من العمل داخل البلاد حيث العمل فى الشركات الاستثمارية.

فقد أوضحت نتائج الدراسة أن العمال فى الورش فى حالة رغبة مستمرة فى السفر للعمل فى الخارج لذلك ينظروا إلى العمل فى الورش على أنه عمل

مؤقت ويرفضوا التأمين لهذا السبب. الا أن هناك أقلية من العمال ترفض العمل داخل الشركات الاستثمارية والسبب يرجع إلى الشعور بالحرية داخل الورش فالعامل حر من ناحية المواعيد. ليست هناك قيود أو قوانين ملزمة بخلاف الشركات التى تتميز بقيود وقوانين واجبة الاتباع، أنما الامر يختلف بالطبع فيما يختص بالهجرة للعمل فى الخارج، فالعمال دون استثناء يرغبون فى العمل خارج البلاد رغم تصريح بعضهم بآلام الغربة.

كما أتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أصحاب الورش وجدوا أن كل من الشركات الاستثمارية والهجرة للعمل فى الخارج كانت لها الآثار السلبية على حركة إنتاج الورش، إذ تم جذب عمال الورش لصالح الاشتغال فى معسكر العمل الاستثمارى فى الداخل، ولصالح الهجرة للعمل فى الخارج، فمعسكر العمل الاستثمارى يتميز بأن العمل أسهل وساعات العمل محددة فضلا عن إرتفاع الدخل نسبيًا أو الحصول على أجور ثابتة، أما الهجرة للعمل فى الخارج فهى من وجهة نظر أصحاب الورش قد أفسدت العمال الذين هاجروا وكذلك العمال الذين لم يهاجروا لدرجة أصبح معها الطرفان لا يطيقون العمل بالداخل.

هذا الفهم الذى قدمه أصحاب الورش عن أثر الهجرة يشير إلى أن الورش تعانى من نقص العمالة. وفى تقدير الباحث أن هذا النقص يؤدى منطقيا إلى ازدياد الاعتماد على الآلات الحديثة لكى تسد نقص الأيدى العاملة، والاعتماد على الآلات يحتاج إلى نقد أى تدبير العملة اللازمة لشراءها، وهنا يمكن القول أن الاعتماد على الآلات الحديثة يؤدى إلى زيادة الانتاج من ناحية والتخلص من نقص العماله من ناحية ثانية. وهذه الفكرة تؤدى إلى تعميق النزعة التى ترى أن إشكالية الورش هى إشكالية فنية ذات طابع تكنولوجى فى الأساس، وهذا يفسر لماذا لجأ بعض أصحاب الورش إلى غلق ورشهم فالسبب هو العمل فى الخارج كعمال حتى يمكن شراء النمط التكنولوجى الحديث، ولكن علينا أن نشير إلى أن الدافع وراء غلق الورشة لم يكن فقط الجرى وراء النمط التكنولوجى الحديث ولكن أيضا لعدم القدرة على التنافس مع القطاع

الاستثمارى المنتج للسلعة المماثلة.

ثالثًا: مشكلات ورش تصنيع الأحذية من وجهة نظر كل من أصحاب الورش والعمال، والحلول المطروحة من جانب الطرفين:

بداية، يقرر أصحاب الورش أن ورش تصنيع الأحذية قادرة على الانتاج وبصورة يمكن أن تغطى حاجة السوق ولكن المشكلة هى ارتفاع سعر الخامات واهتزاز أسعارها داخل الموسم الواحد فضلا عن مشكلات أخرى تتعلق بالضرائب والتأمينات. وهناك مشاكل أخرى تخرج عن هذا الإطار ذكرها أصحاب الورش وهى عدم أقبال الأهالى على تعليم أولادهم الصنعة. والحلول المطروحة من جانب أصحاب الورش تتلخص فى تنشيط القطاع التعاونى وتوفيره خامات مدعمة، استيراد خامات، قروض للمنتجين، فتح بند تصديرى. أما عن تصور العمال لمشكلات ورش تصنيع الأحذية فلم تخرج تصوراتهم عن نفس الإطار أو التصور الذى وضعه أصحاب الورش. والملاحظ أن النظرة إلى إشكالية ورش تصنيع الأحذية لم تخرج عن الإطار الاقتصادى الضيق الذى يشمل ضمان الإنتاج وضمان التوزيع فالورش تواجه مخاطر تهدد مراحل إنتاج السلعة، كما تواجه مخاطر تهدد توزيعها، لذلك لم تخرج الحلول المطروحة عن هذا الإطار الاقتصادى الضيق. وهذا النظر يتسق تماما مع النظر إلى الإشكالية بوصفها إشكالية تكنولوجية ذات طابع فنى. وهنا يمكن أن نضيف عبارة فى ضوء العرض السابق وهى أن نظرة كل من أصحاب الورش والعمال لأبعاد إشكالية ورش تصنيع الأحذية لم تخرج عن الأبعاد الاقتصادية ذات الطابع الفنى والتكنولوجى وهى أبعاد يمكن أن تختزل فى أن الإشكالية فى الأساس إشكالية نقدية أى تدبير العملة اللازمة لشراء الخامات والآلات إلى غير ذلك من الجوانب الاقتصادية.

رابعًا: موقف أصحاب الورش من الجمعية:

أتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن وعى أصحاب الورش بالجمعية مزدوج بين طرفين متفاعلين الأول أن الجمعية تقدم مساعدات تتمثل فى المواد اللازمة لتصنيع الأحذية هذا من ناحية، كما تقوم بتصريف وتسويق المنتج من ناحية ثانية وفى هذا الإطار الجمعية تحاول أن تنافس القطاع الخاص الاستثمارى ذوى القدرات الهائلة على التصنيع والإنتاج وهذا من ناحية ثالثة وأخيرة. وبهذا يكتمل الطرف الأول من الوعى المزدوج وهو طرف يكاد لا يختلف عليه اثنان من أصحاب الورش. ولكن نقطة الخلاف والتى تمثل الطرف الثانى من الوعى المزدوج هى لصالح من نشاط الجمعية؟ هذا السؤال هو محور الخلاف، فالجمعية فى نظر أصحاب الورش لا تعمل لصالح دعم الورش، ولكن لصالح من بالتحديد؟ والإجابة على هذا السؤال لم تأت واضحة وقاطعة برغم الصراخ والكلمات التى تعكس الموقف المعادى من الجمعية ولكن يمكن تلخيص هذا الصراخ وهذه الكلمات فى الفكرة التالية:-

إن إدارة الجمعية موكولة إلى مجموعة من أصحاب الورش تكاد تشكل قوة مترابطة متحدة المصالح، تلعب هذه القوة أو المجموعة دور الوسيط بين أصحاب الورش أعضاء الجمعية وبين المشترى "القطاع العام". وعن طريق هذا الدور تحقق هذه القوة المترابطة مصالحها التى تتمثل فى الآتى:-

الحصول على الخامات اللازمة لانتاج ورشهم وبصورة لا تعرف أى انقطاع وخاصة إذا كان بعض من أفراد هذه المجموعة لهم معارض خاصة. هذا يعنى أن وضعهم المتميز كقيادات فى الجمعية وعلاقاتهم الخاصة بالمجموعة التى تتعامل معهم فى القطاع العام يوفر إطارا اقتصاديا ملائما لنمو أرباحهم.

والسؤال هنا إذا كان الأمر كذلك فما الذى أوصل الأمور إلى هذه الصورة التى أقل ما يقال عنها أنها تمثل حالة لا نهائية من فقدان الثقة من جانب القاعدة " أعضاء الجمعية وبين القمة أعضاء مجلس الادارة ".

وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن الإجابة على هذا السؤال تشير إلى افتقاد أعضاء الجمعية للوعى الإدارى والسياسى الخاص بحركة الجمعية ذلك الوعى الذى من شأنه افراز قيادات نابعة من أسفل، وافتقاد هذا الوعى يتناقض مع كون الجمعية رابطة نشأت لحماية مصالح أصحاب الورش بل على العكس فالجمعية بوضعها الحالى تمثل رابطة غريبة على أعضاء الجمعية بل ضغطا عليهم وتدخلا بالسلب فى أرزاقهم، وتتضح هذه الحقيقة من عبارة قالها أحد أصحاب الورش وهى:

"الدولة هى اللى عاملة الجمعيات التعاونية من هنا الدولة بتحمى المنتجين الصغار وده المفروض لكنه الواقع أن الكبير صاحب الورشة الكبيرة هو اللى فى الصورة لأن إنتاجه أكثر، يقدر يعمل ألف جوز وأنا بعمل ٢٠٠ جوز".

وكلمة أن الدولة هى اللى عاملة الجمعيات التعاونية تعنى أن الجمعيات التعاونية عبارة عن روابط من صنع الدولة وليست من صنع أعضاءها، وكون الدولة تحمى صغار المنتجين، هذا يعنى أن الحماية منحة والمشكلة أن هذه المنحة يحصل عليها الكبير لا الصغير، وهذا النمط من التفكير إذا ما تواصل واكتمل سوف يؤدى إلى أن الدولة هى المسئولة عن توصيل المنحة للصغير لا الكبير أو تصل المنحة بصورة عادلة للجميع، وهذا يعنى النظر إلى الدولة بوصفها الأب الذى يجب أن يحمى صغاره لا أن يقوى هؤلاء الصغار بالطريقة الديمقراطية التى تشكل الروابط والاتحادات القوية القادرة على حماية نفسها والقادرة على إحداث التصفيات الذاتية لاى مركز قوة ينشأ داخل الرابطة.

خامسًا: النظرة إلى التعليم والحصول على شهادة:

١- أصحاب الورش:

بداية، يقرر أصحاب الورش أن عدم إقبال الأهالى على تعليم أولادهم الصنعة وتفضيلهم تعليم أولادهم فى المدارس يمثل أحد المعوقات الاجتماعية التى تحول دون نمو ورش تصنيع الأحذية، وذلك لأن استمرار قيمة التعليم

على هذا النحو سيجعل المد البشرى اللازم لصناعة الأحذية يتوقف فى وقت ما وأهمية هذه النظرة تكمن فى أنها تخرج عن الإطار الاقتصادى الضيق وتتناول تأثير نسق القيم، إلا أننا نلحظ تناقض واضح فى وعى أصحاب الورش الطرف الأول من هذا التناقض أن أصحاب الورش يرفضون بشدة أن يعمل أبناؤهم فى الصنعة بل أن البعض من أصحاب الورش صرح وبصورة تعلن هذا الرفض الصريح أن أبناؤهم متعلمين وحصلوا على مؤهلات جامعية وهم الأن يعملون فى وظائف مرموقة تتناسب والمؤهلات التى حصلوا عليها، والبعض الآخر من أصحاب الورش قد وجد أنه لا مانع لديهم من أن يعمل الأبناء بالصنعة ولكن بشرط الحصول على المؤهل التعليمى، فالتعليم أولا بمعنى الحصول على شهادة والصنعة ثانيًا، ولا مانع وفى هذا الإطار أن يلتحق الابن فى الورشة مادام قد فشل فى الحصول على المؤهل. إذا كان الأمر كذلك فكيف تستقيم هذه النظرة إلى التعليم من جانب أصحاب الورش مع انتقادهم الصريح الموجه إلى ذات النظرة من قبل الأهالى وهذا هو الطرف الثانى فى التناقض. ويعكس هذا التناقض فى تقدير الباحث نظرة إلى الصنعة بوصفها تعكس وضع اجتماعى متدنى لا يحظى بتقدير أو اعتبار من قبل المجتمع، وهى نظرة مدركة تماما ومندمجة فى وعى أصحاب الورش، ومن شأن هذه النظرة أن تذهب بالورش إلى الموت أو الانقراض، فالورشة تنتهى ربما بموت صاحبها مادام لا يرغب فى أن يعمل الابن فى الورشة والمقصود من هذه الفكرة أنه إذا ما كون أصحاب الورش أو بعضهم مدخرات سوف لا يوظفوتها فى توسع أو تنمية الورشة بل تستخدم هذه المدخرات فى تلبية المطالب الاستهلاكية لأبناؤهم لأن الابن هنا سوف لا يرث الورشة ومدخراتها بل إنه سيتم تحويل الورشة ومدخراتها إلى أدوات أستهلاكية أو فى أحسن الأحوال استثمارها فى مشروع خدمى استهلاكى كبناء عمارة سكنية وهو وجه استثمارى يبتعد تماما عن دائرة تنمية الورشة وهذا الاستخلاص يصعب الحصول عليه صراحة من واقع نصوص الحالات، إلا أن هذا الاستخلاص قد

يثير تساؤل مؤداه أنه إذا أستطاع أصحاب الورش تكوين مدخرات هذا يعني تطور الورشة واتجاه أوضاعها نحو الاستقرار الاقتصادى ومن ثم الاجتماعى، وهذا يؤدى إلى تغيير نسق القيم وتغيير النظرة إلى الصنعة.

٢- العمال:

ينظر العمال إلى التعليم بوصفه قيمة أجتماعية تؤكد الاحترام والمكانة، كما أنه وسيلة انقاذ من الوقوع في براثن الصنعة، وقد صرح العمال بأنهم لا يودون أن يعلموا أولادهم الصنعة لأنها رمز للفشل والضياع.

سادسًا: نمط العلاقة بين العمال وأصحاب الورش:

يمكن القول أن العلاقات بين العمال وأصحاب الورش تتميز بشئ من الإزدواجية فهى من ناحية تؤكد تبعية لصاحب الورشة ليس فقط فى إطار العمل وتنظيمة بل تمتد هذه التبعية إلى التبعية الشخصية بمعنى سلب صاحب الورشة لشخصيات العناصر الأخرى والسلب هنا يعنى فناء الشخصيات الأخرى فى إطار شخص صاحب الورشة لدرجة يمكن أن نصفها أنه الواحد والكل معا فهو المثل الأعلى والأب الروحى ونافذة من المعرفة تطل منها العناصر الأخرى لكى تزداد أدراكا بالعالم الخارجي وهذا هو الطرف الأول من نمط العلاقات المزدوج أما الطرف الثانى فهو النظر إلى صاحب الورشة بوصفة طرفا يمارس الاستغلال الاقتصادى البشع على العمال أو بوصفة طرفا لا يهتم إلا بمصالحه الاقتصادية فقط والتى تتحقق على حساب جهد العمال واستغلالهم.

وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك صراع بين العمال داخل الورشة ويرجع هذا الصراع إلى تميز أحد أطراف الصراع فى مهاراته المهنية بما يثير الحسد فى نفوس زملاءوه وهو الأمر الذى يجعلهم قد يتأمروا عليه لدى صاحب الورشة مما يضطر الأخير لطرده من الورشة.

خاتمة تحليل عام لنتائج الدراسة الميدانية

استهدفت الدراسة التعرف على طبيعة المعوقات التى تحول دون تطور ورش تصنيع الأحذية من خلال البحث فى ميدان الوعى وخاصة الوعى بأبعاد إشـــكالية ورش تصنيع الأحذية. وكما قلنا أن الوعى يمثل استجابة للضـــغوط الأقتصــادية والأجتماعية التى تتعرض لها الورش فما هى هذه الضغوط التى تعرضـــت لهـــا الورش؟ وهل كان الوعى بها يمثل رد فعل إيجابى أم رد فعل سلبى؟

بداية تؤكد أن الورش تعرضت لحصار قد يؤدى إلى تصفيتها وعزلها عن دائرة الإنتاج ودون أن ينشأ بديل متطور ذاتيا وتكنولوجيا يحل محلها، ويمكن وصف ملامح هذا الحصار من خلال العرض السابق فى الآتى:-

تواجد الشركات الاستثمارية والهجرة للعمل فى الخارج، والنســق القيمــى الخاص بالصنعة الذى ينظر إليه نظرة متدنية، والســؤال مــا هــو رد فعــل أصحاب الورش والعمال تجاه هذا الحصار؟

والمقصود برد الفعل هنا هو الوعى الخاص بأبعاد الإشكالية، ويمكن القول أن الوعى المطروح والخاص بأبعاد إشكالية ورش تصنيع الأحذية لم يخــرج عن كونه وعيا أقتصاديا خالصا ذو طابع فنى وتكنولوجى يرى أن الإشــكالية تتلخص فى مصطلحين هما الإنتاج والتوزيع والعناصر التى تدخل فى إطــار هذين المصطلحين وخاصة غياب العنصر الفنى التكنولوجى ونقــص العمالــة الناجم عن الهجرة للعمل فى الخارج وجذب الشــركات الاســتثمارية للعمــال فضلا عن نقص الخامات وارتفاع أسعارها وهذا على مستوى الإنتــاج. أمــا على مستوى التوزيع فتواجد الشركات الاستثمارية كان يمثل معوقــا أصــيلا يحول دون تطوير ورش تصنيع الأحذية، وجاءت الحلول المطروحة من قبــل أصحاب الورش فى هذا الإطار الضيق الذى يؤكد تواجد الشروط الاقتصادية والفنية والتمويلية والتسويقية اللازمة للإنتاج.

وحتى الجوانب الاجتماعية التى ذكرها كل من أصحاب الورش والعمال لم تخرج كذلك عن خدمة الإطار الاقتصادى، فعلى سبيل المثال عدم أقبال الأهالى على تعليم أولادهم الصنعة من شأنه أن يوقف المد البشرى اللازم للصناعة فى إطار الورش.

والبعد الاجتماعى الآخر المذكور ويتعلق بأثر الهجرة للعمل فى الخارج على العمال من حيث إفساد هؤلاء الذين هاجروا، والذين لم يهاجروا مما جعل الطرفان لا يطيقون العمل بالداخل وكلا البعدين يؤثران على نقص العمالة كعنصر من عناصر الانتاج.

والسؤال هنا كيف تشكل هذا النمط من الوعى بالإشكالية، أى الوعى الاقتصادى الخالص ذو الطابع الفنى والتكنولوجى؟ أو بعبارة أخرى ما هو الأساس المادى لهذا النمط من الوعى؟

والإجابة على هذا السؤال تتلخص فى أن الوعى المطروح من قبل أصحاب الورش والعمال أنما يعمل استجابة لمشروعات فكرية وتنموية وجدت أن الطريق لتحديث المجتمع أنما يبدأ باستيراد أحدث ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا باعتبار أن هذا الاستيراد يمثل المتغير المستقل، أو الشرط الضرورى لإحداث تنمية. وبهذا تم اختزال الفكر التنموى فى الرؤية الاقتصادية ذات الطابع الفنى والتكنولوجى ويدخل فى إطار هذه الرؤية كل المشروعات والتجارب التنموية بدءا بمحمد على إلى وقت الانفتاح الاقتصادى فقد تصورت هذه الرؤى أن الأساس هو بناء المصانع وتحقيق الزيادة فى الإنتاج دون النظر إلى إعادة تنظيم المجتمع على أسس سليمة الأمر الذى يؤكد دائما أن مفتاح الحركة لابد وأن يبدأ من أسفل حيث المشاركة والمشاركة السياسية فى الأساس إذ أن هذه المشاركة هى الشرط الضرورى لتطوير الخبرات المحلية الموروثة والمتراكمة عبر التاريخ.

معوقات تنمية الورش الحرفية فى الجماهيرية العربية الليبية

أولاً: إشكالية البحث – الأهداف – الأهمية:

تتخلص مشكلة البحث فى محاولة الإجابة على سؤال مؤداه:–

ما المعوقات التى تحول دون تنمية الورش الحرفية بمدينة البيضاء؟

لتجهيز الإجابة على هذا السؤال، أجرينا بعض الاطلاعات النظرية التى تتصل بموضوع التطور الصناعى، لكى نتعرف على موقع الورش الحرفية من هذا التطور. كما تم الإطلاع على بعض الدراسات، التى تعنى بمفهوم تنمية هذه الورش، والمشكلات التى تواجهها والمحفزات المطلوبة لدعمها، ودور الإعلام فى تطوير نسق داعم للحرفة.

ثم أجرينا دراسة استطلاعية اعتمدت على دليل مقابلة يتكون من بعض الأسئلة المأخوذة من المؤشرات التى طرحتها الدراسات السابقة.

والتقينا بأصحاب الورش بمدينة البيضاء (أصحاب ورش الميكانيكا والنجارة)، وقد أظهرت الدراسات الاستطلاعية العديد من المشكلات التى تعانى منها الورش، وتؤثر على تنميتها.

ومن هذه المشكلات عدم وجود مراكز للإرشاد الفنى والصناعى بمدينة البيضاء، وكذلك عدم وجود مراكز للتسويق، ونقص الخامات وارتفاع أسعارها، على المستوى الاقتصادى.

أما المشكلات ذات الطابع الاجتماعى، فأبرز مشكلة هى عدم استقرار الورشة، لأن العاملين بها من الوافدين، وهى عمالة غير مستقرة، ويرى

أصحاب الورش أن حل هذه المشكلة يكون بتشغيل العمالة المحلية.

لكن هذه العمالة ترفض العمل بأجور منخفضة هذا بالإضافة أن قوانين العمل السائدة ترفض استخدام الغير بأجر. أيضًا من المشكلات ذات الطابع الاجتماعى عدم الاعتراف والتقدير الكافى للحرفة. وهنا يرى أصحاب الورش أن الأعلام يجب أن يلعب دورًا فى توعية الناس بأهمية الحرفة والورش وتشجيع الاشتغال بها لأنه ليس هناك مستقبل حقيقى للورش إلا إذا كانت العمالة محلية مستقرة.

تبين من الدراسة الاستطلاعية، أن الكلام عن معوقات تنمية الورش، يفرض الكلام عن محفزات التنمية. وقد أكد أصحاب الورش أن محفزات التنمية هى إدخال التكنولوجيا الحديثة بالورش، تشغيل العمالة الليبية، التوراث المهنى، بمعنى أن يرث الأبناء مهن الأباء.... الخ.

تسعى الدراسة إلى البحث فى المعوقات ومحفزات تنمية الورش الحرفية فى مدينة البيضاء. فى ضوء هذا الهدف العام تسعى الدراسة على المستوى النظرى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على مفهوم تنمية الورش.

٢- التعرف على التطور الصناعى وموقع الورش الحرفية من هذا التطور.

٣- التعرف على خصائص مدينة البيضاء.

٤- الإلمام ببعض الإحصاءات التى تتعلق بالورش فى مدينة البيضاء.

أما الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها الدراسة على المستوى الميدانى تتلخص فى:-

١- التعرف على المعوقات والمحفزات كما يراها أصحاب الورش.

٢- التعرف على الخصائص التنظيمية للورش الحرفية بمدينة البيضاء.

فى ضوء هذه الأهداف تظهر:

أهمية الدراسة من خلال ندرة البحوث والدراسات التى تتناول الورش الحرفية سواء على مستوى الجماهيرية أو على مستوى مدينة البيضاء. أعنى ندرة البحوث والدراسات التى تتناول الجوانب الاجتماعية والثقافية للمشروعات الصناعية الصغيرة وذلك بالقياس إلى تلك التى تتعلق بالجوانب الاقتصادية.

ثانيًا: لمحة تاريخية عن مراحل التطور الصناعى مع إشارة خاصة للتطور فى الجماهيرية العربية الليبية.

قد يكون من المفيد فى البداية أن نقدم عرضًا لمراحل التطور الصناعى للتعرف على موقع الورش الحرفية من هذا التطور فإذا كان التطور الصناعى قد مر بثلاث مراحل، فأن الورش الحرفية تدخل فى إطار المرحلة الأولى من مراحل هذا التطور، الذى يبدأ بالحرفة. إذ تعنى ببساطة شديدة قيام العامل أو الصانع بكل مراحل إنتاج السلعة بالاستناد إلى يده، وبواسطة استخدام بعض الأدوات التى يعتمد تشغيلها على الجهد العضلى(١).

يمكننا أن نلحظ أن الحرف كانت تمارس فى إطار الوحدة الإقطاعية التى كانت سائدة فى المجتمع الأوروبى فى العصور الوسطى، إذ كانت تمثل الإقطاعية وحدة اقتصادية واجتماعية وتشريعية تتميز بالإنتاج الطبيعى، والاكتفاء الذاتى. كانت الحرف تندمج مع باقى أطراف العملية الإنتاجية داخل الإقطاعية وقد يكون من المفيد القول بأن وجود الحرف داخل الوحدة الإقطاعية يمثل مؤشر لاكتفائها الذاتى(٢).

فيما يتعلق بالمدن الأوروبية فى العصور الوسطى فقد تميزت بضعف النشاط الصناعى إذ قام هذا النشاط على الحرف التى تبلورت فى إطار نظام معروف بالطوائف الحرفية والمهنية(٣).

تجدر الإشارة إلى أن أهم ما يميز علاقات الإنتاج داخل الحرف بالمدينة، إن الحرفى صاحب الورشة، هو الذى يقوم بتقسيم العملية الإنتاجية، ويتولى القيام بالجزء الصعب من العملية. أما الأفراد فهم جماعة متعاونة(٤).

كان الإنتاج يتم حسب الطلب المسبق لعميل أو زبون معروف، الأمر الذى يعنى أن العلاقة شخصية بين صاحب الورشة والعميل، وفى بعض الأحيان كان العميل يقدم المادة الخام ويدفع العربون مقدمًا (٥).

معنى هذا أن الورش الحرفية فى المدن كانت تعانى من ضيق السوق، وربما يفسر هذا الأمر لماذا تبلورت الورش وانتظمت داخل الطوائف الحرفية، إذ عملت هذه الطوائف على تنظيم العلاقات الإنتاجية من خلال تحديد شروط الإنتاج، ومواصفاته، وتحديد الأجور والأرباح، وشروط ترقى الصانع إلى اسطى، هذا فضلاً عن تحديد الأسعار وجعلها موحدة، ولعل هذا الأمر يعكس بوضوح إلى أى مدى كانت السوق ضيقة، الأمر الذى لا يسمح بالمنافسة أو إن الطائفة الحرفية تدخلت لمنع حدوث المنافسة لحماية أعضاءها(٦).

تجدر الإشارة هنا أن التجار بالمدينة هم الفئة التى لم تكن لها طائفة، ويرجع هذا الأمر إلى أن التجارة لم تكن تجارة داخلية تتم داخل المدينة، بل كانت تجارة تتم بين المدن والممالك، وهى تتميز بالتالى بالمخاطر نظرًا لوعورة الطريق إذ لم تكن الطرق ممهدة هذا بالإضافة إلى قطاع الطرق ولصوص القوافل، والثابت من الناحية الاقتصادية أنه كلما زادت المخاطر زاد الربح (٧).

أما التجارة داخل المدينة فهى لم تنفصل عن الحرفة بمعنى إن القائم بالحرفة هو فى نفس الوقت القائم بالعمل التجارى لأنه أولاً يقوم بتصنيع المنتج، ثانيًا: يقوم ببيعه وكما أسلفنا إن السوق كانت ضيقة والإنتاج يتم لعملاء معروفين ومحددين لدى الحرفى(٨).

الواقع إن فكرة ارتباط الحرفة بالتجارة، أو عدم انفصال الطرفين إلى الدرجة التى تجعلهما داخل وحدة واحدة متسقة(*) فكرة لابد أن نتوقف عندها،

(*) فى دارسته "الحرف والصناعات التقليدية فى دمياط" يشير "حامد الموصلى" أن ارتباط التجارة والحرفة فى وحدة واحدة يعنى أن ثمة تقاليد حرفية تضمن تماسك النسيج الحضارى والحرفى وهو نسيج لا يسترشد بالدوافع الإقتصادية التى تستهدف الحصول على الربح، بل أن العمل يجب أن يكون قيمة مندمجة فى إطار التحقق الإنسانى لا التحقق الاقتصادى اللاهث وراء الربح. من هنا يكمن حل إشكالية الصناعة الصغيرة والحرفية من جهة نظر الموصلى "فى ارتباط التجارة والحرفة فى وحدة واحدة".

لأن جوهر التحولات الصناعية فرض تحولات أخرى على المستوى الاجتماعى والثقافى تتعلق بالدرجة الأولى بالتغيرات التى طرأت على هذه الوحدة (أى وحدة الحرفة والتجارة)، وبالدرجة الثانية على علاقة العامل أو الحرفى بشروط إنتاجه. فالعامل هنا فى إطار الحرفة لم ينفصل عن شروط إنتاجه فقد كان متملكًا لأدوات إنتاجه، إذ كانت هذه الأدوات بسيطة ويسهل شراءها، هذا بالإضافة إلى إن كل عامل بالورشة، كانت أدواته ملكًا له، وكان العامل يستشعر التوافق النفسى والجسدى مع أدواته خلال عملية قيامه بإنتاج السلعة(٩). وطرأ تطور على الحرفة وبدأ الأنتقال إلى المرحلة الثانية فى الصناعة، وهى المرحلة المعروفة بالصناعة اليدوية، وقد عرفت هذه المرحلة العديد من المصانع اليدوية.

فى البداية نتكلم عن خصائص المصنع اليدوى، ثم ننتقل إلى الظروف التى أدت إلى الانتقال إلى هذه المرحلة.

فيما يتعلق بخصائص المصنع اليدوى، فأهم خاصية هى تجميع عدد كبير من العمال فى مكان واحد، كان العمل بهذا المصنع يتخذ طابع الحرفة. بمعنى أن الصانع يقوم بكل مراحل إنتاج السلعة، وبالتدريج اكتشف صاحب المصنع والصناع النابهين، أنه فى الإمكان الاستفادة من سعة المكان، ومن تزايد عدد العمال. الاستفادة بمعنى إمكانية زيادة الإنتاج عن طريق تعميق التخصص وتقسيم العمل، أى تقسيم العملية الإنتاجية، وتوزيع مراحلها على العمال بالمصنع(١٠).

لكن تجدر الإشارة أن أدوات الإنتاج ظلت يدوية وأن كان وجود المصنع اليدوى بما يتميز به بالقياس إلى الورش الحرفية سمح بتطور هذه الأدوات(١١).

الآن نتساءل: ما العوامل التى أدت إلى الانتقال إلى المصنع اليدوى؟ يمكن تلخيص هذه العوامل فى فكرة واحدة هى توسع علاقات السوق وتزايد الطلب على المنتجات الحرفية.

إلا أن هذه الفكرة تثير تساؤل مؤداه: **ما العوامل التى أدت إلى توسع السوق؟** تكشف الإجابة عن هذا التساؤل أن توسع السوق، معناه ربط أجزاء المجتمع وتحويل هذه الأجزاء إلى بنية واحدة هى بنية السوق. فقد كان المجتمع الأوروبى فى العصور الوسطى يتميز بتفكك أو عدم الترابط بين أجزائه. ففى الريف تواجدت الوحدات الإقطاعية، وفى المدينة تواجدت الطوائف الحرفية(١٢).

الكلام عن توسيع السوق هنا معناه الكلام عن التجارة الخارجية، أى التجارة خارج المدينة التى يقوم بها التجار فقد نجح التجار فى تكوين تراكمات رأسمالية من خلال ظرفين كل منهما أدى إلى تكوين هذه التراكمات الرسمالية وتوظيفها بالقدر الذى عمل على توحيد المجتمع داخل بنية السوق.

الظرف الأول هو الحروب الصليبية والتجارة مع الشرق، إذ مكنت هذه الحروب الإقطاعيين والتجار من نهب موارد وثروات الشرق. لكن الإقطاعيون كما يرى البعض أرادوا تقليد سلاطين الشرق فى حياة البذخ والترف. أما التجار فقد استثمروا أموالهم من خلال ارتباطهم بالنشاط الصناعى. لذلك تشكلت السوق الداخلية من خلال تزايد الطلب الإقطاعى على المنتجات الحرفية ذات الطابع الترفى والكمالى.

أما الظرف الثانى وهو اكتشاف العالم الجديد ونهب موارده وثرواته وقد شكل هذا العالم سوقًا خارجية بعيدة(١٣).

تجدر الأشارة هنا أن هذه الظروف التى عملت على تطور العلاقات التجارية واتساع السوق وتراكم رؤوس الأموال فى أيدى التجار، هى نفسها الظروف التى أدت إلى تزايد درجة التحضر، وازدهار المدن، من خلال تزايد النشاط التجارى، لكن هذا الازدهار لا يكتسب طابعه الحقيقى إلا من خلال ارتباط التجارة بالصناعة، أو بعبارة أخرى توظيف رأس المال التجارى فى الاستثمار فى الصناعة.

السؤال هنا: ما الصناعة التى يقوم رأس المال بالاستثمار فيهـا؟ الإجابـة ببساطة هى الصناعة الحرفية التى تتبلور فى الورش وتنتظم علاقاتها من خلال تقاليد الطوائف الحرفية. عندما توسعت علاقات السوق، تزايد طلب التجار على المنتجات الحرفية. الأمر الذى أدى إلى انتعاش الورش. لكن ظهرت مشكلة هى أن الإنتاج داخل الورشة مشروط بالمواصفات والأسعار التى تحددها الطوائـف الحرفية. الأمر الذى يشكل قيدًا على حركة التجار، إذ حُرم التجار من مسـاومة الحرفى، وفى نفس الوقت تقف التقاليد الحرفية أمام الإبـداع والابتكـار، إذ لا تتناسب هذه التقاليد أو تستجيب مع احتياجات السوق الواسعة[١٤].

لذلك عمل التجار على إنشاء المصانع اليدوية. لكن قبل إنشاء هذه المصانع اتفق التجار مع الحرفيين على العمل داخل منازلهم وقد عـرف هـذا الأمـر بالصناعة المنزلية. وفى إطار هذه الصناعة كان التاجر يقدم مستلزمات الإنتاج من أدوات وخامات للحرفى للقيام بإنتاج السلع داخل منزل الحرفى. بالتـدريج تبين أن هذا النظام مرهق للتاجر، إذ يضطره أن ينتقل من مكان إلـى آخـر لتجميع المنتجات، هذا بالإضافة إلى أنه يخشى على إتلاف أدواته، وخاماتـه، فهى ليست تحت مراقبته.

لذلك كان حل هذه المشكلة يتمثل فى إنشاء المصنع اليـدوى الـذى يمثـل مرحلة تمهيدية لنشأة المصنع الحديث[١٥].

تجدر الإشارة هنا أن هذه التطورات المادية، وفى القلـب منهـا ظهـور المصنع اليدوى، تمثل الأساس للتحولات الفكرية والسياسية، التى طرأت على المجتمع الأوروبى. القصد هنا ظهور الحركات القومية وتشكيل نظم سياسـية تقوم على التحالف بين الملوك والتجار. فقد عملت هذه النظم علـى تشـكيل الإطار الملائم للنمو التجارى والرأسمالى، من خلال توفير الأمن والطـرق، وثبات العملات، واحترام التعاقدات التجارية الخ[١٦].

باختصار احتضنت الدولة النمو الرأسمالى التجارى، وقد مثل هـذا الأمـر البيئة المناسبة لظهور المخترعات العمليـة، التـى عرفـت باسـم (الثـورة الصناعية). إذ نتج عن هذه الثورة ظهور المصنع الآلى الذى تميز باسـتخدام الآلات محل الجهد العضلى واليدوى للعامل، كما تميز باتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل، فضلاً عن وجود بناء تنظيمى يقال عنه البناء الرسـمى الـذى يتكون من القوانين واللوائح التى تحدد العلاقات داخل المصنع وهى علاقـات محددة مسبقًا.

ما يهمنا هنا أنه مع التطور الصناعى الآلى، أو الحديث، أو التطور النـاتج عن الثورة الصناعية. يتبين أن المصنع الآلى ينمو، أو يكبر فى حجمه. الأمر الذى يثير صعوبات أو أعباء تتعلق بكفاءة المصنع، وقدراتـه علـى إنجـاز مهامه[١٧].

لذلك توجه التفكير، إلى أن الأفضل، أن يخرج المصنع من داخلـه بعـض المراحل الإنتاجية للتخفيف من أعبائه، ليقوم بإنتاجها بعض المصـانع التـى يطلق عليها المصانع الصغيرة. إذ يقوم إنتاج هذه المصانع فى الأساس، على القيام ببعض المراحل الإنتاجية، التى كانت تقوم بها المصانع الكبيرة[١٨].

هكذا تشكلت بنية صناعية تتميز باتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل ليس هذا فحسب، بل أن البنية الاقتصادية أصبحت شديدة الترابط والتماسك والتأثير المتبادل فيما بينها. ويبدو هذا الأمر من وجهة نظر كثير من علماء الاقتصـاد والاجتماع ناتجًا عن اتساع علاقات السوق[١٩].

يمكننا أن نضيف بعد هذا العرض الموجز، مرحلة رابعـة فـى التطـور الصناعى، وهى مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية، التى تميزت بظهور نوع من المخترعات والآلات تتميز بإحلال الآلة، ليس فقط محل الجهـد العضـلى واليدوى للعامل، بل أنها تقوم ببعض وظائف العقـل. وتتميـز هـذه الآلات، بالقدرة الهائلة على الانتشار، إلى الدرجة التى جعلـت الـبعض، يعتقـد أن

منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، تفرض وجودًا اجتماعيًا جديدًا، أو نسق يتجاوز حدود هذه العلاقات، التى تحتكم إلى نطاق جغرافى وثقافى وقومى واحد، إلى نطاق آخر، عرف بمصطلح العولمة، أو الكوكبة.

إذ يعنى هذا المصطلح من منظور التطور الصناعى، أن شبكة العلاقات الصناعية، بما تشتمل عليه من تخصص وتقسيم عمل، أصبحت على مستوى العالم، أى أن العالم كما يرى أحد الباحثين تحول إلى مصنع واحد، له آلاف الفروع، وأن نوع المصنع الذى تشكل فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية يتميز بعلاقات كوكبية[٢٠].

السؤال هنا وبعد هذا العرض الموجز هل شهدت الجماهيرية العربية الليبية مثل هذه التطورات الصناعية؟

كشفت إحدى الدراسات، أن المتأمل فى التاريخ الاجتماعى الليبى، يلحظ أن الإطار الاجتماعى والسياسى والثقافى السائد لم يكن يسمح بحدوث تطورات صناعية ورأسمالية تتماثل مع تلك التطورات، التى حدثت فى بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. فقد تميز التكوين الاجتماعى الليبى بغلبة التنظيمات القبلية هذا فيما يختص بالمناطق الريفية والبدوية.

أما المناطق الحضرية "أى المدن" فقد كانت مناطق لإقامة الصفوة من الحكام والعسكر، الذين لم يشغلهم إلا الصراعات على الحكم، وتحصيل الفائض الاقتصادى.

من هنا لم يكن من المتوقع، أن تخرج التطورات الصناعية الرأسمالية، سواء من المدينة، أو من الريف. وبذلك ظل التكوين الاجتماعى الليبى راكدًا أو جامدًا نسبيًا عند نمط من الإنتاج قد يتصف بأنه نمط إنتاج الإعاشة خاصة فى المناطق الريفية والبدوية، ونمط الإنتاج الخراجى أو الأتاوى الذى يشير إلى الفائض الذى تعيش عليه الجماعات الحاكمة فى المدن[٢١].

السؤال هنا: هل تغير هذا النمط بفعل الحركة الاستعمارية وخضوع المجتمع الليبى للاستعمار الإيطالى؟

الإجابة بالسلب، لأن خلال فترة الاستعمار الإيطالى، ظلت التنظيمات القبلية متحركة بحثًا عن مصادر المياه والعيش. بالرغم من أن الاستعمار الإيطالى انشأ بعض الصناعات الحديثة، إلا أنه قد أرغم الليبين فى العمل بهذه المصانع، وتكليفهم بالأعمال الدنيا.

وهو الأمر الذى جعلهم ينظرون إلى العمل المهنى نظرة متدنية، هذا بالإضافة إلى أن الاهالى، رفضت إرسال أبنائها إلى المدارس، التى يسيطر عليها الإيطالين. ضف إلى ذلك، عمليات الإبادة، والهجرة القهرية، التى فرضها الاستعمار.

لذلك لم يكن من المتوقع أن تنشأ تطورات صناعية رأسمالية محلية فى ظل الاستعمار الإيطالى. أشارت الدراسة، إلى أنه بالرغم من أن ثورة الفاتح، اهتمت بالصناعة، من خلال نقل عناصر تكنولوجيا الإنتاج، وإنشاء المصانع المعتمدة فى تشغيلها على استيراد مستلزمات إنتاج من الخارج، فإنها استهدفت فى نفس الوقت التقليل من الاستيراد، من خلال إنشاء المعاهد والدورات، ومراكز لتخريج عمالة ماهرة متخصصة تعمل بالورش الحرفية وبالمصانع الصغيرة.

بالرغم من كل ذلك، فإن العمالة غير الوطنية الوافدة وصل عددها حوالى نصف مليون عامل، وذلك وفقًا للنتائج النهائية لتعداد السكان الصادر عن الهيئة الوطنية للمعلومات. هذا الوقت الذى تزداد فيه نسبة الخريجين المهنيين بطريقة ملفتة للنظر وكذلك ازدياد إنشاء المراكز التدريبية وتخصصاتها(٢٢).

إلا أن المتأمل فى التطور الاقتصادى الاجتماعى فى الجماهيرية العربية الليبية خلال أكثر من عقدين، ليس من العسير عليه، أن يلحظ أن الإدراك الرسمى يتزايد بأهمية تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية، نظرًا لقدرتها على المساهمة فى الحد من تفاقم معدلات البطالة، وارتفاع نسبة الإعالة، فضلاً عن

تنويع هيكل النشاط الاقتصادى، والحد من الاستيراد، وتقليل نسبة المكون الأجنبى من السلع(٢٣).

لذلك ليس من الغريب أن تقوم الدولة بتمهيد الطريق لنمو المشروع الصناعى الصغير من خلال تشجيع المشروع الفردى الحر والسماح بمشاركة الأفراد، والأسر، بالدخول فى مثل هذه المشروعات(٢٤).

لذلك حدثت تحولات جوهرية فى البنية الاقتصادية خلال أكثر من عقدين، وقد تبلورت هذه التحولات فى الانتقال من ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية، إلى ملكية الأفراد والأسر، أى الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وقد عرفت هذه الظاهرة بالخوصصة(٢٥).

إذ زادت مشروعات القطاع الخاص إلى ست أضعاف فى الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٥ بحيث أصبحت منشآت هذا القطاع تشكل حوالى ٧٧% من إجمالى المشروعات الاقتصادية فى سنة ١٩٩٥.

وتجدر الإشارة هنا أن هذه الزيادة كانت على حساب المشروعات المملوكة للقطاع العام، حيث انخفض عدد هذه المشروعات بنسبة حوالى ٣٥% بين التعدادين ١٩٩٥ – ١٩٩٩.

إذا نظرنا إلى هذا التحول ليس من العسير أن نلحظ إنه يمهد الطريق لتوسيع نطاق القطاع الخاص الذى يكاد يمثل على وجه الأجمال قطاع المشروعات والصناعات الصغيرة.

تجدر الإشارة هنا أن هذه التحولات لم تنشأ بطريقة تلقائية، أو طبيعية، لكن نشأت من أعلى من خلال الدولة، التى تعرضت لضغوط من قبل المؤسسات الدولية لكى تنقل ملكيتها للمشروعات إلى القطاع الخاص. هذا الإضافة إلى تصاعد عمليات التشكيك فى الاقتصاديات القائمة على الإدارة المركزية.

لكن كما أشار أحد الباحثين أن المسألة هنا (أى مسألة النمو الاقتصادى) لا يتوقف على شكل ملكية المشروعات (عامة أو خاصة) والدليل على ذلك أنــه بالرغم من تدهور الإنتاج فى معظم المنشآت الصناعية قبل الخوصصة فــإن ذلك (أى التدهور) استمر حتى بعد انتقالها إلى القطاع الخــاص، إذ انخفــض معدل النمو بنسبة ٤,٢% عام ١٩٩٢ – ١٩٩٣ فى هذه المنشآت.

هذا بالإضافة إلى أن المشروعات الصناعية التشاركية، تتميز بإنخفاض متوسط الإنتاجية بها، فالقطاع الخاص الصناعى بوجه عام يتميز بتدنى واضح فى الإنتاجية المتحققه، وهى نتيجه مباشرة لعدم التناسب بين انخفاض المساهمة التى تصل إلــى ٢١,٤% وبين ارتفاع المساهمة النسبية فى الاستخدام ٤٦,٨%[٢٦].

رصدت العديد من الدراسات المشكلات والعقبات التــى تواجــه القطــاع الخاص الصناعى وهى تتصل بالنواحى الاقتصادية والفنية التى تتمثل فى عدم قدرة أصحاب هذه المشروعات على القيام بعمليات الصيانة، فقد كشفت إحدى الدراسات أن ٥٤% من التشاركيات من إجمالى عدد ١٤١٨ تواجه مشاكل فى الصيانة، وحوالى ٩٦% من إجمالى عدد هذه المشروعات تواجه مشاكل فــى الحصول على قطع الغيار.

كذلك ثمة مشاكل إدارية وتسويقية تعانى منها هذه المشروعات كعدم إتبــاع الاساليب والمناهج الحديثة فى الإدارة، إذ تستند إدارة هذه المشــروعات إلــى سلطة المدير / المالك – كذلك نقص الخبرة لدى صاحب هذه المشروعات فى أساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية – ضيق السوق المحليــة وعــدم وجود سياسات تسويقية منظمة فضلاً عن مشاكل التمويل [٢٧].

ثالثا: تحديد مفهومات الدراسة:

أ – التحديد النظرى للمفهومات:

إذا نظرنا إلى مشكلة البحث نلحظ أنها تركز على مفهوم أساسى هو تنمية الورش الحرفية، وكما أسلفنا القول فإن الدراسة تستهدف بالدرجة الأولى، التعرف على المعوقات التى تحول دون تنمية الورش. وتجدر الإشارة أن البحث فى هذه المعوقات سوف يرتبط أساسًا بالجانب الاجتماعى.

السؤال الذى يفرض نفسه لتشغيل هذا البحث هو تحديد مفهوم تنمية الورش. فما المقصود بهذا المفهوم؟

أوضحت الأدبيات أن تنمية الورشة أو الورش الحرفية والصناعات الصغيرة لا ينفصل عن مفهوم "التنمية" بوجه عام. لذلك فإن الضرورة النظرية والمنهجية تقتضى التعرف أولاً على مفهوم "التنمية" كمدخل للتعرف على مفهوم تنمية "الورشة الحرفية".

إذا نظرنا إلى الأدبيات التى تتعلق بالتنمية، نلاحظ العديد من الاتجاهات التى تتعلق بتحديد هذا المفهوم، لكن بعيدًا عن الجدال النظرى المرتبط بهذا المفهوم، ليس من العسير، أن نلحظ أن هناك فكرة تكاد تكون موضع اتفاق بين كل الاتجاهات مؤداها: أن التنمية فى الأساس هى القدرة على صياغة القاعدة المادية التكنيكية القادرة على العطاء والاستمرار وأن هذه القاعدة لابد أن تتميز بالترابط والتجانس لأنها فى الأساس هى مجموعة المعارف والمهارات التى تتبلور داخل المؤسسات والتى عن طريقها يتم إنتاج أدوات الإنتاج والاستهلاك(٢٨).

إذا كانت هذه الفكرة متفق عليها بين المشتغلين بعلم اجتماع التنمية، فإنها تلقى ضوءًا على مشكلات التنمية فى البلدان النامية. إذ يكمن جوهر هذه المشكلات فى فكرة مؤداها أن القاعدة المادية والتكنيكية فى البلدان النامية تتميز بالتفكك، وعدم الترابط، والتبعية للخارج.

إيضاحًا لهذه الخصائص أو السمات تكشف خاصية التفكك وعدم الترابط عن عدم تجانس القاعدة بمعنى أن هذه القاعدة تتميز بمهارات تكنولوجية موروثة أو قديمة أو تقليدية وفى نفس الوقت تتميز بوجود منجزات تكنولوجية حديثة عبارة عن سلع أو أشياء جامدة يفتقد البلد النامى القدرة على إنتاجها.

المشكلة هنا أن هذه الأشياء أو السلع التكنولوجية الجامدة تمتص موارد وثروات المجتمع دون أن يمتلك المجتمع القدرة على إنتاجها. وهنا تظهر السمة الأخرى وهى التبعية التى تفسر عدم القدرة على تجنيس القاعدة المادية وفقًا للأسس الحديثة لا الأسس التقليدية والموروثة.

فى ضوء هذا المدخل، يمكن أن نتناول مفهوم "تنمية الورشة الحرفية" إذ يعنى هذا المفهوم فى ضوء المدخل أن تنمية الورش تعنى مشاركتها فى تجنيس القاعدة المادية والتكنيكية وفقًا للأسس الحديثة.

من هنا فإن التحديد النظرى لمفهوم "تنمية الورش الحرفية" يرتكز على هذه المشاركة، لكن يجب أيضًا على المستوى النظرى تحديد عناصر هذه المشاركة. إذ تشير أدبيات تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية أن مشاركة الورش الحرفية فى تجنيس القاعدة المادية وفقًا للأسس الحديثة يتم وفق المحاور التالية:

*** المحور الأول: محور التشغيل:**

يعنى هذا المحور أن تنمية الورش الحرفية، تعنى قدرتها على المساهمة فى حل مشكلة البطالة، خاصة إذ ما ارتبطت بفن إنتاجى يتميز بكثافة العمالة. هذا بالإضافة إلى أن التنمية تشير إلى كبر حجم الورشة، وقد يتحقق هذا الأمر من خلال تجمع عدد من الورش فى وعاء إنتاجى واحد، يسمح بالتخصص وتقسيم العمل.

وقد يتطلب هذا الأمر من الناحية الاجتماعية والثقافية، توافر النسق القيمى الذى يتناسب مع كبر الحجم، فنمو المؤسسة يتطلب نسق قيمى معين، ينعكس فى العديد من الاعتبارات منها توافر الرغبة فى الارتباط، أى توافق مجموعة

من أصحاب الورش يعقدون النية على العمل داخل وعاء إنتاجي أوسع وهو أمر يتطلب الثقة المتبادلة التى تدفع إلى الشراكة. هذا بالإضافة إلى توافر الشروط التنظيمية وتحديدًا الشروط التى تتعلق بالبناء الرسمى للمؤسسة التى تجمعت نتيجة لاجتماع عدد من الورش الصغيرة.

*** المحور الثانى: محور بناء القدرة التكنولوجية الذاتية:**

يعنى هذا المحور أنه إذ ما ارتبطت الورش الحرفية والصناعات الصغيرة بإحياء تقنيات محلية، فإنها من الممكن أن تساهم فى صياغة نموذج تكنولوجى وطنى قادر على التطوير الذاتى.

تبدو أهمية هذه النقطة فى تزايد نصيب المكون المحلى من السلعة المنتجة عن المكون الأجنبى.

*** المحور الثالث: محور إشباع الحاجات الأساسية:**

يعنى هذا المحور أنه يمكن لهذه الورش أن تساهم فى زيادة مستوى الرفاهية، والمساهمة فى عدالة توزيع الناتج الاجتماعى.

إذا نظرنا إلى هذه المحاور الثلاثة نلاحظ أنها تنسجم مع مفهوم التنمية بوجه عام فمن المفترض من الناحية النظرية أن تتحرك التنمية وفق المحاور الثلاثة.

يمكن أن نضيف محور رابع هو أن تنمية الورشة معناه الارتباط بمؤسسة أكبر من خلال المساهمة فى إنتاج بعض الأجزاء والمكونات التى تحتاجها المصانع الكبيرة والمتوسطة[٢٩].

ننتقل الآن إلى مفهوم "المعوقات" إذ يعنى هذا المفهوم العراقيل التى تمنع أو تحول دون تنمية الورش الحرفية على النحو الذى أسلفنا عرضه.

وتجدر الإشارة هنا أن مشكلة البحث بالدرجة الأولى تستهدف التعرف على العراقيل التى يراها أصحاب الورش الحرفية فى مدينة البيضاء.

ب- التحديد الإجرائى لمفهوم الدراسة:

نقصد بالتحديد الإجرائى المؤشرات الميدانية التى تقيس المفهوم كما هو فى الواقع العملى. والمفهوم المطلوب تحديده إجرائيًا هو "تنمية الورش الحرفية" ومفهوم "المعوقات". ولكى نصل إلى المؤشرات الإجرائية لقياس هذا المفهوم أجرينا دراسة استطلاعية تستند إلى الأفكار والمؤشرات التى طرحتها الدراسات السابقة وأدبيات التنمية وقد تبين أن المؤشرات الإجرائية لمفهوم "تنمية الورش الحرفية" من الناحية الاجتماعية تتمثل فى:

- ارتفاع المستوى التعليمى للعاملين بالورشة.
- إنشاء مراكز للإرشاد الصناعى ومراكز لتسويق منتجات الورش.
- تسهيل الحصول على القروض الميسرة للحرفيين.
- ارتفاع المكانة الاجتماعية للعمل بالورش.
- ارتباط الورش بالمصانع من خلال التعاقدات الجزئية.
- مساهمة الورش الحرفية فى تقليل الاستيراد من الخارج.
- توظيف الفائض الاقتصادى فى إدخال التكنولوجيا الحديثة داخل الورشة.
- مساهمة الورش فى حل مشكلة البطالة.

فيما يختص بمفهوم المعوقات فليس من العسير أن نلاحظ أن نقيض المؤشرات المؤدية إلى تنمية الورش الحرفية يمثل فى حد ذاته المعوقات التى تحول دون تنمية هذه الورش.

رابعًا: منهجية الدراسة:

نقصد بمنهجية الدراسة مجموعة الأفكار المرشدة سواء فيما يتعلق بالبيانات التى يجب جمعها وتحليلها وتفسيرها.

تتمثل الفكرة الأساسية التى تشكل التصور النظرى العام المرتبط بتشـــغيل الدراسة فى تصور عام عن التنمية مؤداة: تجنيس القاعدة المادية والتكنيكيـــة وفقًا للأسس الحديثة " أى الأسس العلمية والتكنولوجية ".

وفى ضوء هذه الفكرة يمكن أن نحدد المداخل النظرية والمنهجيـــة لتحديـــد البيانات التى يجب جمعها وتحليلها وتفسيرها إذ كشـــفت الدراســـات الســـابقة والدراسات الاستطلاعية أن هناك أربع مداخل نجملها على النحو التالى:

المدخل الأول: الربط بين المعوقات وبين المكانة الاجتماعية للحرفة. فى إطار هذا المدخل يستهدف البحث التعرف على المعوقات من خلال النظرة إلى الحرفة فإن كانت النظرة إليها متدنية فإن هذا التدنى يحول دون تنميـــة الورش الحرفية.

المدخل الثانى: التعرف على دور الدولة الإيجابى والسلبى فى تنمية الـــورش الحرفية فقد يظهر هذا الدور من خلال فتح أسواق لإنتاج الورش وتوافر المعارض والمدارس الفنية ومؤسسات للإرشاد الفنى والتكنولوجى.

المدخل الثالث: يمكن البحث عن المعوقات من خلال البناء الداخلى للورشة.

المدخل الرابع: يمكن البحث عن المعوقات التى تحول دون تنميـــة الورشـــة الحرفية من خلال فكرة الفائض الاقتصادى وأسلوب توظيفه.

تجدر الإشارة هنا أنه سيتم الاستفادة من كل هذه المداخل.

خامسًا: التساؤلات الموجهة للدراسة:

تنطلق الدراسة من مجموعة من التساؤلات تحدد إطـــارا لحركـــة البحـــث نطرحها على النحو التالى:

التساؤل الأول: إلى أى مدى يمثل البناء التنظيمى للورشة الحرفيـــة بمدينـــة البيضاء معوقًا يحول دون تنميتها؟

التساؤل الثانى: إلى أى مدى يمثل انخفاض المستوى التعليمى لأصحاب الورش معوقًا يحول دون تنميتها؟

التساؤل الثالث: إلى أى مدى يمثل غياب مراكز الإرشاد الفنى والتكنولوجى معوقًا يحول دون تنميتها؟

التساؤل الرابع: إلى أى مدى يمثل غياب مراكز لتسويق منتجات الورشة معوقًا يحول دون تنميتها؟

التساؤل الخامس: ما الدور الذى يجب أن تلعبه الدولة لتنمية الورش الحرفية؟

التساؤل السادس: إلى أى مدى تمثل العمالة الوافدة معوقًا يحول دون تنمية الورش الحرفية.

التساؤل السابع: إلى أى مدى يمثل التوارث المهنى شرطًا من شروط تنمية الورش الحرفية؟

التساؤل الثامن: إلى أى مدى يمثل انخفاض المكانة الاجتماعية للحرفة معوقًا يحول دون تنمية الورش الحرفية؟

التساؤل التاسع: ما الدور الذى يجب أن تلعبه الورش الحرفية فى التنمية من وجهة نظر أصحاب الورش؟

التساؤل العاشر: ما الأساليب التى يطرحها أصحاب الورش لتوظيف الفائض الاقتصادى؟

سادسًا: أساليب وأدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة أسلوب المسح الاجتماعى لأن هدفها بالدرجة الأولى تجميع بيانات ومعلومات من أصحاب الورش بمدينة البيضاء تتصل بالمعوقات التى تحول دون تنمية الورش الحرفية.

أما أدوات الدراسة فهى استمارة الاستبيان التى تتضمن العديد من الأسئلة المفتوحة والمغلقة وتجدر الإشارة هنا إلى أن أسلوب ملء الاستمارة سوف يعتمد على المقابلة الشخصية بين القائمين بالبحث وبين أصحاب الورش وذلك لإيضاح التساؤلات التى تمثل وثيقة للحوار وفتح باب النقاش الواسع حول القضايا التى تطرحها تساؤلات الاستمارة ولا مانع فى هذا الإطار أن يتسع النقاش إلى إطارات أوسع مما تطرحها الاستمارة وذلك لتحقيق أوسع استفادة امبيريقية ممكنة.

سابعًا: طريقة اختيار العينة:

تكشف الإحصاءات الخاصة عن الورش بمدينة البيضاء أن إجمالى عدد الورش المرخصة "أى ورش النجارة والميكانيكا" هو ٤٤٣ ورشة بواقع ١١٥ ورشة نجارة و٣٢٨ ورشة ميكانيكا.

تصنيف الورش من حيث النشاطات التى تقوم بها.

أ – تصنيف ورش الميكانيكا:

١- من ١ – ٦٤ إصلاح إطارات.

٢- من ١ – ١١٢ إصلاح سيارات.

٣- من ١ – ١٨ إصلاح صالة.

٤- من ١ – ٣٦ إصلاح كهربائى.

٥- من ١ – ١٢ إصلاح مبردات.

ب – تصنيف ورش النجارة:

العدد الإجمالى ١١٥ من بينهم أثاث – قطع زجاج.

فى ضوء هذا التصنيف تم أخذ نسبة معينة ١٠% من كل طبقة باستخدام وسائل إحصائية: المتوسطات والانحرافات القياسية والنسب المئوية.

واضح هنا أن الاستعانه بهذه الأساليب الإحصائية، سوف تجعل الدراسة تكاد تقتصر على أصحاب ورش الميكانيكا بمختلف تخصصاتهم، بسبب تزايد أعداد هذه الورش بالقياس إلى ورش النجارة. وقد يفسد هذا الأمر فى نظرنا تحقيق أهداف الدراسة التى تستهدف فى الأساس التعرف على معوقات تنمية الورش الحرفية بصرف النظر عن تخصص هذه الورش الإنتاجى، أو تزايد أنواع معينة من التخصص، أو ندرة أنواع أخرى.

فهذه الأمور فنية إلى حد كبير تتصل بنطاق التخصص وتقسيم العمل، لكن فى نفس الوقت لا ننكر أن للأبعاد الفنية تأثيرات اجتماعية وثقافية، لكن ليس إلى الحد الذى يثير اختلافات نوعية تتعلق بهذه التأثيرات، خاصة تلك التى تتصل بدراسة معوقات تنمية الورش الحرفية.

إيضاحًا لهذه الفكرة نقول: أنه قد يكون هناك تنوع فى طبيعة النشاط الإنتاجى للورش لكن يقابل هذا التنوع الفنى أشكال من التشابهات والتماثلات فى الجانب الاجتماعى والثقافى. ويبدو هذا الأمر طبيعيًا، وإلا فقد المجتمع الحد الأدنى من تجانسه. هذا بالإضافة أن المهنة والتخصص لا تشكل فقط الإدراك فهى مجرد عنصر يدخل ضمن عناصر كثيرة.

لذلك أثرنا أن نختار ٢٥ صاحب ورشة ميكانيكا من إجمالى ٣٢٨ وكذلك ٢٥ صاحب ورشة نجارة من إجمالى عدد ١١٥. وهنا نعتقد أننا قد أفسحنا المجال للتعرف على نصيب التخصص فى تشكل الإدراك الذى يتعلق بمعوقات تنمية الورش الحرفية، كذلك أفسحنا المجال لتنوع الاستجابات بدلاً من الاقتصار على تغليب أصحاب ورش الميكانيكا نظرًا لتزايد عددهم.

نتائج الدراسة الميدانية

الجزء الثانى: نتائج الدراسة الميدانية.

يمثل الجزء الأول الخاص بالإجراءات المنهجية تجهيزًا نظريًا لتشغيل الدراسة على المستوى الميدانى. إذ ينقسم هذا المستوى إلى جوانب ثلاثة نعرضها على النحو التالى:

أولاً: الخصائص الاجتماعية لمدينة البيضاء:

١- يبلغ عدد سكان مدينة البيضاء حسب مسح سنة ٢٠٠٢ حوالى ٩٦,٦١٥ ألف نسمة اكتسبت المدينة الطابع الحضرى نظرًا لكونها مركز إداريًا واقتصاديًا لشعبية الجبل الأخضر الأمر الذى ارتبط بتزايد الهجرات إليها.

٢- كانت الحرفة الأساسية بمدينة البيضاء الرعى لكن ازدهر النشاط الزراعى بالمدينة نتيجة قيام الثورة بإصلاح الأراضى واستثمار بعض الأفراد من الفئات الاجتماعية القادرة فى الزراعة من خلال حفر الآبار الارتوازية.

٣- تشير بعض الإحصاءات أن حوالى ١٢% من السكان يعملون بالنشاط الصناعى والحرف ٥% بالمصانع داخل المدينة و٧% فى الورش الحرفية.

٤- ينهض الضبط الاجتماعى بالمدينة على العرف الأمر الذى يدل على أن التكوين الاجتماعى للمدينة ينهض على التنظيمات القبلية.

٥- تنتشر العمالة الوافدة بمدينة البيضاء فى مختلف المجالات فى الورش الحرفية والمزارع والمحلات التجارية والمدارس والمعاهد والجامعات.

٦- من المفيد أن نشير أنه يتواجد بالمدينة ثلاث معاهد للتعليم المهنى وهى مركز الوثيقة الخضراء للعلوم الصناعية ويدرس بهذا المعهد ٧١٩ طالب ومركز عائشة لتدريب المرأة ويدرس به ٢٩٤ طالبًا ومركز الجبل الأخضر للمهن الهندسية ويدرس به ١١٠ طالبًا.

فى ضوء هذه الخصائص ليس من العسير أن نلحظ أن الطابع الحضرى للمدينة لم ينتج عن التطور الصناعى أو ازدهار النشاط التجارى. ولكن اكتسبت المدينة الطابع الحضرى نتيجة لاهتمام الدولة بجعل المدينة مركزًا إداريًا إلا أن هذا الأمر يمثل تشجيعا للتطورات الصناعية والتجارية خاصة وأن المدينة تتضمن ريفها الذى يستجيب لاحتياجاتها من المواد الزراعية والغذائية. لكن الواضح كما أشارت إحدى الدراسات(٣٠) أن القطاع الجاذب للعمالة هو القطاع الحكومى والإدارى: لذلك فإن أحد المداخل المطلوبة لتنمية المدينة هو تطور النشاط الصناعى والحرفى بها والواقع أن هذا التطور قد بدأ فعلاً فانتشار الورش الحرفية وتنوعها يستجيب لاحتياجات السكان خاصة وأن الكثير منها يقوم بإصلاح وصيانة السلع التكنولوجية المستوردة كالتلفيزيون والسيارة والثلاجة والغسالة والأطباق الفضائية... الخ.

كما أن البعض الآخر من الورش يقوم بإنتاج الأجزاء اللازمة لهذه السلع المستوردة.

ثانيًا: الخصائص العامة للورش الحرفية بمدينة البيضاء:

إذا كان العرض السابق، تناول بصورة مختصرة الخصائص الاجتماعية العامة لمدينة البيضاء، فإن هذه الخصائص تمثل الإطار الاجتماعى العام، المباشر الذى تتواجد فى داخله الورش الحرفية، التى تمثل الوحدات الاجتماعية المطلوب دراستها.

نحاول فى هذا الجزء من الدراسة أن نتناول أهم الخصائص التى تتميز بها الورش الحرفية بمدينة البيضاء وتحديدًا ورش النجارة والميكانيكا. لكن قبل عرض هذه الخصائص على المستوى الامبيريقى لابد أن تقدم خلفية نظرية تبدأ بفكرة مؤداها: أن خصائص الورشة تترابط فى إطار مفهوم هو " البناء الاجتماعى " فما المقصود بهذا المفهوم؟

يستهدف الباحث من دراسة البناء الاجتماعى لأى مؤسسة، التعرف على آليات إنتاج المؤسسة لذاتها، أى استمرارها فى الوجود. لكن لا يعنى هذا أن دراسة البناء الاجتماعى ترتكز فقط على علاقات التوازن داخل الورشة. لكن أيضًا تفترض التعرف على عناصر الصراع.

من هنا فإن البناء الاجتماعى ليس مجرد مجموعة من العناصر والمكونات، لكن البناء فى الأساس هو مجموعة من العمليات، التى تعكس بوضوح العلاقات بين العناصر والمكونات.

فى ضوء فكرة التوازن تبدو هذه العمليات كما لو كانت طبيعية، بمعنى أن العلاقات بين العناصر والمكونات شديدة الترابط بالقدر الذى يقوم بضبط التغير، أو أن التغير مسألة محكومة ومنضبطة تمامًا بفعل قوة العلاقات والروابط بين العناصر والمكونات التى يتشكل منها البناء.

ونظرًا لأن هذه الفكرة (أى فكرة التوازن) تبدو مثالية، أو يصعب تصورها فى الواقع العملى الملموس الذى ينطوى على عناصر أخرى، تثير التناقض والصراع، فإن دراسة البناء الاجتماعى أخذت تتشكل أكثر فأكثر واضعة فى الاعتبار العناصر التى من شأنها أن تثير علاقات التناقض والصراع. الأمر الذى يعنى أن البناء الاجتماعى فى صورته الملموسة يمثل مجموعة من العمليات والمواقف التى تنطوى على عناصر من شأنها أن تثير معًا علاقات التوازن والصراع.

من هنا ليس من الغريب أن تتضمن كلمة عملية نوعًا من الازدواج بين هذين الجانبين من العلاقات، لكن من المفيد أن نشير هنا أن التصور المثالى القائل بالتوازن يستخدم كفرضية لدراسة الواقع الملموس أو يستخدم كنموذج مثالى لعقد المقارنة بينه وبين الواقع الملموس.

القصد من كل هذا الكلام، هو النظر إلى الورشة الحرفية بوصفها بناءًا اجتماعيًا، يتكون من عناصر تتفاعل فيما بينها، يتخذ التفاعل شكل عملية، أو

مجموعة من العمليات، التى قد تكون دافعة لنمو الورشة واستمرارها، وتطورها، أو تكون معوقة تحول دون نمو الورشة وتطورها.

من هنا فإن مفهوم البناء الاجتماعى يتميز بالاتساع بحيث يشتمل فى داخله أو يكاد يشتمل على كل ما يتعلق بالورشة الحرفية.

نشير إلى أننا ننظر إلى الورشة الحرفية بوصفها بناءًا تنظيميًا يتكون من عناصر وعمليات ترتبط بتشغيل هذا البناء. ويفرض علينا هذا التصور النظر إلى البناء التنظيمى للورشة من خلال ارتباطها بالبيئة، فقد تكون البيئة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية داعمة ومحفزه، لأنها ترتبط بتقديم كل مستلزمات الورشة كالطلب على السلع والخدمات، التى تقوم الورشة بإنتاجها. كما تشتمل البيئة على تقديم الأفراد الذين يقوموا بالعمل داخل الورش، وهم أفراد مؤهلون من خريجى المدارس والمعاهد الفنية. كما تشتمل البيئة على الأسواق التى يتواجد بها هذه العناصر والمستلزمات الفنية من عدد وآلات وخامات تتطلبها الورش. كذلك قد تشتمل البيئة على المعارض والإرشادات الفنية والتكنولوجية التى تطلبها الورش، هذا بالإضافة إلى أن البيئة قد تشتمل على العناصر الاجتماعية والثقافية الداعمة للورش كالاعتراف بالمكانة الاجتماعية للعاملين بها.

بجانب كل هذه العناصر الإيجابية التى قد تتواجد بالبيئة المحيطة بالورشة قد تتواجد نقيض هذه العناصر كالضرائب الباهظة التى تتضاءل معها العوائد والأرباح، أو تتواجد تهديدات من مؤسسات مماثلة تمتلك إمكانيات تكنولوجية ومالية هائلة بالقياس إلى الورش. الأمر الذى يؤدى إلى وجود منافسه غير متكافئة تؤدى إلى إفلاس الورش والقضاء عليها. لكن من الممكن فى حالة وجود مثل هذه التهديدات، أن يكون الأمر على النقيض فبدلاً من إفلاس الورش انتعاشها، وحدوث تطورات اقتصادية بها من خلال علاقات التعاون الإنتاجى بينها وبين المصانع، من خلال اتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل،

فبدلا من أن تعمل الورشة بصورة منعزلة، ومستقلة، تترابط فيما بينها لتشكل مصانع صغيرة، تتخصص فى إنتاج بعض ما يلزم المصانع المتوسطة والكبيرة من أجزاء ومكونات. الأمر الذى يقلل من حدة الاستيراد وتزايد النزعة التجارية ويعلى فى نفس الوقت من شأن الإنتاج وزيادته واتساع علاقاته من خلال إقامة شبكة إنتاجية بين المصانع والورش.

يمكن أن نتناول أهم خصائص البناء الاجتماعى للورش الحرفية بمدينة البيضاء وذلك على النحو التالى:

١- يتراوح عدد أفراد الورشة من ثلاث إلى خمسة. معنى هذا أن الورش تتميز بصغر الحجم.

٢- عدد ساعات العمل ١٢ ساعة يوميًا مع وجود فترات راحة تتراوح بين ساعة أو ساعتين.

٣- أكد أصحاب الورش أن هناك حرص والتزام بمواعيد العمل.

٤- مساحة الورشة، مدى الاهتمام بنظافتها، مستوى الإضاءة: يغلب على الورش كبر المساحة إذ تتراوح المساحات بين ٣٥٠ و ٨٠٠ متر. فيما يتعلق بمدى الحرص على النظافة ومستوى الإضاءة فثمة إشارات بشدة الاهتمام والالتزام بهذه النواحى معنى هذا أن الظروف الفيزيقية للعمل ملائمة.

٥- فيما يتعلق بنوع النشاط الذى تقوم به الورشة فقد التقينا بنوعين من الورش هى ورش النجارة وورش الميكانيكا الأولى تقوم بالنجارة العامة وهى تتضمن نجارة الأبواب والنوافذ والأثاث المنزلى.

الملاحظ أن الإحساس بالتخصص مفقود، لأن العامل داخل الورشة يمكنه أن يقوم بأى عمل يسند إليه. لكن هذا لا يمنع أن يكون هناك تقسيم للعملية الإنتاجية يتم توزيع مراحلها على العاملين بالورشة. لكن لا يعنى هذا تخصصًا بقدر ما يعنى إدارة للعمل وتوزيعه على الأفراد، فمثلاً ليست نجارة الأبواب

تخصصًا ينفصل عن نجارة الشبابيك أو النجارة بوجه عام. إذ يمكن لأى عامل أن يقوم بالعمل المسند إليه.

أما فيما يتعلق بورش الميكانيكا فالأمر مختلف نسبيًا فنشاط الورش يتميز بالتنويع فتصليح السيارة بداخله تخصصات تتمثل فى تصليح الأعطال "التى تلحق بصالة السيارة" وكذلك الكهرباء، والمحرك، والفرامل. فكل مهارة تكاد تنفصل عن الأخرى بمعنى تواجد أفراد متخصصين فى القيام بمثل هذه الأمور، لكن لا يعنى هذا أنه يفصل بين هذه التخصصات أسوار عالية. فقد توجد ظاهرة الاختلاط أى إلمام فرد واحد بأكثر من مهارة من هذه المهارات لكن هناك الميل لتواجد أفراد متخصصين منفصلين من حيث المهارة عن بعضهم البعض. لكن كل هذه المهارات تدخل فى مجال واحد هو تصليح السيارات لكن هناك مجالات أخرى منفصلة تمامًا هى السمكرة، والزواق.

تجدر الإشارة هنا أن بعض ورش الميكانيكا تجمع فى داخلها كل هذه التخصصات وهى الكهرباء – تصليح المحرك – تصليح الصالة – السمكرة – الزواق.

معنى هذا أن الورشة تكاد تقترب لكى تجمع فى داخلها خط إنتاج يتضمن العديد من المهارات والتخصصات. لكن لا يعنى هذا الأمر أن الورشة تنمو فى حجمها لكى تقترب وتكون مصنع صغير. فلازالت الورشة صغيرة فى الحجم بالرغم من تنوع نشاطها وقد يتطلب هذا الأمر تفسير.

٦- يرتكز بناء السلطة داخل الورشة على شخص صاحب الورشة فهو صاحب القرار النهائى فى كل ما يتعلق بشئون الورشة، وغالبًا ما يتخير أقدم العمال وأكثرهم خبرة ومهارة ويكون موضوع ثقته وتقديره ليفوضه أو ينوب عنه فى غيابه. وقد يكون الرجل الثانى فى الورشة الذى يتمتع بالسلطة هو ابن صاحب الورشة لكن لا يعنى هذا أن كل السلطة فى يد صاحب الورشة يمنح بعضها للرجل الثانى فهناك هامش بسيط من السلطة

يكاد لا يذكر يمنح للعمال هذا فى حالة وجود صبى للورشة.

٧- مؤشرات المكانة الاجتماعية للعاملين داخل الورشة:

اجمعت كلمات العاملين على فكرة مؤداها أن المكانة الاجتماعية تزداد للفرد داخل الورشة، إذا ازدادت خبرته ومهارته وأقدميته فى العمل، هذا بالإضافة إلى صدقه وأمانته وإخلاصه.

لم نستطع الحصول على معنى أكثر من ذلك، لقد أردنا أن نتعرف بدقه على مؤشرات تدرج المكانة داخل الورشة، لأنها تكشف بوضوح عن نمط العلاقات الرسمية، وغير الرسمية داخل الورشة. لكن تعذر الوصول إلى هذا الأمر، لان الكشف عن المكانة وبناء العلاقات الاجتماعية بوجه عام داخل الورشة يتطلب اتخاذ الورشة كدراسة حالة من خلال الطريقة الانثربولوجية التى تقوم على الملاحظة بالمعايشة.

لكن فى حدود ما تم جمعه من بيانات، يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها إن الإحساس بالمكانة الاجتماعية من خلال مؤشرات ملموسة يفرزها البناء الاجتماعى للورشة إحساس هش يذوب فى القواعد الأخلاقية العامة. وقد يفسر هذا الأمر بان صاحب الورشة تتجمع فى يده كل المكانة والسلطة إلى الدرجة التى تؤدى إلى تهميش ما عداه من أفراد الورشة.

٨- نمط التكنولوجيا المستخدم داخل الورشة:

بما أن الورشة صغيرة الحجم، فإن النمط التكنولوجى المستخدم داخلها هو النمط اليدوى مع وجود بعض الآلات المتطورة نسبيا. تجدر الإشارة هنا أنه بالرغم من التطورات الصناعية فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية، فإن المخترعات الناتجة عن الثورة ليست من النوع الذى يتطلب سعة المكان وتزايد عدد العمال. معنى هذا أن للورش والمؤسسات الإنتاجية الصغيرة نصيب فى هذه الثورة العلمية والتكنولوجية.

٩- نظام دفع الأجور داخل الورشة:

كشفت الدراسة أن التعرف على رواتب وأجور العمال، إلى غير ذلك من الأمور المالية يبدو من المسائل التى تشوبها الكثير من الحساسية، وأن الإدلاء بها يتطلب معرفة عميقة بين القائم بالدراسة وبين العاملين بالورشة، وقد تعذر القيام بهذا الأمر.

لذلك أخذ الكلام فى هذا الموضوع اتجاها أخر، هو أسلوب دفع الأجور، وقد تبين أنه ليس هناك أسلوب موحد، فقد تدفع الأجور بالشهر، أو بالأسبوع، أو باليوم، أو قد تدفع حسب الإنتاج. وتجدر الإشارة أن الأسلوب الأخير بداخله اتفاقات مختلفة بين العامل وصاحب الورشة فمثلا بعض المهن يتحصل العامل على الثلث كما هو الحال فى السمكرة والزواق وعلى النصف فيما يتعلق بالعامل الميكانيكى.

١٠- ملكية الورشة:

نقصد بهذه النقطة الورشة كمكان وأجهزة ومعدات، إلى غير ذلك من مستلزمات الإنتاج المادية. هل هى ملكية خاصة لصاحب الورشة؟ أم أن هناك علاقات أخرى؟ كشفت الدراسة أن الورش السائدة هى ملك لصاحب الورشة بكل ما فيها من أجهزة ومعدات وقد يكون صاحب الورشة من الوافدين الذين يقوموا باتفاق مع المالك الأصلى للمكان على علاقات إنتاجية معينة تبدأ هذه العلاقات بأن الوافد يأتى للورشة بأجهزته وآلاته يتفق مع المالك على أن يكون بالنصف (أى النصف للمالك والنصف الأخر للمستأجر) ولكن بعد خصم ثمن العدد والآلات – لكن تجدر الأشارة أن الورش الخاضعة للدراسة هى ملك لأصحابها من العناصر المحلية لا الوافدة.

١١- التأمينات:

كشفت الدراسة أن الورش تنشأ نتيجة الحصول على ترخيص وأن التأمينات مسموح بها للعاملين من العناصر المحلية لا العناصر الوافدة والمغتربة وأن

التأمينات هى عبارة عن أموال موضوعة فى صندوق الضمان من خلال خصم جزء من الأجور.

١٢- جنسية العاملين بالورشة:

كشفت الدراسة أن العمال بالورش هم من الوافدين أو المغتربين – تجدر الإشارة هنا أن الإدارة داخل الورش ترتكز على فرد واحد هو صاحب الورشة، وهو من العناصر المحلية الليبية، فى حين أن العمال من الجنسيات العربية الأخرى. ربما يفسر هذا الأمر بعض النقاط التى أسلفنا عرضها خاصة فيما يتعلق بنطاق السلطة وتسلسلها وتدرج المكانة الاجتماعية والأسلوب غير الموحد فى دفع الأجور. كما يفسر هذا الأمر نقطة يمكن استخلاصها وهى أن العمالة بالورشة، لا تشهد استقرار أو تشهد تغير وتبديل، لان إقامة العمال المغتربين ليس دائما، وغالبًا ما يراود هؤلاء العودة إلى بلادهم لتكوين ورش خاصة بهم.

ما يهمنا هنا أن نلقى الضوء على النقاط السابقة فليس من المتوقع مع وجود عمالة مغتربة ليست دائمة أن يستقر نظام لتسلسل السلطة يتمتع بالثبات، ويصاحب ذلك مكانات اجتماعية مستقرة، فنطاق السلطة وتسلسلها، أمور تتطلب الاستقرار، وظروف تاريخية تقوم بتشكيلها.

لذلك ليس من الغريب أن يؤكد العاملين بالورش أن الرجل الثانى بالورشة هو الرجل الذى يتميز أولا: بالخبرة الفنية والمهارة فى أداء العمل، لان هذا الشرط يمثل شرط ضرورى لاستمرار الورشة وقدرتها على الإنجاز بكفاءة. ثانيًا: لابد أن يتميز بالقدم أى أنه قائم بالعمل لسنوات طويلة داخل الورشة من خلالها اثبت الولاء والإخلاص والصدق والأمانة. لذلك يقوم صاحب الورشة وهو ينتمى إلى العناصر المحلية بمنحه الثقة والتقدير ومن ثم هامش من السلطة والمكانة الاجتماعية أو شيئا من الهيبة تحفظها له مهارته وأقدميته وتقدير صاحب الورشة له.

أيضا يمكن إن نخرج بنتيجة مؤداها أن وجود الوافدين بالورشة يفسر تعدد أساليب دفع الأجور، وهو تعدد يوحى بأن كل أسلوب قد يتناسب مع درجة معينه من الثقة المتبادلة بين صاحب الورشة وعماله، فمثلا الأجور باليوم تتيح للعامل فرصة الاختيار بين التواجد الدائم بالورشة أو الخروج منها وهو مستوفى كل المستحقات المتبادلة بينه وبين صاحب الورشة، كما يتيح نفس الفرصة لصاحب الورشة إذا كان فى حالة التشكك من أمره.

الفكرة هنا أن الورشة قد تواجه مشكلات تتعلق باستمرارها فى الوجود ومن ثم استقرارها.

لذلك يمكن القول هنا أن البناء الاجتماعى للورشة غير مستقر، أو فى حالة من القلق، لان العلاقات بين أفراد الورشة هنا ولنا أن نتوقع ذلك تتميز بأنها غير مستقرة، لأنهم يأتوا ليس فقط من بيئات مختلفة بل من مجتمعات ذات ثقافات مختلفة، حتى هؤلاء الذين يأتوا من مجتمع واحد فهم ينتموا إلى ثقافات فرعية مختلفة، ولأنهم غير مستقرين بالورشة قد يصعب إندماجهم داخل ثقافة واحدة تتشكل عبر الزمن. فمن المتوقع أن تتواجد علاقات التوتر أو عدم الثقة المتبادلة.

الأمر الذى يفرض أسلوب لإدارة الورشة يقوم على العلاقات الرسمية التى يفرضها صاحب الورشة. إذ تفرض هذه العلاقات أن تتجمع كل السلطة فى يديه لإنجاز المهام المطلوبة. لكن لا يعنى هذا الأمر أنه ليس هناك تصور لوجود علاقات غير رسمية بين العاملين بالورشة، وبينهم وبين صاحبها. لكنها علاقات يصعب أن تكون مستقرة لأنها تتشكل على أرضية غير متجانسة من الناحية الثقافية – على إيه حال فهذه الأفكار يجب التحقق منها ميدانيًا وبالاستناد إلى الطريقة الانثربولوجية التى تقوم على الملاحظة بالمعايشة.

١٣ – الموقف من تشغل العمالة المحلية (الليبية):

نشير فى البداية أن قوانين العمل لا تسمح باستخدام الغير بالأجر وقد يمثل هذا الأمر فى نظرنا عقبة تمنع تطور الورش والمشروع الصغير بوجه عام،

ليس فقط عقبة على المستوى الاقتصادى، لكن أيضًا على المستوى الاجتماعى والثقافى، فقد كشفت الدراسة عن العديد من المتغيرات المرتبطة بهذه النقطة، منها ندرة العمالة الليبية وخاصة فى مدينة البيضاء حيث يضطر أصحاب الورش تشغيل الوافدين أو المغتربين بسبب هذه الندرة. من المتغيرات الأخرى التى أكدها أصحاب الورش أنهم يفضلون تشغيل الوافدين للأسباب التالية:

أ - الوافد متفرغ للعمل، ليس مرتبط بظروف أو مناسبات اجتماعية تجعله، يتأخر عن العمل أو يصعب عليه الالتزام بظروفه. فالعمال الليبين مرتبطين بمثل هذه الظروف المعوقة.

قد يكون من المفيد أن نتوقف عند هذه نقطة إذ ليس من المعقول أن المناسبات والإحتفالات أو المجاملات أكثر قيمة أو تحظى باعتبار وأهمية أكثر من العمل المأجور، حتى إذا كان الفرد ليس فى حاجة إلى العمل والدخل المتولد منه فهو فى حاجة إلى تحقيق الذات فقد كشفت بعض الدراسات أن الأفراد ذوى الحالة الاقتصادية. الميسورة هم أكثر الناس تمسكًا بالعمل. لذلك من العسير قبول هذه الفكرة، أى تفرغ المغترب للعمل وانشغال العمالة المحلية بالمناسبات والاحتفالات أو المجاملات.

ب- ندرة العمالة الليبية: يصعب قبول فكرة تشغيل الوافد بسبب ندرة العمالة الليبية فالمطلوب هنا لمناقشة هذه الفكرة على مستوى الجماهيرية أن نتعرف على إحصاءات تتعلق بحجم العمالة الحرفية وكذلك حجم الورش الحرفية حتى يمكن التعرف على مدى موضوعية فكرة الندرة أو نقص عدد العمالة الليبية الحرفية.

جـ - هناك بعض الخصائص النفسية التى ذكرها أصحاب الورش من هذه الخصائص التى تميز الوافد حب العمل - القدرة على تحمل المسئولية - المهارة فى العمل...الخ تعنى هذه الخصائص أن الطرف المحلى يفتقد إليها أى أنه يتميز بالكسل وعدم الميل إلى تحمل المسئولية...الخ.

د – العمالة الوافدة عمالة رخيصة: أكد أصحاب الورش أن تفضـيل العمالـة الوافدة يرجع إلى انخفاض مستوى الأجور. يعنى هذا الأمر بوضوح شديد عدم قبول العمالة المحلية العمل بمثل هذه الأجور، خاصة أن هذه العمالـة محاطة بغطاء تأمينى ومعاشى يجعلهم قادرون على رفض العمل بظروفـه السائدة ليس هذا فحسب بل التفرغ للمناسبات والاحتفالات والمجاملات. قد يفسر هذا الأمر إلى حد كبير لماذا اعتقد أصـحاب الـورش فـى وجـود خصائص نفسية معينة وكأن هذا الاعتقاد يمثل رد على عدم قبول العمالـة المحلية للعمل بمثل هذه الأجور.

قصدنا بعرض كل هذه النقاط أن نكشف النتائج الاجتماعية والثقافية للقوانين الاقتصادية التى تحرم استخدام عمل الغير بأجر.

١٤- المكانة الاجتماعية للحرفة:

كشفت الدراسة عن بعض النقاط التى تتعلق بالمكانة الاجتماعيـة للحرفـة نعرضها على النحو التالى:

أ- للحرفة دور لا ينكر فى المجتمع لأنها تقدم خدمات وسلع لا غنى عنها.

ب- تحقق الحرفة لأصحابها مستويات عالية من الدخول.

جـ- لا يجب أن يتعلم الأبناء الحرفة إلا فى حالة الفشل الدراسـى – عـدم وجود عمل –وجود وقت فراغ.

د- من الضرورى أن يتعلم الأبناء ويحصلون على مؤهلات تعليمية عليا.

فى ضوء هذه النقاط هل من الممكن أن نستدل على المكانـة الاجتماعيـة للحرفة من وجهة نظر أصحاب الورش؟ يمكن أن نقرر فـى ضـوء النقـاط الأربع أن المكانة الاجتماعية للحرفة تنمو فى ظروف تتميز بعدم القدرة على الحصول على مؤهل عالى والحصول على وظيفة تحظى بالمكانة الاجتماعية، فى هذه اللحظة تبقى الحرفة أو العمل بالورش بالنسبة للأبناء هو خط الـدفاع

الأخير أوهى البديل الأخير فى حالة عدم وجود البدائل الأفضل.

لذلك فالمكانة الاجتماعية للحرفة تبدو منخفضة بالرغم من مستويات الدخول العليا المرتبطة بها.

هنا من الضرورى أن نشير إلى الرابطة بين توظيف الفائض الاقتصادى وبين المكانة الاجتماعية للحرفة فإذا اتجه توظيف الفائض نحو مزيد من التراكم الرأسمالى للحرفة فإن هذا الاتجاه يمثل مؤشر لتزايد المكانة الاجتماعية لأنه فى الحالة سوف تتطلب المؤسسة الجديدة نوعية أخرى من العاملين المؤهلين علميا وفنيا.

لذلك نتصور هنا أن انخفاض المكانة الاجتماعية للحرفة يمثل استمرار للنظرة القديمة الموروثة من الحضارات والثقافات القديمة التى تفصل بين العمل اليدوى والعمل العقلى مشيرة (أى هذه النظرة) إلى ارتفاع مكانة العمل الأخير. لكن عندما يرتبط الأثنان معا فإن المكانة هنا تتخذ معنى أوسع هى مكانة المؤسسة ذاتها إذ تعلو مكانة الفرد من خلال انتمائه للمؤسسة.

١٥ – شروط تطوير الورشة:

أكد أصحاب الورش على مجموعة من المتغيرات أهمها:

- إدخال الآلات الأحدث.
- توفير قطع الغيار الأصلية.
- يجب أن تقوم الدولة بتسهيل حصول أصحاب الورش على القروض الميسرة والخدمات والآلات الأحدث والابتعاد عن السوق الحرة.
- الصدق والأمانة فى العمل والالتزام بالمواعيد.

إذا نظرنا إلى هذه النقاط يمكن تخرج بالفكرة التالية:

يستهدف أصحاب الورش تسهيل شروط الإنتاج داخل الورشة، ويتم من خلال تدخل الدولة لتقديم القروض الميسرة، وإدخال الآلات، وتقديم الخامات الرخيصة

وتسهيل استيراد قطع الغيار الأصلية. ويمثل هذا الأمر الشروط الموضوعية لتطوير الورشة – أما الشرط الذاتى فيتمثل فى الأخذ بالقيم التى تتصل بالصدق والأمانة والالتزام بمواعيد العمل.

ثالثًا: الدراسة الميدانية (البيانات التى تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان)

أ – الخصائص العامة لأفراد العينة:–

١– يوضح جدول رقم (١) المستوى التعليمى لأفراد العينة. إذ يكشف الجدول أن المستوى التعليمى يتميز بشكل عام بالانخفاض فنسبة الأمية لدى أصحاب ورش النجارة والميكانيكا تصل إلى ٦% فى حين تصل نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة إلى ١٨% والحاصلين على الشهادة الإبتدائية تبلغ نسبتهم ١٤% والشهادة الإعدادية ٣٠% والشهادة الثانوية ٣٢%.

واضح هنا إن المستوى التعليمى يكاد يتدرج لكن بصفة عامة يتميز بالانخفاض فإذا جمعنا نسب متغيرات "أمى"، "يقرأ ويكتب"، "وابتدائى"، و"إعدادى" سنلحظ أن النسبة تصل إلى ٦٨%. ليس من العسير أن نلحظ من خلال هذه الخاصية أو السمة أن أحد معوقات تنمية الورش الحرفية بمدينة البيضاء هى انخفاض المستوى التعليمى لأصحاب الورش.

٢– يوضح جدول رقم (٢) المستوى العمرى لأفراد العينة. يوضح الجدول أن معظم أصحاب الورش ينتمون إلى قطاع الشباب. فأصحاب ورش النجارة والميكانيكا الأقل من أربعين عام يصل عددهم إلى ٩٢%. قد يكون لهذا الأمر دلالة تتعلق بتنمية الورشة الحرفية فعندما يكون أصحاب الورش من الشباب فإن هذا الأمر يعنى إلى حد كبير تواجد الرغبة فى تنمية الورشة من خلال تشكيل الطموحات والأفكار الساعية فى هذا الاتجاه.

٣– يكشف جدول رقم (٣) الحالة الاجتماعية لأصحاب الورش. ويظهر من الجدول أن ٦٦% متزوجون و١٦% أعزب و١٨% أرمل.

٤- يظهر جدول رقم (٤) عدد أفراد الأسرة كما هو موضح بالجدول أن ١٨% يبلغ عدد أفراد أسرهم ٢-٥، و٣٨% يبلغ العدد من ٦-٨، و٣٦% يصل العدد إلى ٩-١١، و١٨% أكثر من ١١ فرد.

ثمة ملاحظة لا يكشف عنها الجدول مؤداها هل عدد أفراد الأسرة الموضح بالجدول هو العدد الذى يتعلق بأسرة صاحب الورشة كزوج وأب لهؤلاء الأفراد؟ أم أسرة أبيه الذى هو منها فرد ضمن الأفراد؟ المرجح أن الجدول به خلط أو عدم وضوح يتصل بهذه النقطة التى قد تلقى ضوءًا على علاقات ملكية الورشة هل هى ملكية خاصة لصاحب الورشة؟ أم هى ملك الأسرة؟ هذه النقطة غير واضحة ولا توجد فى أى جدول وتبدو أهميتها فى تشكيل الطموحات، فإذا كانت الورشة مملوكة لفرد واحد فإن الدافعية لتطويرها وتنميتها تتشكل، لكن إذا كان هذا الفرد يدير الورشة لصالح الأسرة ففى الغالب تتناقص الدافعية لديه.

جدول رقم (١) يوضح المستوى التعليمى لأصحاب الورش...

أمـى				يقرأ ويكتب				ابتـدائـى				إعـدادى				ثـانـوى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٢	%٤	١	%٢	٦	%١٢	٣	%٦	٤	%٨	٣	%٦	١٠	%٢٠	٥	%١٠	٨	%١٦	٨	%١٦

جدول رقم (٢) يوضح مستوى العمر لأصحاب الورش...

٢٠ – ٢٥				٢٥ – ٣٠				٣٠ – ٣٥				٣٥ – ٤٠				أكبر من ٤٠ سنة			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٦	%١٢	٤	%٨	٩	%١٨	٤	%٨	٨	%١٦	٧	%١٤	٥	%١٠	٣	%٦	١	%٢	٣	%٦

جدول رقم (٣) يوضح الحالة الاجتماعية لأصحاب الورش...

أعـزب				متزوج				أرمـل			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٥	١٠%	٣	٦%	١٥	٣٠%	١٨	٣٦%	٥	١٠%	٤	٨%

جدول رقم (٤) يوضح عدد أفراد الأسرة لأصحاب الورش...

٢ – ٥				٦ – ٨				٩ – ١١				أكثر من ١١			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٤	٨%	٥	١٠%	١٠	٢٠%	٩	١٨%	١٠	٢٠%	٨	١٦%	٣	٦%	٦	١٢%

ب- قضايا الدراسة الميدانية:

أمكن تصنيف المادة الميدانية فى القضايا الآتية:-

القضية الأولى: دور الورش فى التقليل من الاستيراد:

نظرًا للدور الذى يمكن أن تقوم به الورش الحرفية فى التقليل من الاستيراد وحل مشكلة البطالة. فإن دراسة مشكلاتها تبدو ضرورية. لذلك فإن القضية التى نحاول التعرف على أبعادها هنا هى مدى وعى أصحاب الورش بدورها.

فإذا نظرنا إلى جدول رقم (٥) الذى يوضح: هل الورش تلعب دورًا فى التقليل من الاستيراد؟ الإجابة كما هى موضحة فى الجدول ٢٤% أجاب "نعم" فى حين أجاب ٢٠% "لا" و٤٦% أجاب إلى "حد ما".

إذا نظرنا إلى هذه النسب يمكن أن نخرج بالتحليل التالى:

النسبة الغالبة هى ٤٦%، وهى استجابة وسطية، لا تعرف بالتحديد علاقة الورش بالاستيراد، من حيث زيادته، أو التقليل منه. فالورش أما أن تقوم

بإنتاج خدمة أو سلعة، وفى الحالتين تعتمد على أدوات إنتاج وخامات، قد تكون مستوردة، أو منتجه محليًا. فما علاقة هذا الكلام بدور الورش فى التقليل من الاستيراد؟ ففى أحسن الأحوال يمكن أن تلعب الورش دورًا من خلال الإصلاح والصيانة أو تصنيع بعض الأجزاء التى تتعرض للتلف.

معنى هذا أن الحد من الاستيراد، أو التقليل منه، مسألة لا تتعلق بالورش، بل تتعلق بمؤسسات أخرى، أهمها مؤسسات البحث والتطوير التى تتغلغل من خلال النتائج العلمية التى تصل إليها فى المؤسسات الإنتاجية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. ومن ثم تشكيل القاعدة الصناعية والتكنولوجية التى تبلور المعارف والمهارات التى تنتج وتعيد إنتاج مجموعة السلع والخدمات، ومن خلال هذه العملية يتشكل المجتمع ككل، كمؤسسات، وثقافة.

وطبيعى عندما تتجانس المعارف والمهارات السائدة بالمجتمع تتجانس معها ثقافته وتنظيماته (أى ثقافة المجتمع وتنظيماته). لا يعنى هذا الأمر الدعوى إلى الاكتفاء الذاتى أو الاستقلال المنكفىء على الذات، لكن يعنى بالأحرى قدرة المجتمع من خلال قاعدته التكنولوجية على الانفتاح الإيجابى على الخارج من موقف المستقل، الذى يرتبط بإشباع احتياجاته بعدما خبر الوعى بها، لا الموقف التابع الذى يرتبط بخدمة حاجات الغير.

الفكرة هنا إلى أى مدى يشعر أصحاب الورش إن مؤسساتهم الإنتاجية الصغيرة مدعوة للمشاركة فى خلق هذا الاقتصاد المستقل؟ الإجابة على هذا التساؤل موضحة بالجدول رقم (٦). فالورش من خلال قيامها بتصنيع بعض الأجزاء ومن خلال ارتباطها بالمصانع فإنها بذلك تشارك فى المساهمة فى صياغة مثل هذا الاقتصاد. لكن هناك مشكلات تعوق القيام بهذا الدور نحاول التعرف على أبعادها فى القضايا اللاحقة:-

جدول رقم (٥) يوضح هل للورش دور فى التقليل من الاستيراد.

نعم				لا				إلى حد ما			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٧	%٤	١٠	%٢٠	٣	%٦	٧	%١٤	٨	%١٦	١٥	%٣٠

جدول رقم (٦) يوضح مظاهر الدور الذى يمكن أن تلعبه الورش فى التقليل من الاستيراد...

تصنيع بعض الأجزاء البسيطة				تصنيع الورش بالمصانع				إجابة أخرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٣	%٦	١٢	%٢٤	١٨	%٣٦	١٢	%٢٤	٣	%٦	٢	%٤

القضية الثانية: انخفاض المستوى التعليمى للعاملين بالورشة:

يبدو من البديهى أن انخفاض المستوى التعليمى للعاملين بالورشة، يمثل معوق يحول دون تنميتها، أو تطويرها، لأن ارتفاع المستوى التعليمى و(القصد هنا التعليم الفنى) يعنى القدرة على الإطلاع، وقراءة النماذج، والتصميمات، والقدرة على زيادة التحصيل الفنى، من خلال الإطلاع. ومن ثم تزايد الخبرات النظرية التى تنعكس مباشرة على العمل والإنتاج بداخل الورشة – هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع المستوى التعليمى يزيد حساسية الفرد نحو الاستجابة للتطورات، ومعرفة الأذواق، أى القدرة على مواكبة التغير، والتعامل مع الآخرين، سواء أكانوا عملاء للورشة، أو مؤسسات تدخل الورشة فى علاقة معها.

فى ضوء هذا المدخل، حاولنا التعرف على أهمية ارتفاع المستوى التعليمى فيما يتعلق بتنمية الورشة، أو تطويرها من وجهة نظر أصحاب الورش.

وكانت الإجابة على النحو الموضح بجدول رقم (٧) ف ٥٨% من أصحاب ورش النجارة والميكانيكا أجابوا (نعم)، أى وجدوا أن ثمة ارتباط بين ارتفاع المستوى التعليمى، وبين تنمية الورش الحرفية. فى حين وجد ١٢% أنه ليس هناك ارتباط بين المتغيرين، و٣٠% إجابتهم (إلى حد ما).

إذا نظرنا إلى هذه النسب يمكن أن نخرج بالتحليل التالى:-

فيما يتعلق بالإجابة القائلة "بنعم" قد وصلت نسبتها إلى ٥٨%، إذ تشير هذه الاستجابة إلى أن الورش لابد أن يكون لها نصيب من التطور التكنولوجى والصناعى الحادث على المستوى العالمى، إذ من الصعب أن تنعزل عن هذه التطورات. والمدخل الضرورى والملائم للاستفادة من هذه التطورات هو تحسين المستوى التعليمى للأفراد العاملين بالورش الحرفية.

أما الإجابة القائلة بـ "لا" قد وصلت نسبتها إلى ١٢% فهى تشير إلى الواقع العلمى، أو أنها تعيد إنتاج الواقع. بمعنى أن الورش كما هى على أرض الواقع ليست فى حاجة إلى ارتفاع المستوى التعليمى لأفرادها لأن طبيعة العمل بالورش لا يتطلب خبرات نظرية أو شهادات علمية... إلخ. لكن يتطلب خبرات علمية مكتسبة، يتحصل عليها أفراد الورشة من خلال تدرج اجتماعى، يبدأ بمرحلة يكون الفرد " صبى "، ثم يتلقى التدريب العلمى الذى يجعله يكتسب أصول الصنعى، ثم يتحول إلى عامل ثم إلى أسطى. هذه هى الورشة وهذا هو مجالها. لكن الخبرات النظرية والشهادات العلمية لها مجال آخر هى الجامعات والمؤسسات الصناعية الكبيرة.

أما الإستجابة القائلة "إلى حد ما" وقد وصلت نسبتها إلى ٣٠% هى استجابة وسطية تحاول أن تجمع ما بين "نعم" و"لا" بين الواقع والإمكانية فالأول يشير إلى ما هو كائن ولا يتطلب الخبرات النظرية والشهادات العلمية. والثانى يشير إلى أن فكرة تطوير الورشة يتطلب فعلاً الحاجة إلى مثل هذه الخبرات.

يوضح جدول رقم (٨) الإجابة على تساؤل مؤداه: لماذا يؤدى ارتفاع المستوى التعليمى لأفراد الورشة إلى تنميتها؟ الإجابة كما هى موضحة بالجدول هى أن المستوى التعليمى يرفع من مكانة الورشة ويجعلها قادرة على التعامل مع العملاء والمؤسسات الأخرى. كما أن الورشة تفتح الباب للعمل للأبناء.

واضح هنا أن جميع أصحاب الورش أجابوا على التساؤل الخاص بأهمية التعليم فى تطوير الورشة وتنميتها بالرغم من أنهم فى السؤال السابق أجاب البعض "لا" و "إلى حد ما". معنى هذا أن الفكرة العامة هى الاعتراف بأهمية التعليم وتظهر هذه من خلال المتغيرات المطروحة بالجدول ويستلفت نظرنا هنا متغير اجتماعى هو (أن المستوى التعليمى يرفع من مكانتها) إذ يشير هذا المتغير أن المكانة الاجتماعية للورشة ترتبط بارتفاع مستوى تعليم أفرادها، الأمر الذى يعنى أن المستوى التعليمى فى حد ذاته، يمثل مؤشر من مؤشرات المكانة الاجتماعية. وما دام الأمر كذلك فإن هذا يشجع أصحاب الورش على تشغيل أبنائهم بالورشة. يمثل هذا الأمر كذلك متغير اجتماعى له أهميته التى تكمن فى فكرة مؤداها: أن فرص العمل ضيقة وبالتالى فإن أمام أصحاب الورش فرصة تتمثل فى تشغيل أبنائهم خاصة وأن العمل بالورش مع ارتفاع مستوى تعليم أفرادها أصبح يحظر بالتقدير والاعتبار أو ارتفاع الماكنة الاجتماعية للورشة.

جدول رقم (٧) يوضح مدى أهمية ارتفاع المستوى التعليمى لفتية الورش الحرفية.

نعم				لا				إلى حد ما			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٦	%٣٢	١٣	%٢٦	٤	%٨	٢	%٤	٨	%١٦	٧	%١٤

جدول رقم (٨) يوضح لماذا يؤدى ارتفاع المستوى التعليمى إلى فتية الورش.

المستوى التعليمى يرفع من مكانتها				المستوى التعليمى يجعلها قادرة على التعامل				تشجيعى على تشغيل الأبناء				إجابـــة اخـــرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٨	%١٦	١٢	%٢٤	٥	%١٠	٧	%١٤	٣	%٦	١٠	%٢٠	٣	%٦	٢	%٤

القضية الثالثة: انخفاض المكانة الاجتماعية للورش:

إذا كان العمل بالورش الحرفية لا يحظى بالتقدير والاعتبار، فإن هذا الأمر يمثل معوق لتنمية الورش، وخاصة أن العمل بها يرتبط بالفشل الدراسى. وقد لاحظنا من خلال مناقشة القضية الأولى إلى أى مدى يرتبط ارتفاع المستوى التعليمى للأفراد العاملين بالورش بارتفاع المكانة الاجتماعية للورش الحرفية.

يمكننا أن نلاحظ تناقضًا بين طرفين هما الدور والمكانة، فالورش الحرفية تقوم بدور لا يمكن أن ينكر يتمثل فى إنتاج بعض السلع الضرورية وإصلاح وصيانة بعض الأجزاء التى تتكون منها بعض السلع.

لكن بالرغم من ذلك لا تحظى الورش بالمكانة الاجتماعية التى تتناسب مع القيام بأدوارها فى الإنتاج والإصلاح والصيانة، إذ يقرر أصحاب الورش فى جدول رقم (٩) أن للحرفة دور وأهمية كبيرة فى المجتمع. لكن قبل مناقشة التناقض بين الدور والمكانة من وجهة نظر أصحاب الورش نشير أن هذا التناقض موروث من البنية الثقافية التى ترفع من شأن العمل العقلى، وفى نفس الوقت تخفض من شأن العمل اليدوى، فالأول من نصيب الأذكياء والأحرار فى حين الثانى من نصيب العبيد والأغبياء، إذ وجد "أرسطو" قديمًا أن العمل اليدوى يتلف العقل وهو من شأن العبيد وحدهم، إذ نظر إليهم بوصفهم آلات بشرية.

صحيح هذه النظرة بمرور الزمن تضف تدريجيًا نتيجة لتزايد الارتباط بين الخبرات النظرية والعملية، لكن لهذه النظرة بقايا وأثار لازالت مستمرة وإن لم

تكن بالوضوح الذى أشار إليه أرسطو. لكن لازال هناك انفصال بين العمـــل اليدوى والعمل العقلى. أعنى اختلاف فى تقدير واعتبار كل منهما.

فإذا نظرنا مثلاً إلى جدول رقم (١٠) الذى يجيب على تساؤل مؤداه: مـــن وجهة نظر أصحاب الورش أيهما تحرص عليه أكثر تعليم الأبناء أم تشـــغيلهم فى الورش؟ الإجابة كما هى موضحة بالجدول ٩٠% من أصـــحاب الـــورش يرون تعليم الأبناء، والنسبة الباقية ١٠% يرون اشتغال الأبناء بالورش.

واضح هنا أن التعليم والحصول على مؤهل علمى هو المـــدخل لتحقيـــق المكانة الاجتماعية المرموقة، لكن العمل بالورش يكاد يمثل نقـــيض التعلـــيم والحصول على مؤهل. معنى هذا أن ثمة اعتـــراف صـــريح بـــأن المكانـــة الاجتماعية للورش منخفضة. لذلك ليس من العسير أن نصـــل إلـــى نتيجـــة مؤداها: إن انخفاض المكانة الاجتماعية فى الورش تمثل معوقًـــا يحـــول دون تنمية الورش أو تطويرها.

جدول رقم (٩) يوضح أن للحرفة وأهمية كبيرة فى المجتمع.

نعم				لا				إلى حد ما			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٣	%٢٦	٣٠	%٦٠	٠	–	٠	–	٢	%٤	٥	%١٠

جدول رقم (١٠) يوضح أيهما تحرص عليه أكثر(تعليم الأبناء أو تشغيلهم فى الورشة).

تعليمهم				تشغيلهم			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٣٥	%٣٠	١٠	%٢٠	١	%٢	٤	%٨

القضية الرابعة: عدم توارث الأبناء مهن الآباء:-

أشارت إحدى الدراسات (٣١)، إلى أن أحد معوقات تنمية الورش الحرفية، هى عدم إقبال أصحاب الورش على تعليم أبنائهم الصنعة. إلا فى أضيق الحدود، وتحديدًا تلك التى تتصل بعدم قدرة الابن على مواصلة تعليمه، ومن ثم الحصول على مؤهل علمى جامعى، فى هذه الحالة لا مانع من إلحاق الابن بالورشة.

لكن المفترض من وجهة نظر هذه الدراسة أن تتغير طريقة تفكير صاحب الورشة، وينظر إلى أن الابن الناجح، هو الذى يجب أن يلحق بالورشة، لكى يقوم بتطويرها، من خلال خبراته النظرية والعلمية، ومن ثم يكون الابن امتداد للأب، لكن امتداد ناجح يرتبط بتطوير الورشة لا - إعادة إنتاج تخلفها من خلال الابن غير القادر على مواصلة التعليم.

فى ضوء هذا المدخل النظرى، يمكن أن نناقش جدول رقم (١١) إذ يجيب هذا الجدول على تساؤل مؤداه: هل من الضرورى لكى تنمو الورشة أن يتوارث الأبناء مهنة الآباء؟ الإجابة كما هى موضحة بالجدول "نعم" وقد حصل هذا المتغير على نصيب ١٦% فى حين حصل المتغير "لا" ٥٤% ومتغير "إلى حد ما" ٣٠%.

فى ضوء هذه النسب يمكن أن نخرج بالتحليل التالى:-

بداية نشير إلى إنتقاد موجه إلى المدخل النظرى القائل بأن التوارث المهنى يمثل مقدمة ضرورية لتطوير الورشة وتنميتها، لقد أعتقد البعض، أن التوارث المهنى، يمثل نفى للحراك الاجتماعى، لأن شمول هذه الفكرة على مستوى جميع المهن، لابد أن يؤدى إلى تجميد المجتمع. هذا بالإضافة إلى أن المجتمعات التقليدية السابقة، أو التاريخية، كانت تتميز بهذه السمة، أى ثبات الأوضاع الاجتماعية والطبقية.

يمكن الرد ببساطة على هذه الفكرة من خلال معرفة الإطار الاجتماعى، الذى يرتبط بفكرة التوارث المهنى، فقد ارتبطت هذه الفكرة أو كانت تمثل

إحدى آليات إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع القديم. لكن فكرة التوارث المهنى التى نطرحها تعمل فى إطار مختلف، هو التطوير، فالابن الذى يرث مهنـــة الأب يختلف تمامًا عن أبيه، فهو إبن يمتلك خبرات نظرية، وعلمية، وطموحـــات، وأفكار جديدة، الورشة فى حاجة إليها، لكى يكتب لها التطوير، خاصة وأنـــه يوجد مؤسسات بالمجتمع تشجع على ذلك كالمعاهـــد والجامعـــات، واتســـاع السوق، وتزايد عمليات الاتصال... الخ.

هذا بالإضافة إلى أن فكرة التوارث، تحمل معنى مؤداه: أن الورشة لابد أن تتطور من داخلها، أى تتطور من خلال الابن، الذى يرث مهنة أبيه. فتطورها يحتاج إلى أجيال، أو تراكم فى الخبرات، والمعـــارف، ورؤوس أمـــوال، ولا يتحقق هذا الأمر فى الغالب، إلا من خلال التوارث المهنى.

ننتقل الآن إلى مناقشة دلالة النسب المطروحة فى جدول رقـــم (١٢) فـــإذا نظرنا إلى المتغير القائل بـــ (نعم) فقد حصل على ١٦% وهى نسبة محـــدودة تمثل المعانى الإيجابية لمفهوم "التوارث المهنى". أما متغير (لا) البالغ نصـــيبه ٥٤% فهو يمثل المعانى السلبية لمفهوم التوارث المهنى التى تـــرتبط بـــالمعنى القديم السائد فى المجتمعات التقليدية.

أما إذا نظرنا إلى متغير (إلى حد ما) فهو يشير إلـــى الإجابـــة الوســـطية المتشككة والحائرة، إذ لا تثق هذه الإجابة بأن الابن الذى يـــرث مهنـــة أبيـــه سيحقق التطوير للورشة لكن فى الغالب ســـيحقق اســـتمرار الورشـــة. لكـــن تطويرها مسألة أخرى قد لا تتوقف على قدرات الابن لكـــن تتوقـــف علـــى اعتبارات تتعلق بالسوق، بأسعار الخامات، وتوافر العمالة... الخ. وهى أمور خارجة عن إرادة الورشة.

النتيجة التى يمكن أن نصل إليها هنا، أن المعانى الإيجابية لمفهوم التوارث المهنى لم تتبلور على النحو الكافى لأصحاب الورش أو على الأدق لا يفـــرز الواقع الحالى للورش الحرفية مثل هذا التبلور للمعانى الإيجابية التى ينطـــوى

عليها مفهوم التوارث المهنى ويمثل هذا الأمر فى تقديرنا معوق يحــول دون تنمية الورش الحرفية.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى نقطة تبدو ضرورية وهامة مؤدها: أن مؤشرات المكانة الاجتماعية تتبلور خارج نطاق الورش الأمر الذى يمثل إن جاز القول هجومًا على الورش يمنع تنميتها وتطورها.

إذا نظرنا إلى جدول رقم (١٢) نلاحظ أن هذا الجــدول يقــيم حــوار مــع أصحاب الورش يوضح أهمية التوارث المهنى وتظهر الأهميــة مــن خــلال المتغيرات المطروحة بالجدول. الأبناء يحملون خبرات الأباء – ستنمو الــورش عندما يقوم بإدارتها الأبناء – إذا لم يرث الابن الورشة ستتعرض للإنقــراض. هنا يتراجع أصحاب الورش بعض الشيء ويحاولون التفكير بشكل أكثر عمقًــا فى إيجابيات التوارث وهى إيجابيات تحمل معنى ضرورة استمرار الورش من خلال الأب ومن المحتمل أن تتطور من خلال هذا الاستمرار.

جدول رقم (١١) يوضح هل من الضرورى لكى تنمو الورشة أن يرث الأبناء مهنة الأباء.

نعـم				لا				إلى حـد مـا			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٥	%١٠	٣	%٦	٢٠	%٤٠	٧	%١٤	٧	%١٤	٨	%١٦

جدول رقم (١٢) يوضح أسباب أهمية تورث الأبناء لمهنة الأباء.

لأن الأبناء سيحملون خبراء الأباء				ستكبر وتنمو عندما يرثها الابن				إذا لم يرث الأبناء الورشة ستنقرض				إجابـــة اخـــرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٨	%١٦	٣	%٦	٤	%٨	٢	%٤	٥	%١٠	١	%٢	١٠	%٢٠	٧	%١٤

القضية الخامسة: مشكلة نقص الخامات وارتفاع أسعارها:

تمثل مشكلة نقص الخامات، وارتفاع أسعارها، مشـــكلة اقتصـــادية تعـــوق عملية الإنتاج. إذ يوضح جدول رقم (١٣) أن الورش الحرفية بمدينة البيضاء تعانى من هذه المشكلة إذ يقرر ٧٠% من أصحاب الورش وجود هذه المشكلة. لكن كيف تحل هذه المشكلة؟ أو ما المقترحات التى يقدمها أصـــحاب الـــورش لحل هذه المشكلة؟ يجيب جدول رقم (١٤) علـــى هـــذا التســـاؤل فالإجابـــة الموضحة بالجدول تكشف عن وجود حلول منها أن تقوم الدولة بدعم الخامات وقطع الغيار ٢٢%، أن تقدم الدولة من خلال البنوك قروض ميسرة لأصحاب الورش ١٨%. أما الحل الثالث فهو تصنيع المستورد مـــن الخامـــات وقطـــع الغيار ٥٠%.

إذا نظرنا إلى المتغير الأول والثانى نلاحظ أنهما متشابهان فكلاهما يعتمد على دعم الدولة لأصحاب الورش، وهو دعم يتحقق من خلال تقديم الدولة أو توفيرها للخامات وقطع الغيار بأسعار رخيصة. وتعكـــس هـــذه النظـــرة أن أصحاب الورش ينظرون إلى الدولة بوصفها تمتلك المال اللازم لشراء هـــذه السلع ثم تقوم ببيعها بأسعار أقل لأصحاب هذه الورش. الأمر الذى يعنـــى أن الدولة تبدو كما لو كان الأب الذى يترفق بصغاره.

إذا نظرنا إلى المتغير الآخير فهو يعكس صورة أكثر نضجًا فى التفكير لأن سبب ارتفاع الخامات وقطع الغيار يرجع إلى استيرادها من الخارج لكن إذا تم تصنيعها فى الداخل فإن أسعارها بالضرورة ستكون أقل – إذا عقدنا مقارنـــة بين المتغير الأول والثانى نلاحظ أن الأول يقف على أرضية التنميـــة التـــى يشترط استمرارها توافر المال اللازم لشراء الخامات وقطـــع الغيـــار. لكـــن المتغير الثانى يقف على أرضية أخرى هى القـــدرة علـــى إيجـــاد الاقتصـــاد المستقل. لكن ما يهمنا هنا أن اختيار المتغير الثانى يكشف عن ضرورة تعقيد البنية الاقتصادية فى الداخل وهو تعقيد يفترض ترابط بـــين أجـــزاء البنيـــة الاقتصادية وهو ترابط ينتج عن اتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل.

جدول رقم (١٣) يوضح هل الورش تعانى من نقص الخامات وقطع الغيار وارتفاع أسعارها.

نعـــم				لا				إلى حـــد مـــا			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٢٠	%٤	١٥	%٣٠	٣	%٦	١	%٢	٧	%٤	٤	%٨

جدول رقم (١٤) يوضح مقترحات حل مشكلة نقص الخامات وقطع الغيار.

لدعم الخامات وقطع الغيار				الحصول على قروض ميسرة من البنوك				تصنيع المستورد من الخامات وقطع الغيار				إجابـــة اخـــرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٥	%١٠	٦	%١٢	٤	%٨	٥	%١٠	١٥	%٣٠	١٠	%٢٠	٣	%٦	٢	%٤

القضية السادسة: عدم وجود مراكز الإرشاد الفنى والصناعى:

لتطوير المهارات الإنتاجية للأفراد العاملين بالورش الحرفية مطلوب أن يتواجد بالبيئة المحيطة بالورش مراكز للإرشاد الفنى والصناعى والتكنولوجى فمهمة هذه المراكز تدريب الأفراد على الآلات الجديدة وعلى قراءة التصميمات... إلخ. من المهارات الإنتاجية.

السؤال هنا: هل أصحاب الورش بمدينة البيضاء على وعى بأهمية الحاجة إلى وجود هذه المراكز؟ الإجابة كما هى موضحة بجدول رقم (١٥) هى ٥٠% من أصحاب الورش يرون أن الحاجة ملحة لوجود مثل هذه المراكز فى حين وجد ٢٠% أنه ليس هناك ضرورة لهذه المراكز و٣٠% استجابة (إلى حد ما).

يوضح جدول رقم (١٦) أو يجيب على تساؤل مؤداه: ما الأسباب التى تبرز أهمية وجود مثل هذه المراكز؟

الإجابة هى تطوير خبرات العمال وقد وصلت نسبتها إلى ٢٤%. الاستغناء عن العمالة الوافدة قد وصلت نسبتها ٥٦%.

كشف جدول رقم (١٧) أنه ليس هناك حاجة إلى هذه المراكز فالورش مكتفية بقدرتها ومهاراتها الإنتاجية.

فى ضوء هذه النسب والأفكار المطروحة فى الجداول يمكن أن نخرج بالتحليل التالى:-

بداية نشير إلى أنه على مستوى الواقع الفعلى، لا يوجد فى مدينة البيضاء، مراكز للإرشاد الفنى والتكنولوجى. على مستوى التفكير يميل أصحاب الورش إلى وجود مثل هذه المراكز المتخصصة التى تنقل الخبرات والمهارات مما يؤدى إلى تحسين الأداء بالورش.

لكن المسألة ليست فقط تحسين الأداء بل الأهم هو الاستغناء عن العمالة الوافدة.

معنى هذا أن العمالة تجسد خبرات ومهارات فنية مطلوبة تم اكتسابها من البلدان التى أتوا منها. معنى هذا أيضًا أن العمالة المحلية تفتقد إلى مثل هذه المهارات وهو ما يبرر أهمية وجود المراكز التى تقوم بالإرشاد الفنى والصناعى.

الفكرة هنا أن أصحاب الورش يقدمون أسبابًا فنية للاعتماد على العمالة الوافدة، لكن فى نفس الوقت نلاحظ أن هناك ميل لعدم الاعتقاد فى أهمية هذه المراكز لتطوير الأداء الإنتاجي للورش لأن العمل فى الورش يقوم فى الأساس على الخبرة العملية المكتسبة من خلال العمل. لكن مراكز الإرشاد الفنى والصناعى هى أقرب إلى المدارس والمعاهد التى تفيد نوع آخر من العمالة والمؤسسات الإنتاجية.

جدول رقم (١٥) يوضح مدى الحاجة إلى وجود مراكز الإرشاد الفنى والصناعى.

نعم				لا				إلى حد ما			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٥	%٣٠	١٠	%٢٠	٥	%١٠	٥	%١٠	٨	%١٦	٧	%١٤

جدول رقم (١٦) يوضح أهمية وجود المراكز الفنية والصناعية.

تطوير خبرات العمال				الاستغناء عن العمال الوافدين				إجابة أخرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٤	%٨	٨	%١٦	٢٠	%٤٠	٨	%١٦	٧	%١٤	٣	%٦

جدول رقم (١٧) يوضح أسباب عدم أهمية وجود مراكز للإرشاد الفنى والصناعى

ليست فى حاجة إلى هذه المراكز				أجابـــة أخـــرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٥	%١٠	٥	%١٠	٢٥	%٥٠	١٥	%٣٠

القضية السابعة: عدم وجود مراكز لتسويق منتجات الورشة:

إلى أى مدى يمثل عدم وجود مراكز لتسويق منتجات الورشة مشكلة تحول دون تنميتها وتطويرها؟

إذا نظرنا إلى جدول رقم (١٨) نلاحظ أن ٣٢% من أصحاب الورش يقـــر بهذه المشكلة حيث يرى ١٢% أن هذه المشـــكلة غيـــر ذات موضـــوع. لكـــن الإستجابة التى حصلت على نسبة عالية هى (إلى حد ما) إذ وصلت إلى ٤٦%.

تشير هذه النسب إلى فكرة عامة مؤداها أن السوق وضغوطه يمثل البيئـــة التى تعمل من خلالها الورش. فضغوط السوق تمثل المدخل الصـــحيح لفهـــم الحركة الإنتاجية بالورش وواضح أن الاستجابات المطروحة بالجدول تكشف أن السوق بمدينة البيضاء محدودة وربما يؤكد هذا الأمر أن الورش بالمدينـــة تعانى من مشكلة ضعف السوق إلى أن هذه المشكلة تؤكد بالدرجـــة الأولـــى ضعف القدرة الإنتاجية داخل الورش. الأمر الذى يبرر البحث فى المعوقـــات الاجتماعية والثقافية التى تحول دون تنمية وتطوير الورش.

جدول رقم (١٨) يوضح إلى أى مدة يمثل عدم وجود مراكز لتسويق منتجات الورشة مشكلة.

نعـم				لا				إلى حـد مـا			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٥	%١٠	١١	%٢٢	٢	%٤	٩	%٨	١٦	%٣٢	٧	%١٤

جدول رقم (١٩) يوضح مقترحات لحل مشكلة عدم وجود مراكز للتسويق

تحسين وتجويـد المنتج				أجابـة أخـرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٥	%٣٠	٢٠	%٤٠	٥	%١٠	١٠	%٢٠

القضية الثامنة: الاعتماد على العمالة الوافدة لا العمالة المحلية:

نحاول فى هذه القضية أن نجيب على تساؤل مؤداه: هل اعتمـاد الـورش بمدينة البيضاء على العمالة الوافدة لا العمالة المحلية يمثل مشكلة تحـول دون تنمية وتطوير هذه الورش؟

الإجابة كما هى موضحة بجدول رقم (٢٠) هى "نعم" وقـد وصـل هـذا المتغير إلى ٦٢% فى حين حصل متغير "لا" على ٤% ومتغير "إلى حد مـا" على ٣٤%.

إذا نظرنا إلى هذه النسب نلاحظ أن اعتماد الورش على العمالة الوافدة يمثل مشكلة حقيقية من وجهة نظر أصحاب الورش الأمر الذى يثير تساؤل لمـاذا هى مشكلة؟

الإجابة موضحة بجدول رقم (٢١) إذ يكشف هذا الجدول الأسباب التى تجعل اعتماد الورش على عمالة وافدة يمثل مشكلة فالأسباب كما هى موضحة بالجدول (لأن العمالة الوافدة غير مستقرة وقد حصل هذا المتغير على نسبة ٣٦% وكذلك العمالة الوافدة لا تشعر بالانتماء إلى الورشة ولا يمكن الثقة فيها وقد حصل هذا المتغير على نسبة ٣٤%.

إذا نظرنا إلى المتغيرات المطروحة بالجدول يمكن أن نخرج بالتحليل التالى:

أن الورش بمدينة البيضاء يجب أن تكون من وجهة نظر أصحاب الورش جزءًا من النسيج الاجتماعى والثقافى بالمجتمع وأن تنمية وتطوير هذه الورش يتوقف على هذا الأمر.

لذلك فإن اعتماد الورش على عمالة محلية غير مستقرة ولا تشعر بالانتماء إلى الورشة ولا تتمتع بالثقة المطلوبة يمثل مشكلة حقيقية تعانى منها الورش بمدينة البيضاء.

الواقع إننا نتفق إلى حد كبير مع هذا الكلام لأن قدرة الورش على إنتاج وإعادة إنتاج نفسها وقدرتها على الانتشار يتوقف بالدرجة الأولى على تشغيل العمالة المحلية بها لأن الورشة ليست فقط مؤسسة صغيرة تقوم بالإنتاج لكنها أيضًا تقوم بتعليم وتدريب الصبية والعمال، وعندما يصل هؤلاء إلى مرحلة معينة من التدريب فإنهم يقومون بدورهم بفتح ورش جديدة. لكن إذا كان العاملين بالورشة من الوافدين وليسوا من العمالة المحلية فإن هذا الأمر يحول دون قدرة الورشة على الانتشار بل والقدرة على تحقيق التراكم المعرفى والتكنولوجى والرأسمالى. هذا بالإضافة إلى تبعية الورش لهذه العمالة الوافدة لأنها أصبحت شرط من شروط استمرار الورشة وقدرتها على البقاء.

لكن بالرغم من ذلك فإن جدول رقم (٢٢) يكشف بعض الاتجاهات الإيجابية نحو العمالة الوافدة إذ يوضح الجدول أن العمالة الوافدة لديها خبرات متميزة وقد بلغ نصيب هذا المتغير نسبة ٢٨% ووصل نصيب متغير سهولة التحكم

فى هذه العمالة أى إدارتها ٣٦%.

إذا نظرنا إلى المتغيرات المطروحة بهذا الجدول نلاحظ أن الاتجاه الإيجابى نحو العمالة الوافدة يتميز بالوضوح والتحديد فمن وجهة نظر أصحاب الورش تتميز هذه العمالة بالخبرة والطاعة وهما أمران يرتبطان بتزايد القدرة الإنتاجية للورش وقد يتأكد هذا الاتجاه الإيجابى إذا نظرنا إلـــى جـــدول رقـــم (٢١) إذ يجيب هذا الجدول على سؤال مؤداه: لماذا لا يفضل أصحاب الورش تشـــغيل العمالة المحلية؟ الإجابة كما هى موضحة بالجدول لأن العمالة المحلية محدودة الخبرة وقد وصل نصيب هذا المتغير إلى ٣٢% لأن العمالة المحلية كســـولة غير ملتزمة وقد وصل نصيب هذا المتغير إلى ١٠%.

يمكن أن نخرج بنتيجة يؤكدها أصحاب الورش مؤداها: إذا عقدنا مقارنـــة بين العمالة المحلية والعمالة الوافدة نجد أن الأول يتميز بضعف الخبرة وعدم الالتزام فى حين يتميز الثانى بالخبرة والطاعة.

واضح هنا أن المقارنة التى يعقدها أصحاب الورش تميل لصالح العمالـــة الوافدة. لإيضاح هذه المقارنة بشكل أكثر تفصيلاً ننظر إلى جدول رقـــم (٢٣) إذ يوضح هذا الجدول أسباب رفض العمالة المحلية العمل بالورش.

نلاحظ هنا أن الكلام من وجهة نظر أصحاب الورش، إذ يوضح الجدول أن الأسباب هى نقص الأجور، العمل بالورش شاق ومتعـــب، العمـــل بـــالورش يعرض العمال لفقدان كرامتهم، نقص خبرة العمالة المحلية.

فى ضوء العرض السابق نلاحظ أن نظرة أصحاب الورش إلـــى العمالـــة المحلية نظرة غير مستقرة فهم من ناحية يرون أن الورش لا مستقبل لها بدون تشغيل العمالة المحلية وأن وجود العمالة الوافدة تمثل مشـــكلة، ومـــن ناحيـــة أخرى يرون أنه لا يجب الاعتماد على العمالة المحلية وأن الاعتماد الأفضـــل والبديل على العمالة الوافدة.

تجدر الإشارة إلى أن الجدال الذى يتعلق بالعمالة المحلية والوافدة يجب أن يراعى فى الاعتبار أن قوانين البلاد تمنع استخدام الغير بالأجر فإذا نظرنا إلى هذا الاعتبار الذى يتعلق بقوانين العمـــل ســـنلحظ أن الكثيـــر مـــن الســـمات الموضوعة عن كل من العمالة المحلية والوافدة تنطوى على الكثير من الزيف وعدم المصداقية، خاصة وأن العمالة الحرفية الوافدة تفتقد إلى المهارات إلـــى حد كبير ويضطر أصحاب الورش إلى تشغيلها لأن قوانين العمل تعوق اشتغال العمالة المحلية بالورش.

جدول رقم (٢٠) يوضح هل اعتماد الورش على عماله وافدة يمثل مشكلة.

نعــم				لا				إلى حــد مــا			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٢٠	%٤٠	١١	%٢٢	٠	–	٢	%٤	٧	%١٤	١٠	%٢٠

جدول رقم (٢١) يوضح لماذا يمثل الاعتماد على العمالة الوافدة مشكلة.

لأن العمالة الوافدة غير مستقرة				العمالة الوافدة لا تستقر بالانتماء للورشة والثقة فيها				إجابــة أخــرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٧	%١٤	١١	%٢٢	١٣	%٢٦	٩	%٨	٣	%٦	٧	%١٤

جدول رقم (٢٢) يوضح السمات الايجابية للعمالة الوافـدة.

العمالة الوافدة لديها خبرات متميزة				سهولة التحكم فى هذه العمالة أى إدارتها				إجابـة أخـرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٦	١٢%	٧	١٤%	١٠	٢٠%	٨	١٦%	١٤	٢٨%	٥	١٠%

جدول رقم (٢٣) يوضح أسباب عدم تفضيل أصحاب الورش تشغيل العمالة المحلية.

لأن العمالة المحلية محدودة الخبرة				لأن العمالة المحلية كونها غير ملتزمة				إجابـة أخـرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٧	١٤%	٩	١٨%	٣	٦%	٢	٤%	١٤	٢٢%	١٥	٣٠%

القضية التاسعة: توظيف الفائض الاقتصادى:

نحاول فى هذه القضية أن نناقش فكرة مؤداها: إذا نجحـت الورشـة فـى تحقيق فائض اقتصادى فهل يتم استثمار هذا الفـائض فـى تنميـة الورشـة وتطويرها؟ أم يتم استثمارها فى مجالات أخرى بعيدة عن العمليـة الإنتاجيـة داخل الورشة؟

الإجابة على هذا التساؤل موضحة بجدول رقم (٢٤) إذ يكشف هذا الجدول عن مجالات استثمار الفائض الاقتصادى وهى إنشاء مشروع تجارى كمحـل لبيع الملابس وقد وصل نصيب هذا المتغير إلى ١٠% وفتح مكتب للكمبيوتر وقد وصلت نسبة هذا المتغير إلى ١٠% وشراء أحدث الآلات وقـد وصـلت نسبة هذا المتغير إلى ٧٠%.

واضح هنا أن مجالات استثمار الفائض الاقتصادى تميل إلى حد كبير إلى تطوير العملية الإنتاجية بداخل الورشة بإدخال الأحدث من الآلات وفى تقديرنا يمثل هذا الأمر اتجاهًا إيجابيًا. فالمفترض لتحقيق التراكم داخـــل الورشـــة أن يتجه الفائض الاقتصادى نحو العملية الإنتاجية بداخلها.

جدول رقم (٢٤) أشكال توظيف الفائض الاقتصادى.

مشروع تجارى كمحل لبيع الملابس				فتح مكتب للكمبيوتر				أحدث الآلات بالورشة				إجابـــة اخـــرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٣	%٦	٢	%٤	٢	%٤	٣	%٦	٣٠	%٦٠	٥	%١٠	٢	%٤	٣	%٦

القضية العاشرة: شروط تطوير الورشة:

نحاول فى هذه القضية أن نناقش وجهة نظر أصحاب الورش فى العوامـــل التى تؤدى إلى تطوير الورش.

إذ يكشف جدول رقم (٢٥) عن مجموعة من العوامل وهى علـــى التـــوالى دور الإعلام والتليفزيون فى تطوير الورش قد مثل هذا المتغير نســـبة ١٨%، عمل مسابقات لأحسن الورش ٢٠%، تقدير الحرفى الناجح ٤٠%.

إذا نظرنا إلى هذه العوامل نلاحظ إنها تستهدف بالدرجة الأولى الارتفـــاع بمكانة الورش والارتفاع بأهميتها من قبل المجتمع.

جدول رقم (٢٥) يوضح أهمية مقترحاتك لتحسين مكانة الورش أو ارتفاع من وضعها

الإعلان والتليفزيون دور فى التوعية				عمل مسابقات لأحسن الورش				تقدير الحرفى الناجح (شهادة تقدير)				إجابـــة اخـــرى			
النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا		النجارة		ميكانيكا	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٥	%١٠	٤	%٨	٢	%٤	٨	%١٦	٨	%١٦	١٢	%٢٤	٦	%١٢	٥	%١٠

نحاول فى هذا الجزء من الدراسة أن نعرض النتائج التى وصلنا إليها من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة.

فيما يتعلق **بالتساؤل الأول** القائل: إلى أى مدى يمثل البناء التنظيمى للورشة الحرفية معوقًا يحول دون تنميتها؟

يمكن أن نصل إلى إجابة عن هذا التساؤل من خلال الجزء الخاص بعرض خصائص الورشة الحرفية بمدينة البيضاء فقد حاولنا فى هذا الجزء أن نرصد العديد من الخصائص باعتبارها تمثل المدخل الموضوعى لدراسة طبيعة الإدراك فى معوقات تنمية الورشة الحرفية.

أو بعبارة أخرى حاولنا من خلال هذا الجزء من الدراسة أن نقدم الإطار التنظيمى العام للورشة بوصفه يفسر إلى حد كبير طبيعة التطورات والأفكار التى يقدمها أصحاب الورش عن معوقات وشروط تنمية الورش الحرفية.

النتيجة التى نحن بصدد مناقشتها الآن ما الخلل التنظيمى الذى تتميز به الورشة ويؤدى أو يعوق تنميتها؟

الملاحظ أن الظروف المادية والفيزيقية والتكنولوجية المرتبطة بأداء العمل لا تمثل مشكلة ترتبط بانخفاض إنتاجية الورشة، فظروف المكان من حيث الإضاءة والتهوية ودرجة الحرارة وظروف العمل من حيث المهارات اللازمة لأداء العمل، ومن حيث مدى الالتزام بالمواعيد وفترات الراحة. فكل هذه الأمور ملائمة وهى عناصر تدخل فى إطار البيئة التنظيمية. لكن تبقى عناصر أخرى كشفت عنها الخصائص المطروحة للورشة من هذه العناصر هى علاقة التوتر وعدم الثقة المتبادلة بين صاحب الورشة وبين الأفراد العاملين بها أو بين الأفراد العاملين بعضهم البعض، فالورشة برغم حجمها الصغير إلا أنها

ليست متجانسة ثقافيًا واجتماعيًا بحكم تنوع جنسيات الأفراد وخلفياتهم الثقافية المتباينة الأمر الذى يفسر عدم الثقة المتبادلة، كما يفسر صعوبة تكوين علاقات غير رسمية طوعية كعلاقات الصداقة.

أهمية هذه النقطة أنها تكشف عن غياب البعد التاريخى للورشة أعنـــى أن التنظيم يكتسب قدرته على الاستمرار وإعادة إنتاجه لنفسه مـــن خـــلال هـــذا التاريخ وفيما يتعلق بالورشة فهى تفتقد هذا البعد الذى يظهر بصورة واضحة من خلال العمال بداخل الورشة فهم لا يترقون إلى أسطوات أو أصحاب ورش لأنهم ليسوا من العناصر المحلية، كما أن الورشة لا تفترض من داخلها مثـــل هذا التطور لأنها تعتمد فى الأساس على عمالة وافدة.

لكن ما علاقة هذا الخلل التنظيمى بعدم تنمية الورشة أو تطويرها؟

يفتح هذا الخلل التنظيمى الباب واسعًا لإقحام الورشة بعناصر ليســوا مـــن العمال والأسطوات الحاملين للخبرات والمهارات لكن المالكين لرؤوس أموال إذ يسهل عليهم اتخاذ قرار بإنشاء ورش طالما توافرت عناصر التشغيل التـــى يمكن شراءها.

مثل هذه الورش التى تنشأ بقرار، بقوة رأس المال ليس لها مستقبل أو يصعب أن يكون لها مستقبل طالما وجد أصحابها أن ثمة مشروعات أخرى يمكن أن تدر أرباحًا أعلى.

التساؤل الثانى:-

إلى مدى يمثل انخفاض المستوى التعليمى لاصحاب الورش معوقًا يحول دون تنميتها؟

تمت معالجة هذا التساؤل من خلال إحدى قضايا الدراسة الميدانية وقد تبـــين أن المستوى التعليمى لأصحاب الورش يتميز بالانخفاض وطبيعى أن يؤثر هذا الانخفاض على تنمية الورشة بالسلب أو أنه يمثل معوقًا يحول دون تطويرهـــا.

ربما كان فى السابق لا تشترط الورشة إرتفاع المستوى التعليمى لأن المسألة ببساطة أن العامل الحرفى يكتسب مهاراته وقدراته على الإنتاج من خلال الممارسة العملية ويستجيب بإنتاج السلع لسوق محدودة ولعملاء معروفين لديه مسبقًا لكن عندما يتسع السوق فإن هذا الأمر يعنى تعدد الأزواق والمواصفات وتعقد العلاقات والمؤسسات وتعقد المهارات الأمر الذى يفرض على الورشة موضوعيًا ضرورة التكيف وهى ضرورة تفرض بدورها إرتفاع المستوى التعليمى والثقافى لأصحاب الورش. والقصد هنا التعليم الفنى لكى يتمكن العاملين بالورش من قراءة التصميمات والرسوم هذا بالإضافة إلى امكانية أن يتجمع عدد من الورش تتميز بتكامل أنشطتها لتشكل مصنعًا صغيرًا أو تتطور الورشة من خلال الارتباط بالمصانع وتصنيع الأجزاء والمكونات التى تلزم (هذه المصانع).

التساؤل الثالث:-

إلى أى مدى يمثل غياب مراكز الارشاد الفنى والتكنولوجى معوقًا يحول دون تنمية الورشة وتطويرها؟

كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن غياب مراكز الإرشاد الفنى والتكنولوجى يمثل من وجهة نظر أصحاب الورش معوقًا لتنميتها. الأمر الذى يعكس إلى أى مدى يشعر أصحاب الورش بالحاجة إلى تطوير مهاراتهم بواسطة هذه المراكز.

التساؤل الرابع:-

إلى أى مدى يمثل غياب مراكز لتسويق منتجات الورشة معوقًا يحول دون تنميتها؟

كذلك أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن وجود مراكز لتسويق الإنتاج يمثل تشجيعًا أو شرطًا من شروط تنمية الورش.

التساؤل الخامس:-

ما الدور الذى يجب أن تلعبه الدولة لتنمية الورش الحرفية؟

كشفت الدراسة الميدانية أن الدولة لابد أن تلعب دورًا رئيسيًا فى تنمية الورش من خلال إنشاء مصانع لتصنيع الخامات والأدوات التى تحتاجها الورش بدلاً من استيرادها من الخارج بأسعار عالية. توفير القروض الميسرة. إنشاء مراكز للإرشاد الفنى والصناعى ومراكز لتسويق منتجات الورش.

التساؤل السادس:-

إلى أى مدى يمثل التوارث المهنى شرطًا من شروط تنمية الورش الحرفية؟

كشفت الدراسة الميدانية أنه ليس هناك الميل للتوارث نظرًا لانخفاض المكانة الاجتماعية للعمل بالورش، إلا أن البحث النظرى فى هذه النقطة يميل إلى النظر إلى التوارث المهنى بوصفه يمثل محفزًا لتنمية الورشة.

التساؤل السابع:-

إلى أى مدى يمثل انخفاض المكانة الاجتماعية للحرفة معوقًا يحول دون تنمية الورش الحرفية؟

كشفت الدراسة الميدانية أنه بالرغم من أن الورش الحرفية تلعب دورًا مفيدًا فى تقديم سلع وخدمات ضرورية ويمكنها أن يساهم فى حل مشكلة البطالة إلا أن العمل بها لا يحظى بالتقدير الاجتماعى الموازى لأدوارها.

لذلك نميل إلى الاعتقاد بأن انخفاض المكانه الاجتماعية للورش يمثل معوقًا يحول دون تنميتها.

التساؤل الثامن:-

إلى أى مدى يمثل العمالة الوافدة معوقًا لتنمية الورش الحرفية؟

كشفت الدراسة الميدانية أن هذا الأمر يمثل معوقًا فعلاً لأنه يعنى تبعية

الورش لهذه العمالة. كما يعنى أن الورش تمثل كائنات غريبة علـــى النســـيج الاجتماعى والثقافى.

التساؤل التاسع:-

ما المساهمة التى يمكن أن تقدمها الورش الحرفية لإحداث التنمية؟

كشفت الدراسة الميدانية أن الدور التنموى للورش يتمثل فى التقليـــل مـــن الاستيراد. المساهمة فى حل مشكلة البطالة.

التساؤل العاشر:-

ما الأساليب التى يطرحها أصحاب الورش لتوظيف الفائض الاقتصادى؟

كشفت الدراسة الميدانية أن ١٠% من أصحاب الورش يميلون إلى مشروع تجارى كمحل لبيع الملابس و١٠% فتح مكتـــب للكمبيـــوتر و٧٠% تحـــديث الورشة بالآلات.

الهوامش

١- خالد مصطفى، محددات الوعى الاجتماعى فى قطاع الصناعات الصغيرة، دراسة ميدانية على بعض الصناعات، رسالة دكتوراه "غير منشورة" كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٩٤.

٢- فؤاد مرسى، التخلف والتنمية، دراسة فى التطور الاقتصادى، دار المستقبل العربى، ١٩٨٢ ص ٢٦- ٣١.

٣- عبدالباسط محمد حسن، علم الاجتماع الصناعى، مكتبة غريب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.

٤- عبدالباسط محمد حسن، نفس المرجع السابق، ص ٧٣.

٥- عبدالباسط محمد حسن، نفس المرجع السابق، ص ٧٦.

٦- يونان لبيب رزق وآخرون، أوروبا فى عصر الرأسمالية، دار الثقافة العربية، ١٩٨٣، انظر الفصل الأول.

٧- يونان لبيب رزق وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ١٥.

٨- يونان لبيب رزق، نفس المرجع السابق، ص ١٧.

٩- خالد مصطفى، محددات الوعى الاجتماعى فى قطاع الصناعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

١٠- يونان لبيب رزق، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

١١- يونان لبيب رزق، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

١٢- فؤاد مرسى، التخلف والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

١٣- إسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص ١١٣.

١٤- يونان لبيب رزق، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

١٥- يونان لبيب رزق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

١٦- محمد صلاح أبو نار، مصر فى عهد محمد علـى ١٨٠٥ -١٨٤٥، عملية التحديث وعلاقتها بالصراع الدولى فى الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٤، ص ٦١.

١٧- عزمى مصطفى، وسائل وأساليب تنمية الصناعات الصغيرة فى مصر، مركز التنمية الصناعية، القاهرة، ديسمبر ١٩٨١.

١٨- عزمى مصطفى، نفس المرجع السابق.

١٩- خالد مصطفى، محددات الوعى فى قطاع الصناعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

٢٠- فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة ١٤٧، مارس ١٩٩٠، ٢ ٢١.

٢١- عمر موسى، التوجيه القيمى فى تحديد مكانة التعليم المهنى، دراسة ميدانية لفئة من الطلاب بمدينة البيضاء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ٢٠٠٢، ص ١١٦.

٢٢- عمر موسى، التوجيه القيمى، نفس المرجع السابق، ص ١٠٦.

٢٣- محمود محمد داغر، تقويم التوجيه نحو القطاع الصناعى الخاص فى ليبيا، مؤتمر التنمية الاقتصادية فى ليبيا، الماضى والمستقبل، طرابلس ١٤ - ١٦ ديسمبر ٢٠٠٢، الهيئة القومية للبحث العلمى مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

٢٤- محمود محمد داغر، نفس المرجع السابق، ص ٤.

٢٥- محمود محمد داغر، نفس المرجع السابق، ص ٨.

٢٦- محمود محمد داغر، نفس المرجع السابق، ص ٧.

٢٧- أحمد سعيد الشريف، المشروعات الصغيرة ودورها فـــي الاقتصـــاد الليبـــي، مؤتمر التنمية الاقتصادية فى ليبيا، مرجع سابق، ص ١١.

٢٨- خالد مصطفى، محددات الوعى الاجتماعى فى قطاع الصـــناعات الصـــغيرة، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦.

٢٩- خالد مصطفى، نفس المرجع السابق، ص ١١٦.

٣٠- عمر موسى، التوجيه القيمى، مرجع سابق، ص ١١١.

٣١- محمد كمال مصطفى، دور الصناعات الصغيرة فى استيعاب العمالـــة، نـــدوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، معهد التخطيط القومى ١٩ - ٢١، ديسمبر ١٩٩٨.

خاتمة

يتضمن هذا الكتاب بابين أحدهما نظرى يحتوى على ستة فصول تعالج بعض القضايا التى تتصل بالتفكير التنموى والإستراتيجيات الناتجة عن هذا التفكير. والآخر عبارة عن دراسات صقلية انطلقت من بعض الأفكار والتصورات النظرية المطروحة فى الباب الأول.

لمس الباب الأول بشكل سطحى بعض المتغيرات التى تشكل ما اصطلح على تسميتها بالعولمة، من حيث علاقتها باتجاهات التفكير التنموى؛ إلا أن هذا الباب والكتاب بصفة عامة لا يمثل مراجعة للفكر التنموى فى ضوء هذه المتغيرات، إذ تكشف هذه المراجعة عن ظهور بعض الصياغات النظرية الجديدة التى توضح من ناحية، أسلوب إعادة إنتاج هذه الاتجاهات الفكرية لنفسها فى ظل المتغيرات الجديدة، ومن ناحية أخرى انعكاس هذه الصياغات بالضرورة على التوجهات الإمبيريقية فى البحث السوسيولوجى التنموى والأمر الذى يعنى ظهور طبعات جديدة لكل من نظرية التحديث والتبعية. لا تفقد الصلة بجذورها التى نشأت فى سياقات قومية.

بالرغم من أننا لم نقم بهذا الجهد النظرى فإن الكتاب فى شكله الحالى يؤكر على فكرة مؤداها أن التفكير التنموى لم يتبلور فى مشروعات اجتماعية نابعة من أسفل، بل جاء بعضها مفروضًا من أعلى والبعض الآخر عبارة عن تأملات فكرية ومناقشات تجرى بعيدًا عن الوعى الاجتماعى الجماهيرى. وقد يفسر هذا الأمر إلى حد بعيد، أن مفهوم التنمية أخذ لدى هذا التفكير معنى مؤداة أن التنمية تعنى أن يتجانس البلد النامى مع البلد الصناعى المتقدم.

من هنا ليس من الغريب أن يسود الاعتقاد بأن الناس لا ترغب فى التنمية أو التقدم أو إحداث التغيير الاجتماعى المقصود نظرًا لوقوعهم أسرى لقوالب

ثقافية تؤكد الثبات.

وفيما يتعلق بالباب الثانى فهو كما أسلفنا القول عبارة عن مجموعة من الدراسات حاولنا من خلالها أن نقترب من التفكير الاجتماعى التنموى لدى بعض الفئات والشرائح الاجتماعية من العمال بالورش والمصانع، وبعض الفئات مما اصطلح على تسميتهم بالطبقة الوسطى (أصحاب الورش والموظفين بالمصانع الذين يشكلون الإدارة الوسطى) ويتمثل الهدف الأساسى من إجراء هذه الدراسات فى التعرف على النسق القيمى المرتبط بالتنمية من وجهة نظر هذه الفئات والشرائح.

يمكن القول بصفة عامة من خلال هذه الدراسات أن المطلوب لإحداث التنمية هو تمثل النموذج الغربى لقدرته على الإنتاج والإبداع التكنولوجى، وفى الوقت نفسه التمسك بالثقافة الموروثة والهوية.

إذا نظرنا إلى هذا التصور المطروح من قبل هذه الفئات والشرائح نجد أنه يمثل نظرية تستهدف الاعتماد على الذات والتطوير من داخل البنية وفى الوقت نفسه الإنفتاح على الآخر للاستفادة من الميزات التى يمتلكها والقدرة على إعادة إنتاجها من داخل البنية الثقافية.

يكمن الخطأ الأساسى الذى يقع فيه هذا التصور فى الاعتقاد بثبات البنية الثقافية والهوية والموروث... إلخ، ومن شأن هذا الاعتقاد أن يعزل الثقافة عن سياقها الاجتماعى والاقتصادى والتناقضات الكامنة بهذا السياق. وقد ينسجم مع هذا الخطأ الأساسى الاعتقاد الذى غالبًا ما يتردد لدى دعاة العولمة ومفكريها بأن الثقافة هى المعوق للتنمية، والناس لا ترغب فى التنمية ولكى يتجانس البلد النامى مع البلد الصناعى المتقدم لا بد أن يتخلص الأول من ثقافته التقليدية المعوقة للتحديث والتنمية.

فهرس